

التعاليق العلى

على القواعد المثلى

في أسماء الله الحسنى

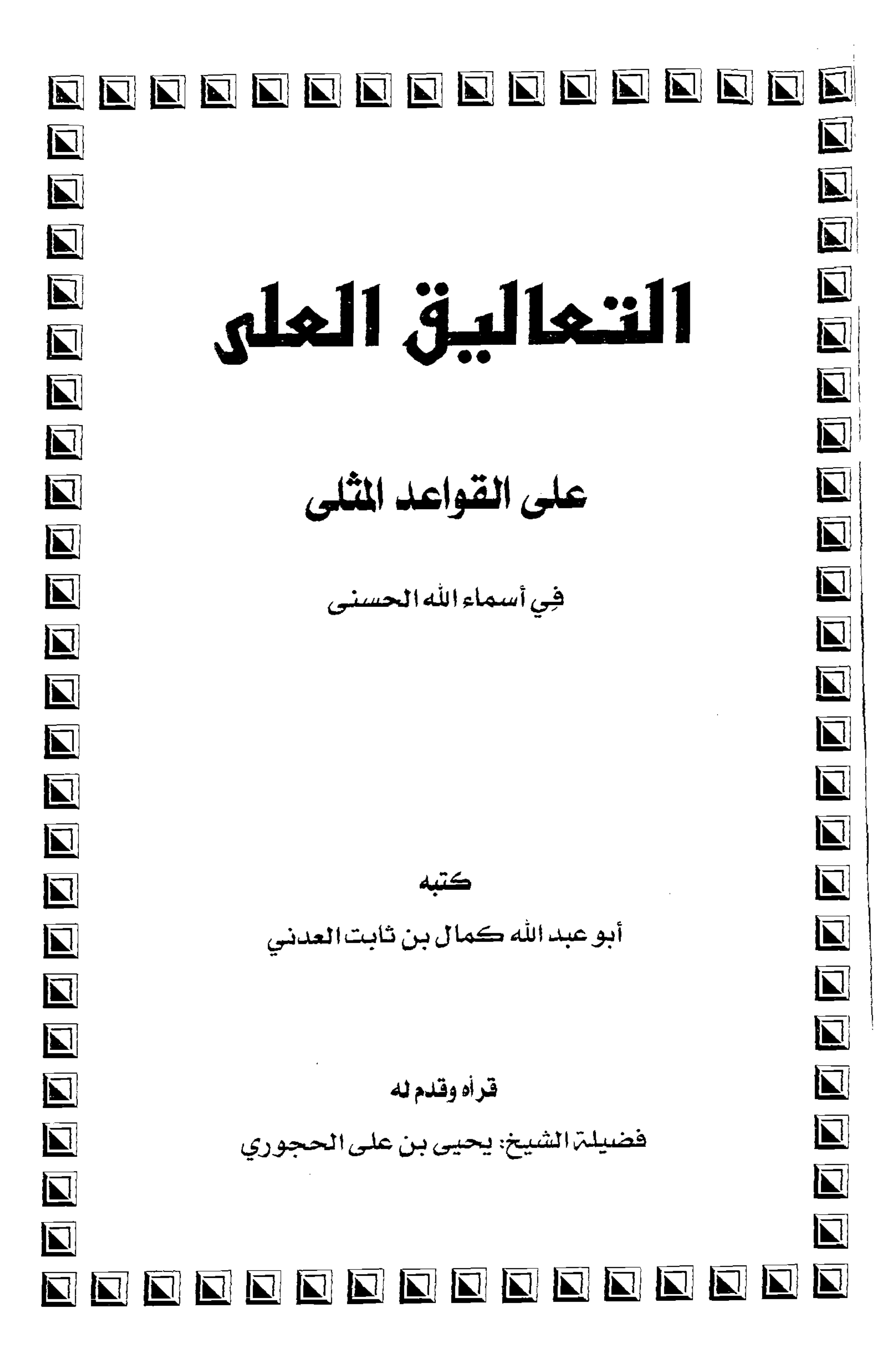
كتبه

أبو عبد الله كمال بن ثابت العدني

قرأه وقدم له

فضيلة الشيخ: يحيى بن علي الحجوري


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



التعاليق العلى

على القواعد المثلى

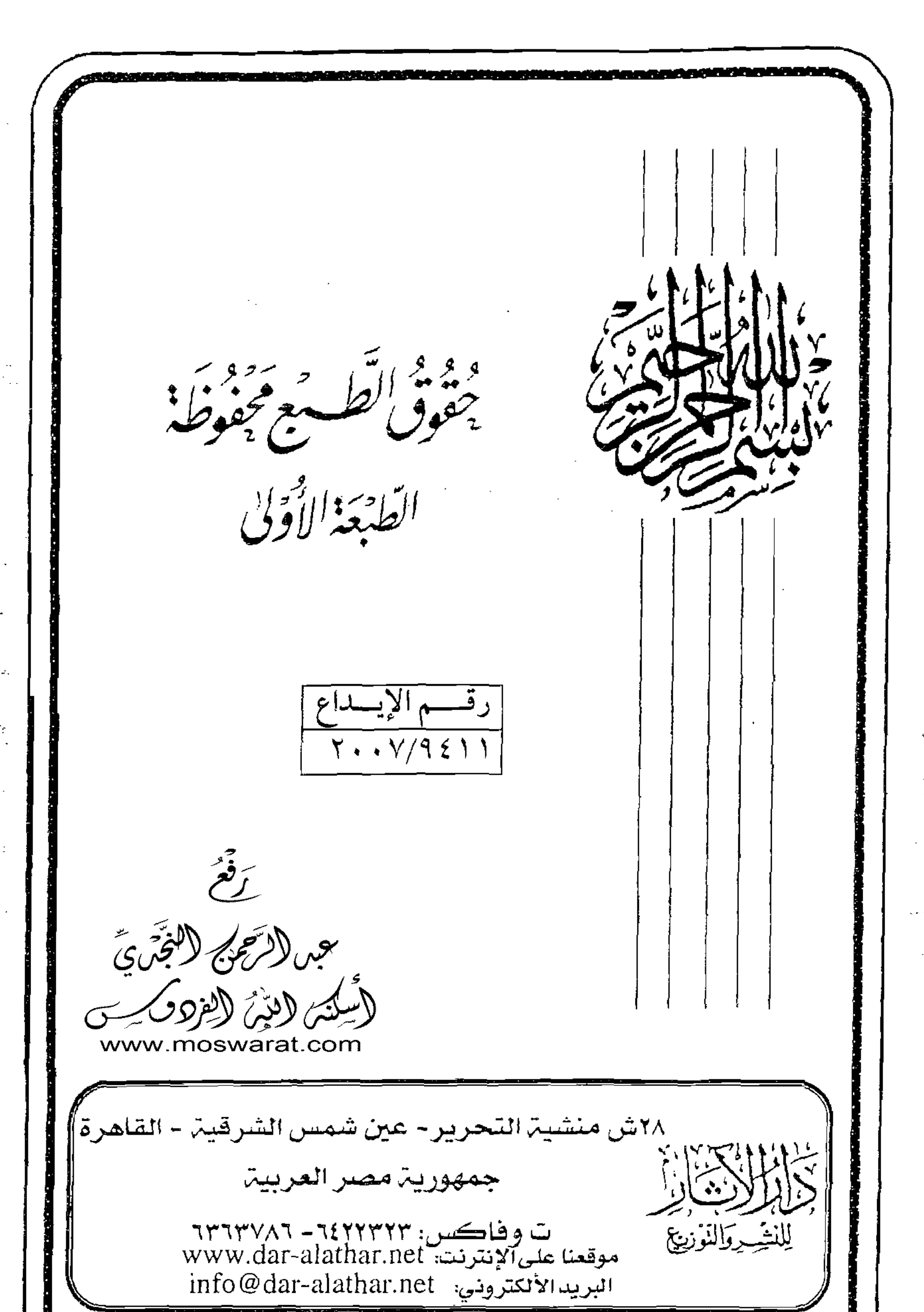
في أسماء الله الحسنى

كتبه

أبو عبد الله كمال بن ثابت العدني

قرأه وقدم له

فضيلة الشيخ: يحيى بن علي الحجوري



الطبعة الأولى

رقم الإيداع
٢٠٠٧/٩٤١١

دار الآثار للنشر والتوزيع

٢٨ش منشية التحرير - عين شمس الشرقية - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس: ٦٤٢٢٣٢٣ - ٦٣٦٣٧٨٦
موقعنا على الإنترنت: www.dar-alathar.net
البريد الألكتروني: info@dar-alathar.net

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى

الحمد لله العلي الأعلى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، خاتم الأنبياء.

أما بعد:

فقد طالعت ما وضعه أخونا الفاضل، ذو العقيدة السديدة، والأخلاق الحميدة، الباحث السلفي المفيد: كمال بن ثابت العدني حفظه الله؛ في حاشيته: «**التعاليق العلى على القواعد المثلى**» للعلامة الشهير، والمصلح الكبير: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، فرأيت أخانا كمالًا أتى على الكتاب المذكور بخدمة موفقة، وفوائد عن علماء الشأن ثابتة موثقة، زادت من جمال الكتاب.

فجزى الله أخانا كمالًا العدني خيرًا ونفع به.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في الثاني عشر من جمادى الأولى ١٤٢٧هـ



مقدمة

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام للسنة؛ فانقادت لاتباعها، وارتاحت لسماعها، وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة بعد أن تمادت في ابتداعها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

كما هو معلوم أن علم العقيدة من أهم ما يجب على المسلم أن يهتم به وأن يحصله؛ لأن الإنسان مسئول عن عقيدته عند الله سبحانه وتعالى، فأول ما يكون للإنسان بعد موته أن يقال له في قبره: من ربك؟ من نبيُّك؟ ما دينك؟ فلذا يجب على المسلم أن يتعلم الأمور المهمة عليه التي تهمه في الدنيا وفي الآخرة.

ومن هذه العلوم، علم الأسماء والصفات وهو أحد أقسام التوحيد، وهو من أعظم العلوم وأشرفها، وشرف العلم بشرف المعلوم.

ولقد اعتنى علماء الإسلام -قديمًا وحديثًا- بهذا العلم؛ ففصلوا فيه وبينوا، وردوا على أهل الانحراف والتعطيل، وكادوا لكل من يكيد لله ورسوله؛ فدحضوا شبههم وأبانوا عوارهم، وذلك كما فعل الإمام أحمد في رده على الجهمية، فقد فضحهم وأبان ما عليه مذهبهم الكفري، وكيف هم يناقضون كتاب الله بعضه ببعض.

ففند علماء أهل السنة علم الأسماء والصفات؛ حتى أصبح هذا العلم علمًا ليس عليه شائبة، علمًا مأخوذًا من كتاب الله وسنة رسوله، وفهم السلف الصالح رضي الله عنهم.

وممن اعتنى به في هذا الزمان واشتهر به جماعة من العلماء منهم: سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى، فقد اعتنى بهذا العلم اعتناءً يشكر له؛ فكم من

مشكل أبانه، وكم من معضلة يسرها؛ فلخص ما صعب على طلبة العلم فَهْمُه، وسهل عليهم بتوفيق الله عز وجل ما تعسر.

ومن ذلك ما جمع في كتابه هذا، فقد جمع شتاتَ كثيرٍ من قواعد السلف في باب الأسماء والصفات من كتب أهل السنة، وعلى صغر حجم هذا الكتاب؛ إلا أنه أشتمل على علم مفيد جدًّا، يجب الاعتناء به من أهل السنة تدريسًا وشرحًا.

ومشاركةً في هذا العلم جعلت هذا التعليق اليسير على كتاب «القواعد المثلى» للعلامة المفسر الأصولي: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى، وأسميته: «**التعاليق العُلى على القواعد المثلى**».

وهو تعليق جعلته من باب نشر العلم، وفتحت بعض العبارات بشرحٍ يسيرٍ، وكل ذلك من كلام أئمة أهل السنة، ومن أجل ذا راعيت فيه الاختصار وعدم الإطالة.

والله الموفق لمحبته وابتغاء مرضاته سبحانه، و اللهَ نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من قرأه وطالعه، وإن كان من خلل؛ فالكاتب قابل للنصح وراجع عن كل ما هو مخالف لفهم السلف؛ بشرط بيان الحجة وظهورها وعدم السَّعة للخلاف في ذلك.

ترجمة المؤلف

نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى ١٣٤٧هـ - ١٤٢١هـ.

الشيخ محمد بن عثيمين ذلك العالم الجليل، والمربي الفاضل، والقِدوة الصالحة في العلم والزهد والصدق والإخلاص والتواضع والورع والفتوى.

هو شيخ التفسير والعقيدة والفقه والسيرة النبوية والأصول والنحو وسائر العلوم الشرعية.

هو العالم الداعي إلى الله على بصيرة الذي انتفع بعلمه المسلمون في شتى أنحاء العالم الإسلامي، والذي أجمعت القلوب على قبوله ومحبته وفضله وعلو مرتبته.

هو فضيلة شيخنا فقيد البلاد والأمة الإسلامية العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه الفردوس الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

اسمه ومولده:

هو أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن العثيمين الوهيبي التميمي، كان مولده في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ، في مدينة عنيزة - إحدى مدن القصيم - بالمملكة العربية السعودية.

نشأته العلمية:

تعلم القرآن الكريم على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله- ثم تعلم الكتابة وشيئًا من الأدب والحساب، والتحق بإحدى المدارس، وحفظ القرآن عن ظهر قلب في سن مبكرة، وكذا مختصرات المتون في الحديث والفقه.

وكان فضيلة الشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- قد رتب من طلبته الكبار لتدريس المبتدئين من الطلبة، وكان منهم الشيخ محمد بن عبدالعزيز المطوع -رحمه الله- فانضم إليه فضيلة شيخنا، ولما أدرك ما أدرك من العلم في التوحيد والفقه والنحو؛ جلس في حلقة شيخه فضيلة الشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي؛ فدرس عليه في التفسير والحديث والتوحيد والفقه وأصوله والفرائض والنحو، ويعتبر الشيخ عبدالرحمن السعدي شيخه الأول الذي نهل من مَعِين علمه، وتأثر بمنهجه وتأصيله واتباعه للدليل وطريقة تدريسه.

وقد توسم فيه شيخه النجابة والذكاء وسرعة التحصيل فكان به حفيًّا ودفعه إلى التدريس وهو لا يزال طالبًا في حلقته، قرأ على الشيخ عبدالرحمن بن علي بن عودان -رحمه الله- في علم الفرائض حال ولايته القضاء في عنيزة، وقرأ على الشيخ عبدالرزاق عفيفي -رحمه الله- في النحو والبلاغة أثناء وجوده في عنيزة، ولما فتح المعهد العلمي بالرياض أشار عليه بعض إخوانه أن يلتحق به فاستأذن شيخه عبدالرحمن السعدي فأذن له؛ فالتحق بالمعهد العلمي في الرياض سنة ١٣٧٢هـ وانتظم في الدراسة سنتين انتفع فيهما بالعلماء الذين كانوا يدرسون في المعهد حينذاك، ومنهم العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي والشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد والشيخ عبدالرحمن الأفريقي وغيرهم رحمهم الله.

واتصل بسماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز -رحمه الله- فقرأ عليه في المسجد من «صحيح البخاري» ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتفع منه في علم الحديث والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويعتبر سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به، وتخرج في المعهد العلمي ثم تابع دراسته الجامعية انتسابًا حتى نال الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

أعماله ونشاطه العلمي:

بدأ التدريس منذ عام ١٣٧٠هـ في الجامع الكبير بعنيزة في عهد شيخه عبدالرحمن

السعدي، وبعد أن تخرج في المعهد العلمي في الرياض؛ عُيِّن مدرسًا في المعهد العلمي بعنيزة عام ١٣٧٤هـ، وفي سنة ١٣٧٦هـ توفي شيخه عبدالرحمن السعدي؛ فتولى بعده إمـامة المسجد بالجامع الكبير في عنيزة والخطابة فيه والتدريس بمكتبة عنيزة الوطنية التابعة للجامع والتي أسسها شيخه عام ١٣٥٩هـ.

ولـما كثر الطلبة وصارت المكتبة لا تكفيهم صار يدرس في المسجد الجامع نفسه واجتمع إليه طلاب كثيرون من داخل المملكة وخارجها حتى كانوا يبلغون المئات، وهؤلاء يدرسون دراسة تحصيل لا لمجرد الاستمـاع، ولم يزل مدرسًا في مسجده وإمـامًـا وخطيبًا حتى توفي -رحمه الله-.

استمر مدرسًا بالمعهد العلمي في عنيزة حتى عام ١٣٩٨هـ، وشارك في آخر هذه الفترة في عضوية لجنة الخطط ومناهج المعاهد العلمية في جامعة الإمـام محمد ابن سعود الإسلامية، وألف بعض المناهج الدراسية.

ثم لم يزل أستاذًا بفرع جامعة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم بكلية الشريعة وأصول الدين منذ العام الدراسي ١٣٩٨-١٣٩٩هـ حتى توفي -رحمه الله-.

درَّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في مواسم الحج وشهر رمضان والعطل الصيفية، شارك في عدة لجان علمية متخصصة عديدة داخل المملكة العربية السعودية، ألقى محاضرات علمية داخل المملكة وخارجها عن طريق الهاتف، تولى رئاسة جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عنيزة، منذ تأسيسها عام ١٤٠٥هـ حتى وفاته -رحمه الله-.

كان عضوًا في المجلس العلمي بجامعة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية للعامين الدراسيين ١٣٩٨ - ١٣٩٩ هـ و ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ، كان عضوًا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين بفرع الجامعة بالقصيم ورئيسًا لقسم العقيدة فيها، كان عضوًا في هيئة كبار العلمـاء بالمملكة العربية السعودية منذ عام ١٤٠٧هـ حتى وفاته -رحمه الله-.

وكان بالإضافة إلى أعمـاله الجليلة والمسئوليات الكبيرة حريصًا على نفع الناس بالتعليم

والفتوى وقضاء حوائجهم ليلًا ونهارًا حضرًا وسفرًا، وفي أيام صحته ومرضه -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-.

كما كان يلزم نفسه باللقاءات العلمية والاجتماعية النافعة المنتظمة المجدولة؛ فكان يعقد اللقاءات المنتظمة الأسبوعية مع قضاة منطقة القصيم، وأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عنيزة، ومع خطباء مدينة عنيزة ومع كبار طلابه ومع الطلبة المقيمين في السكن، ومع أعضاء مجلس إدارة جمعية تحفيظ القران الكريم، ومع منسوبي قسم العقيدة بفرع جامعة الإمام بالقصيم.

وكان يعقد اللقاءات العامة كاللقاء الأسبوعي في منزله، واللقاء الشهري في مسجده، واللقاءات الموسمية السنوية التي كان يجدولها خارج مدينته؛ فكانت حياته زاخرة بالعطاء والنشاط والعمل الدءوب، وكان مباركًا في علمه الواسع أينما توجه كالغيث من السماء؛ أينما حل؛ نفع.

وكان -رحمه الله- على جانب عظيم من العلم بشريعة الله سبحانه وتعالى، عمر حياته كلها في سبيل العلم وتحصيله، ومن ثُم تعليمه ونشره بين الناس، يتمسك بصحة الدليل وصواب التعليل، كما كان حريصًا أشد الحرص على التقيد بما كان عليه السلف الصالح في الاعتقاد علمًا وعملًا ودعوة وسلوكًا؛ فكانت أعماله العلمية ونهجه الدعوي كلاهما على ذلك النهج السليم.

لقد آتاه الله سبحانه وتعالى ملَكة عظيمة لاستحضار الآيات والأحاديث؛ لتعزيز الدليل واستنباط الأحكام والفوائد؛ فهو في هذا المجال عالم لا يشق له غبار في غزارة علمه، ودقة استنباطه للفوائد والأحكام، وسَعة فقهه، ومعرفته بأسرار اللغة العربية وبلاغتها.

أمضى وقته في التعليم والتربية والإفتاء والبحث والتحقيق، وله اجتهادات واختيارات موفقة، لم يترك لنفسه وقتًا للراحة حتى إذا سار على قدميه من منزله إلى المسجد وعاد إلى منزله؛ فإن الناس ينتظرونه ويسيرون معه يسألونه فيجيبهم ويسجلون إجاباته وفتاواه.

كان للشيخ -رحمه الله- أسلوب تعليمي رائع فريد؛ فهو يسأل ويناقش ليزرع الثقة في نفوس طلابه ويلقي الدروس والمحاضرات في عزيمة ونشاط وهمة عالية، ويمضي الساعات يلقي دروسه ومحاضراته وفتاواه بدون ملل ولا ضجر؛ بل يجد في ذلك متعته وبغيته من أجل نشر العلم وتقريبه للناس، وقد تركزت جهوده ومجالات نشاطه العلمي - رحمه الله- فيما يلي:

باشر التعليم منذ عام ١٣٧٠هـ إلى آخر ليلة من شهر رمضان عام ١٤٢١هـ أكثر من نصف قرن -رحمه الله رحمة واسعة-، فقد كان يدرس في مسجده بعنيزة كل يوم.

ويدرس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في مواسم الحج ورمضان والعطل الصيفية.

ويدرس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويدرس باستخدام الهاتف داخل المملكة وخارجها عن طريق المراكز الإسلامية.

ويلقي المحاضرات العامة المباشرة والدروس في مساجد المملكة كلما ذهب لزيارة المناطق.

ويهتم بالجانب الوعظي الذي خصه بنصيب وافر من دروسه للعناية به وكان دائمًا يكرر على الأسماع الآية الكريمة ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ﴾ ويقول: والله لو كانت قلوبنا حية؛ لكان لهذه الكلمة وقع في نفوسنا.

ويعتني بتوجيه طلبة العلم وإرشادهم واستقطابهم، والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة والاهتمام بأمورهم، ويلقي خطبه من مسجده في عنيزة وقد تميزت خطبه -رحمه الله- بتوضيح أحكام العبادات والمعاملات ومناسباتها للأحداث والمواسم؛ فجاءت كلها مثمرة مجدية محققة للهدف الشرعي منها.

ويعقد اللقاءات العلمية المنتظمة والمجدولة الأسبوعية منها والشهرية والسنوية، ويحرر الفتاوى التي كتب الله قبولها عند الناس فاطمأنوا لها ولاختياراته الفقهية، وينشر عبر وسائل الإعلام من إذاعة وصِحافة، ومن خلال الأشرطة دروسه ومحاضراته وبرامجه العلمية عبر

البرنامج الإذاعي المشهور -نور على الدرب- وغيره من البرامج.

وأخيرًا توجت جهوده العلمية وخدمته العظيمة التي قدمها للناس في مؤلفاته العديدة ذات القيمة العلمية من كتب ورسائل وشروح للمتون العلمية طبقت شهرتها الآفاق، وأقبل عليها طلبة العلم في أنحاء العالم، وقد بلغت مؤلفاته أكثر من تسعين كتابًا ورسالة، ثم لا ننسى تلك الكنوز العلمية الثمينة المحفوظة في أشرطة الدروس والمحاضرات؛ فإنها تقدر بآلاف الساعات فقد بارك الله تعالى في وقت هذا العالم الجليل وعمره، نسأل الله تعالى أن يجعل كل خطوة خطاها في تلك الجهود الخيرة النافعة في ميزان حسناته يوم القيامة.

ملامح من مناقبه وصفاته الشخصية:

كان الشيخ رحمه الله تعالى قُدوة صالحة ونموذجًا حيًّا؛ فلم يكن علمه مجرد دروس ومحاضرات تلقى على أسماع الطلبة، وإنما كان مثالًا يحتذى في علمه وتواضعه وحلمه وزهده ونبل أخلاقه، تميز بالحِلم والصبر والجلَد والجدية في طلب العلم وتعليمه وتنظيم وقته والحفاظ على كل لحظة من عمره، كان بعيدًا عن التكلف وكان قمة في التواضع والأخلاق الكريمة والخصال الحميدة، وكان بوجهه البشوش اجتماعيًّا يخالط الناس ويؤثر فيهم، ويدخل السرور إلى قلوبهم ترى السعادة تعلو محياه وهو يلقي دروسه ومحاضراته -رحمه الله تعالى-.

كان رحمه الله عطوفًا مع الشباب يستمع إليهم، ويناقشهم، ويمنحهم الوعظ والتوجيه بالرفق واللين والإقناع، كان حريصًا على تطبيق السنة في جميع أموره، ومن ورعه أنه كان كثير التثبت فيما يفتي ولا يتسرع في الفتوى قبل أن يظهر له الدليل؛ فكان إذا أشكل عليه أمر من أمور الفتوى يقول: انتظر حتى أتأمل المسألة، وغير ذلك من العبارات التي توحي بورعه وحرصه على التحرير الدقيق للمسائل الفقهية.

لم تفتر عزيمته في سبيل نشر العلم حتى إنه في رحلته العلاجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبل ستة أشهر من وفاته نظم العديد من المحاضرات في المراكز الإسلامية، والتقى

بجموع المسلمين من الأمريكيين وغيرهم ووعظهم وأرشدهم كما أمهم في صلاة الجمعة.

وكان يحمل هَمَّ الأمة الإسلامية وقضاياها في مشارق الأرض ومغاربها، وقد واصل -رحمه الله تعالى- مسيرته التعليمية والدعوية بعد عودته من رحلته العلاجية فلم تمنعه شدة المرض من الاهتمام بالتوجيه والتدريس في الحرم المكي حتى قبل وفاته بأيام.

وفاته رحمه الله تعالى:

رزئت الأمة الإسلامية جميعها قبيل مغرب يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٢١هـ بإعلان وفاة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وأحس بوقع المصيبة كل بيت في كل مدينة وقرية.

وصلى على الشيخ في المسجد الحرام بعد صلاة العصر يوم الخميس السادس عشر من شهر شوال سنة ١٤٢١هـ الآلاف المؤلفة، وشيعته إلى المقبُرة في مشاهد عظيمة، لا تكاد توصف، ثم صلى عليه من الغد بعد صلاة الجمعة صلاة الغائب في جميع مدن المملكة و في خارج المملكة جموع أخرى لا يحصيها إلا باريها.

ودفن بمكة المكرمة رحمه الله رحمة واسعة، إن القبول في قلوب الناس منة عظيمة من الله تعالى لمن يشاء من عباده.

ولقد أجمعت القلوب على محبته وقبوله، وإنا لنرجو الله سبحانه وتعالى متضرعين إليه أن يكون الشيخ ممن قال النبي صلى لله عليه وسلم: «**إذا أحب الله العبد؛ نادى جبريل: إن الله يحب فلانًا فأحبه؛ فيحبه جبريل؛ فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبوه؛ فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في أهل الأرض**».

وخلّف -رحمه الله- خمسة من البنين هم: عبدالله وعبدالرحمن وإبراهيم وعبدالعزيز وعبدالرحيم، جعل الله فيهم الخير والبركة والخلف الصالح.

وبوفاته فقدت البلاد والأمة الإسلامية علمًا من أبرز علمائها وصلحاء رجالها الذين يذكروننا بسلفنا الصالح في عبادتهم، ونهجهم، وحبهم لنشر العلم، ونفعهم لإخوانهم المسلمين.

نسأل الله تعالى أن يرحم شيخنا رحمة الأبرار، ويسكنه فسيح جناته، وأن يغفر له و يجزيه عما قدم للإسلام والمسلمين خيرًا، ويعوض المسلمين بفقده خيرًا، والحمد لله على قضائه وقدره، وإنا لله وإنا إليه راجعون، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

هذه الترجمة نقلتها باختصار مما كتبت عنه مؤسسة العثيمين في شبكة المعلومات وبالله التوفيق.

مقدمة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على المؤلَّف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين، في الأسماء والصفات وسماه: «**القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**».

وسمعته من أوله إلى آخره، فألفيته كتابًا جليلًا، قد اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح في أسماء الله وصفاته.

كما اشتمل على قواعدَ عظيمةٍ، وفوائدَ جمةٍ في باب الأسماء والصفات، وأوضح معنى المعية الواردة في كتاب الله -عز وجل- الخاصة والعامة عند أهل السنة والجماعة، وأنها حق على حقيقتها، لا تقتضي امتزاجًا واختلاطًا بالمخلوقين، بل هو - سبحانه - فوق عرشه كما أخبر عن نفسه، وكما يليق بجلاله سبحانه، وإنما تقتضي علمه واطلاعه وإحاطته بهم، وسماعه لأقوالهم وحركاتهم، وبصره بأحوالهم وضمائرهم، وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين، ونصره لهم، وتوفيقه لهم إلى غير ذلك مما تقتضيه المعية العامة والخاصة من المعاني الجليلة، والحقائق الثابتة لله - سبحانه -.

كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل، والتشبيه، والتمثيل، وأهل الحلول والاتحاد؛ فجزاه الله خيرًا، وضاعف مثوبته، وزادنا وإياه علمًا وهدىً وتوفيقًا، ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين، إنه ولي ذلك، والقادر عليه.

قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى، عبد العزيز بن عبدالله بن باز سامحه الله، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه.

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

---

(١) ابتداء المؤلف بالبسملة:

اقتداءً بكتاب الله العزيز الحميد: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾.

وكذا اقتداء بالسنة النبوية عن النبي سليمان عليه الصلاة والسلام: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣٠ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ۝٣١﴾.

وكذا بسنة نبينا محمد ﷺ في رسائله مع الوفود: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله إلى... » وهكذا ورد عن السلف رضي الله عنهم كتابة مؤلفاتهم ورسائلهم.

فائدة: هل تقال البسملة في الشعر؟ جاء عن الشعبي أنه قال: مضت السنة ألَّا يكتب في الشعر «بسم الله الرحمن الرحيم»، وجاء عن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه الجمهور على الجواز.

وقال الخطيب: وهو المختار، وبعضهم فصّل في الشعر المحرم وغيره. راجع «الفتح» (١/ ١٤) و«تفسير القرطبي» (١/ ٩٧) و«شرح النونية» (١/ ١١).

معنى الباء في البسملة: هي للاستعانة، وهو مذهب أهل السنة، والمعنى: أستعين بالله فيما أنا عازم عليه من كتابة، أو أكل، أو شرب ... إلخ. «المغني لابن هشام» (١/ ١٠١) و«تفسير القرطبي» (١/ ٩٨).

والاسم هو للمسمى: وهو قول أهل السنة والجماعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وقوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من أحصاها؛ دخل الجنة**». متفق عليه، عن أبي هريرة. راجع: «الفتاوى» (٦/ ١٨٥) و«بدائع الفوائد» (١/ ١٨) و«تفسير ابن كثير» (١/ ١٩)، و«شرح الطحاوية» (١/ ١٠٢).

(الله) عز وجل: اسم الجلالة مشتق على الصحيح، وصفة الألوهية مشتقة منه، فهو من آله - يأله - مألوه – أي: معبود. «تفسير الزجاج» ص (٢٥) و«البدائع» (١/ ٢٢).

الحمد لله[١]، نحمده، ونستعينه[٢]. ونستغفره[٣]، ونتوب إليه[٤]. ....

(الرحمن الرحيم): (الرحمن) دالٌّ على الصفة القائمة به عز وجل، و (الرحيم) منه صفة الرحمة المتعدية بآثارها إلى الخلق؛ وهذا أصح ما قيل في الجمع بينهما. «البدائع» (١/ ٢٤).

(١) قرأ السبعة على الضم، وروى ابن عيينة، ورؤبة بن الحجاج بالنصب، على إضمار فعل.

قال سيبويه: إذا قال الرجل: ﴿الحمدُ﴾ بالرفع؛ فإنه يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق، والذي ينصب؛ يخبر أن الحمد منه وحده. «تفسير القرطبي» (١/ ١٣٥) «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٧).

تعريف الحمد: هو الثناء باللسان - والقلب - على الجميل الاختياري.

انظر: «البدائع» (١/ ١٩) و«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٨) و«الكشاف» (١/ ٩) و«فتح القدير» (١/ ١٩).

(٢) **والاستعانة:** هي طلب العون من الله عز وجل، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ أي: لا نستعين إلا بك.

وقال عن نبيه يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾.

وقال عن نبينا ﷺ: ﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾﴾.

وعن أبي هريرة، في مسلم (٢٦٦٤) «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله».

«لسان العرب» (١/ ٤٨٤) و«تفسير القرطبي» (١/ ١٤٦) و«الفتاوى» (١/ ٣٤) و«مدارج السالكين» (١/ ٧٥).

(٣) **والاستغفار:** التوبة من الذنب مع تضمنها المغفرة من الله عز وجل، وهو محو الذنب وإزالة أثره ووقاية من الشر. «مدارج السالكين» (١/ ٣٠٧).

(٤) **والتوبة:** هي الندم على ما سلف من الذنب، والإقلاع عنه في الحال، والعزم على ألا يعود إليه في المستقبل، ويزاد في حقوق الناس رد المظالم إلى أهلها، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا﴾ الآيات، وقال تعالى ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾. «مدارج السالكين»

ونعوذ بالله[١]. من شرور أنفسنا[٢]. ومن سيئات أعمالنا[٣] ....

(١) والاستعاذة: هي الامتناع بالله عز وجل، والالتجاء إليه، قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾﴾.

والاستعاذة إما تكون بالخالق عز وجل وبأسمائه وصفاته، وقد تكون بالمخلوق وهي على قسمين:

١ - جائزة فيما يقدر عليها الإنسان.

٢ - شركية فيما لا يقدر عليها الإنسان. «شفاء العليل» (٤٤٩) و«الفتاوى» (١/ ٣٣٦) و«البدائع» (١/ ٢٠٣) و«تيسير العزيز الحميد» (٢١١).

(٢) والاستعاذة هنا من النفس الأمارة بالسوء.

وهناك نفس لوامة، وهي تندم على فعل الذنب وتتحسر على ارتكابه، وهناك نفس مطمئنة.

«الفتاوى» (٩/ ٢٩٤) و«الروح» ص (٣٣٠) و«البدائع» (١/ ٢٠٨).

هل الشر له تعلق بالقدر؟

جاء عند مسلم برقم (٧٧١) عن علي رضي الله عنه: «والخير كله بين يديك والشر ليس إليك».

خلاصة هذه المسألة هي:

١) الشر لا يضاف إلى الله لا وصف ولا فعل.

٢) أن أفعال الله كلها خير وان الشر في المخلوق.

٣) والشر لا يضاف إلى الله مفردًا أبدًا، بل على وجه العموم، مثل ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، أو يضاف على وجه السبب، مثل ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾﴾، أو إضافة فعل لا يسمى فاعله، مثل ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ «شفاء العليل» (٢/ ٢٦١) و«المدارج» (٢/ ١٩٩) و«شرح الطحاوية» (١/ ٥١٧)، ولشيخ الإسلام مبحث في «تفسيره الكبير» حول عدم إضافة الشر إلى الرب سبحانه وتعالى (٣/ ٣٠٤-٣١٠).

(٣) والاستعاذة من سيئات الأعمال فيها قولان:

أحدهما: أنه استعاذ من الأعمال السيئة التي قد وجدت.

من يهده الله[(١)] فلا مضل له، ومن يضلل[(٢)] فلا هادي له. ....

ثانيها: أنه استعاذ من عقوبة الأعمال السيئة وموجباتها السيئة.

والقولان متقاربان متلازمان، والاستعاذة من أحدهما تستلزم الاستعاذة من الآخر.

«بدائع الفوائد» (١/ ٢٠٦).

(١) والهداية: هي الإرشاد، وهي على أقسام:

١. هداية عامة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾.

٢. هداية توفيق كقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ وهذا النوع هو المعني في خطبة الحاجة.

٣. هداية بيان ودلالة، كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾.

٤. هداية أخروية، إما إلى جنة: كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ وإما إلى نارٍ ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾.

«لسان العرب» (٣/ ٧٨٧) و«بصائر ذوي التمييز» لابن عطية (٥/ ٣١٢) و«مدارج السالكين» (١/ ٩) و«مفتاح دار السعادة» ص (٢٩) و«البدائع» (١/ ٣٥) «وتفسير ابن كثير» (١/ ٥٧).

(٢) والضلال يطلق باعتبارات مختلفة: يطلق فيراد به الذهاب عن حقيقة الشيء، ويطلق ويراد به الاضمحلال والغيبوبة، ويطلق ويراد به الإبعاد عن طريق الإيمان إلى الكفر، وعن الحق إلى الباطل، وعن الجنة إلى النار. «أضواء البيان» للإمام الشنقيطي (٦/ ٣٧٣).

شبهة وجوابها: استدل أصحاب الضلال بأن الله عز وجل بيده إضلال العبد، وأن الإنسان ليس بيده شيء، إنما هو كالريشة في مهب الريح.

وهذا لا حجة لهم به؛ لأن الله تبارك وتعالى جعل للعباد أسبابًا في الهداية؛ فكذا جعل أسبابًا للضلال، فمن سلك هذه الأسباب؛ وقع فيها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾. «شرح التدمرية» للعثيمين ص (٣).

وأشهد[١] أن لا إله إلا الله[٢] وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدًا[٣] عبده ورسوله[٤]، صلى الله عليه[٥]

---

(١) أفرد هنا الشهادة مع أن ما ذكر قبل بلفظ الجمع، لماذا؟

قيل: لأن المقام مقام توحيد، والأنسب فيه توحيد الفعل.

و قيل: إن الشهادة لا تقبل النيابة، كما في الإستعانة والاستعاذة وغيرها.

و قيل: إن الاستعانة والاستعاذة طلب وإنشاء؛ فيستحب للطالب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه، وأما الشهادة؛ فهي خبر يخبر بها الإنسان عن نفسه. «التحفة المهدية» ص (٢١).

(٢) وتضمنت هذه الجملة: التخلية قبل التحلية، وهما ركنا التوحيد:

١. نفي: لا إله. ٢. إثبات: إلا الله.

ومعناه: لا معبود بحق إلا الله.

ولها أركان تقدم ذكرها ولها شروط، مجموعة في قوله:

علمٌ يقين وإخلاص وصدقك   محبة وانقياد و القبول لها

وزد ثامنها الكفران منك بما   غير الإله من الأوثان ألها

ولها نواقض تراجع هذه المباحث في علم التوحيد.

(٣) فهو ﷺ أبوالقاسم محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

قال النووي: إلى هنا مجمع عليه. «شرح المهذب» (١/ ٢٢).

(٤) **فيه ردٌّ على طائفتين:**

١ - أهل الإفراط. ٢ - وأهل التفريط.

فقوله: (عبده) رد على من أفرط فجعله في منزلة رب العالمين، كما يفعله غلاة الصوفية.

وقوله: (ورسوله) رد على من فرط فجعله في منزلة الناس، ولم يجعل لمنزلة النبوة قدرًا فرفع عليه بعض الخلق كما يفعل الرافضة وغيرهم.

فعبد؛ فلا يعبد، ورسول؛ فلا يعصى ولا يخالف. «المدارج»، «تنبيهات».

(٥) والصلاة من الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هي الثناء عليه عند

وعلى آله[١]. وأصحابه[٢]، ومن تبعهم بإحسان، وسلم تسليمًا[٣]، وبعد[٤]:

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى، وهي الإيمان بوجود الله تعالى، والإيمان بربوبيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين[٥]:

ملائكته. «فتح الباري» (١١/ ١٦٠) و«شرح النونية» (١/ ٢٠).

(١) **فآله**: من حرمت عليهم الصدقة من بني هاشم وبني طالب. راجع هذه المسألة في: «جلاء الإفهام» (١١٩)، و«الاستذكار لابن عبدالبر» (٩/ ٢٢٦) و«الإنصاف» (٣/ ٢٢٩) و«زاد المعاد» (٦/ ٢٥٦) و«شرح المهذب» (٦/ ١٧٥) و«شرح مسلم» (٣/ ١٢٥) و«المحلى» (٤/ ٢٧١) و«المغني» (٣/ ٦٥٥).

(٢) **والصحابي**: هو من لقي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح. «الإصابة» (١/ ١٥٨) و«شرح النزهة» ص (١٤٨) للحافظ.

(٣) **قال ابن الجزري**: في «مِفتاح الحصن» وأما الجمع بين الصلاة والسلام؛ فهو الأولى والأكمل والأفضل؛ لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا ۝٥٦﴾ ولو اقتصر على أحدهما؛ جاز من غير كراهة. «شرح النونية» لأحمد بن عيسى (١/ ٢٢، ٢٣).

(٤) **ومعناها**: مهما يكن من شيء بعد، وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبة كثيرًا كما في حديث عمرو بن تغلب رضي الله عنه وفيه (ثم قال: أما بعد). رواه البخاري (٩٢٣)، وجاء عن أبي حميد الساعدي، والمسور بن مخرمة، وابن عباس، وأسماء بنت أبي بكر، وكلها في «صحيح البخاري» «الفتح» (٢/ ٥٢٠).

واختلفوا فيمن قالها أولًا، وأشار الميداني إلى هذا بقوله:

جرى الخلاف أما بعد من كان ... بها عدة أقوال وداود أقرب
ويعقوب أيوب الصبور وآدم ... وقس وسحبان وكعب يعرب

«كشف القناع» (١/ ١٤) «لوامع الأنوار» (٥٦).

(٥) **قال ابن القيم**: وهذا من أجلّ المعارف وأشرفها، وكل اسم من أسمائه سبحانه له صفة

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات[١].

خاصة؛ فإن أسماءه أوصاف مدح وكمال، وكل صفة لها مقتضى وفعل، وإما لازم وإما متعدٍّ، ولذلك الفعل تعلقٌ بمفعول هو من لوازمه، وهذا من خلقه وأمره وثوابه وعقابه، كل ذلك آثار الأسماء الحسنى وموجباتها. «مدارج السالكين» (١/ ٤١٧).

وقال أيضًا: فمن تأمل سريان آثار الأسماء والصفات في العالم وفي الأمر؛ تبين له أن مصدر قضاء هذه الجنايات من العبيد وتقديرها هو من كمال الأسماء والصفات والأفعال، وغايتها أيضًا، مقتضى حمده ومجده كما هو مقتضى ربوبيته وإلهيته.

فمن المحال تعطيل أسمائه وصفاته عن معانيها، وتعطيل الأوصاف عما تقضيه وتستدعيه من الأفعال، وتعطيل الأفعال عن المفعولات، كما أنه يستحيل تعطيل مفعوله عن أفعاله، وأفعاله عن صفاته، وصفاته عن أسمائه، وتعطيل أسمائه وأوصافه عن ذاته. ا.هـ. «المدارج» (١/ ٤١٩).

(١) - والتوحيد هو مصدر وحد أي: أفرد؛ فتوحيد الله هو إفراد الله بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات. «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٠٥) و«الفتح» (١٣/ ٤٢١) و«لوامع الأنوار» (١/ ٥٧).

- **فتوحيد الربوبية**: إفراد الله بالخلق والملك والتدبير: أي - إفراده بأفعاله سبحانه وتعالى.

- وتوحيد **الألوهية**: إفراد الله بالعبادة؛ أي: إفراده بأفعال العبد، من حلف وذبح ونذر... إلخ.

- وتوحيد **الأسماء والصفات**: إفراد الله بأسمائه وصفاته وتنزيه الله عن كل نقص وعيب.

شبهة في تقسيم التوحيد وجوابها:

زعم بعض أهل البدع أن هذا تقسيم مبتدَع ومحدَث ليس له أصل عند السلف!

وهذا زعم باطل مفترى وكذب من القول؛ بل قد تم الاستقراء التام أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وعلى هذا سار علماء السلف، كابن منده، وابن جرير، وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وغيرهم.

انظر: «التحذير من مختصر الصابوني» ص (٣٠) و«اقتضاء الصراط المستقيم» ص (٤٩٧) و«البدائع»

فمنزلته في الدين عالية، وأهميته عظيمة، ولا يمكن أحدًا أن يعبد الله على الوجه الأكمل[1] حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته؛ ليعبده على بصيرة، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[2] [الأعراف: ١٨٠] وهذا يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة[3].

(١/ ١٣٨) و«لوامع الأنوار» (١/ ١٢٨) و«أضواء البيان» (٣/ ٤١٠).

وقد ذكرت هذه الشبهة والرد عليها في كتابي «عذب المورد في دفع شبهات أهل المولد»، فراجعها غير مأمور ص (٩٠).

(١) - قال ابن القيم: وأكمل الناس عبوديةً المتعبدُ بجميع الأسماء والصفات التي يطلع عليها البشر؛ فلا تحجبه عبودية اسم آخر.. وهذه طريقة الكمال من السائرين إلى الله عز وجل، وهي طريقة مشتقة من قلب القرآن، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ا.هـ. «المدارج» (١/ ٤٢٠).

(٢) والدعاء بها هو أحد مراتب إحصاء أسماء الله عز وجل، وبقية المراتب هي حفظها وعدها، وفهم معانيها ومدلولها. «البدائع» (١/ ١٦٤).

(٣) أيهم أفضل؟ قال شيخ الإسلام: فإن جنس الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب، وإن كان المفضول قد يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخر، كما أن الصلاة أفضل من القراءة والقراءة أفضل من الذكر الذي هو الثناء، والذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ومع هذا فالمفضول له أمكنة وأزمنة وأحوال يكون فيها أفضل من الفاضل منه. ا.هـ. «الفتاوى» (١٠/ ٢٦٤).

هل بين النوعين تلازم؟ قال ابن تيمية: فإن الدعاء يراد به دعاء العبادة، ودعاء المسألة، ويراد به مجموعهما، وهما متلازمان، فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي وطلب كشف ما يضره ويدفعه، وكل من يملك الضر والنفع؛ فإنه هو المعبود، لا بد أن يكون مالكًا للنفع والضر، فهو يدعو للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعو خوفًا ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء مسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة. «الفتاوى» (١٥/ ١٠، ١٥).

مقام الدعاء: وفي هذا المقام غلط طائفتان من الناس:

الأولى: طائفة ظنت أن القدر السابق يجعل الدعاء عديم الفائدة، وهؤلاء هم المتفلسفة وغلاة الصوفية. وقالوا: إن كان قد قدر؛ فلا بد من وصوله، دعا العبد أو لم يدعُ، وإن لم يكن قد قدر فلا سبيل إلى حصوله، دعا أو لم يدع.

الثانية: وطائفة ظنت أن بنفس الدعاء والطلب ينال المطلوب، وأنه موجب الحصوله.

ومذهب أهل السنة في مقام الدعاء هو: أن الدعاء قدر بسبب، فإن وجد سببه؛ وجد ما رتب عليه، وإن لم يوجد سببه؛ لم يوجد. «مدارج السالكين» (٣/ ١٠٤).

آداب إخفاء الدعاء: وفي إخفاء الدعاء فوائد منها: أنه أعظم إيمانًا؛ لأن صاحبه يعلم أن الله يسمع الدعاء الخفي، وأنه أعظم في الأدب والتعظيم، وأبلغ في التضرع والخشوع، وأبلغ في الإخلاص، وأنه أدعى إلى دوام الطلب والسؤال، وعدم الملل والتعب، وأنه أبعد عن القواطع والمشوشات، وأنه أبعد عن حسد الحسدة؛ لأنه نعمة. «الفتاوى» (١٥/ ١٥، ١٩).

الاعتداء في الدعاء: فالاعتداء بالدعاء، تارة بأن يسأل ما لا يجوز له سؤاله من المعونة على المحرمات، وتارة يسأل ما لا يفعله الله، مثل: أن يسأل تخليده إلى يوم القيامة، أو يسأله أن يرفع عنه لوازم البشرية من الحاجة إلى الطعام والشراب، أو يسأل بأن يطلعه على الغيب، أو أن يجعله من المعصومين، أو يهب له ولدًا من غير زوجة، ونحو ذلك مما سؤاله اعتداء لا يحبه الله ولا يحب سائله ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ۝﴾ لذلك فسرت بالاعتداء بالدعاء، وقيل برفع الصوت. ا.هـ. «الفتاوى» (١٥/ ٢٢).

فوائد في الندب للدعاء: قال ابن عقيل: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء وفي ذلك معانٍ:

١) الوجود، فإن من ليس بموجود لا يُدعى.

٢) الغني، فإن الفقير لا يُدعى.

٣) السمع، فإن الأصم لا يُدعى.

٤) الكرم، فإن البخيل لا يُدعى.

٥) الرحمة، فإن القاسي لا يُدعى.

٦) القدرة، فإن العاجز لا يُدعى. «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٦٧٨).

فدعاء المسألة: أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبًا مثل أن تقول: يا غفور اغفر لي. ويا رحيم ارحمني. ويا حفيظ احفظني. ونحو ذلك.

ودعاء العبادة: أن تتعبد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء، فتقوم بالتوبة إليه؛ لأنه التواب، وتذكره بلسانك؛ لأنه السميع، وتتعبد له بجوارحك؛ لأنه البصير، وتخشاه في السر؛ لأنه اللطيف الخبير، وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى؛ أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد، راجيًا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، موافقًا لمرضاته، نافعًا لعباده.

وسميته: «**القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى**».

الفصل الأول

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى:

أسماء الله تعالى كلها حسنى[1]:

---

(١) وتتلخص هذه القاعدة بنقاط:

١. ضابط الاسم الأحسن.

٢. أركان الأسمـاء الحسنى.

٣. أنواع الأسمـاء الحسنى.

٤. معنى الحسنى فيها.

٥. لا نقص فيها.

ضابط الاسم الأحسن: هي كلمـات شرعية تدل على ذات الله عز وجل، تتضمن إثبات صفات الكمـال المطلق له جل وعلا، وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص.

«المـاتريدية وموقفهم من الأسمـاء والصفات» (٢/ ٤٠٠).

وقيل: كلمـاته الدالة على ذاته المتضمنةُ إثباتَ صفات الكمـال له بلا ممـاثلة، وتنزيهه عن صفات النقص والعيب. ا.هـ. «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٣٩١).

أركان الأسمـاء الحسنى:

١. الإيمـان بالاسم من غير تحريف له، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

٢. الإيمـان بمـا دل عليه الاسم من الصفة.

٣. الإيمـان بمـا يتعلق به من الآثار إن كان متعديًا.

«الكواشف الجلية» (٤٢٤) و«التنبيهات» ص(٢٠) و«القواعد للبريكان» ص(٧٤).

أنواع الأسماء الحسنى: هي ثلاثة أنواع:

اسم لا يسمى به غيره [الله، الرحمن، مالك يوم الدين].

والاسم الذي يسمى به غيره، وهي عند الإطلاق تنصرف إليه، كالملك، العزيز، الحليم، وغيرهم بما يختص بكماله وإطلاقه، فلا يشركه في ذلك غيره.

واسم يسمى به غيره، ولا ينصرف إطلاقه إليه، الموجود، والمتكلم، والمريد، فهو يختص بكماله وإن لم يختص بإطلاقه. ا.هـ. «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٢٧٩).

معنى الحسنى فيها: قال ابن الوزير: واعلم أن الحسنى في اللغة هو الجمع الأحسن لا جمع الحسن؛ فإن جمعه حسان وحسنة؛ فأسماء الله التي لا تحصى، كلها حسنى، أي: أحسن الأسماء، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: الكمال الأعظم في ذاته وأسمائه ونعوته؛ فلذلك وجب أن تكون أسماؤه أحسن الأسماء لا أن تكون حسنة وحسانًا... وكم بين الحسن والأحسن من التفاوت العظيم عقلًا وشرعًا ولغة وعرفًا.ا. هـ. «العواصم والقواصم» (٧/ ٢٢٨).

وقال ابن تيمية: الحسنى هي المفضلة على الحسنة، الواحد الإحسان. ا. هـ «الفتاوى» (٦/ ٢٤١).

وقال ابن القيم: إن أسماء الرب تبارك وتعالى، دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء أوصاف وبذلك كانت حسنى.ا.هـ. «المدارج» (١/ ٢٨).

معنى لا نقص فيها:

قال شيخ الإسلام: فالله له الأسماء الحسنى دون السوأى، وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيئ بمعناه، فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى؛ لم تنقسم إلى حسنى وسوأى. «شرح الأصفهانية» (ص ٧٧).

قال ابن القيم: فهو كامل في أسمائه وصفاته، موصوف بكل كمال منزه عن كل نقص، وله كل ثناء حسن، ولا يصدر عنه إلا كل فعل جميل، ولا يسمى إلا بأحسن الأسماء، ولا يثنى عليه إلا بأكمل الثناء. ا.هـ. «طريق الهجرتين» (ص ١٣٠).

أي: بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالًا ولا تقديرًا [١].

* مثال ذلك: (الحي) اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم، ولا يلحقها زوال.

الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم، والقدرة، والسمع، والبصر وغيرها.

* **ومثال آخر**: (العليم) اسم من أسماء الله متضمن للعلم الكامل، الذي لم يسبق بجهل، ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه: ٥٢].

العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلًا، سواء ما يتعلق بأفعاله، أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩]. ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٦﴾ [هود: ٦]. ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٤﴾ [التغابن: ٤].

* **ومثال ثالث**: (الرحمن) اسم من أسماء الله تعالى متضمن للرحمة الكاملة، التي قال عنها رسول الله ﷺ: «**للهُ أرحم بعباده من هذه بولدها**»[٢]، يعني أم صبي وجدته في السبي فأخذته

---

(١) ومراد المؤلف والله أعلم، ولا احتمال للنقص الوجودي، وقد يقال: إن من الأسماء ما يكون عند الاقتران دالًا على كمال الموصوف بها، وعند الإفراد تدل على نقص؛ فهذا الاحتمال عند الانفراد هو المنفي. ولا تقديرًا ذهنيًا، أي: مجرد التفكير؛ فهذا التقدير لا يسمى به الله عز وجل. وراجع شرح الشيخ رحمه الله لهذا الكتاب.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري رقم (٥٩٩٩)، ومسلم رقم (٢٧٥٤)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وألصقته ببطنها وأرضعته، ومتضمن أيضًا للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

* والحسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره؛ فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

مثال ذلك: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾، فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا؛ فيكون كل منهما دالًّا على الكمال الخاص الذي يقتضيه، وهو العزة في العزيز، والحكم والحكمة في الحكيم، والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة؛ فعزته لا تقتضي ظلمًا وجَورًا سوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين؛ فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم، فيظلم ويجور ويسيء التصرف.

وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته؛ فإنهما يعتريهما الذل[1].

قال الحافظ: كأن المراد بالعباد هنا من مات على الإسلام.

وقال ابن أبي جمرة: لفظ العباد عام معناه خاص بالمؤمنين. الفتح (١٠/ ٥٣٠).

(١) (مضمون القاعدة)

* أن أسماء الله كلها حسنى؛ لاشتمالها على أوصاف تدل على الكمال.

* تعدد أنواع الأسماء في حق الله عز وجل.

* الفرق بين الأسماء الحسنى والصفات العلى، أن يقال: أسماؤه صفاته، وصفاته أوصافه، ومعنى هذا أن الصفات هي من معاني الأسماء، والأسماء دالة عليها، كما تدل على الذات.

* لماذا وصف أسماءه بالحسنى؟ قال ابن العربي: فيها خمسة أقوال:

١) لما فيها من معنى التعظيم.

٢) ما وعد عليها من الثواب بدخول الجنة.

القاعدة الثانية:

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف(١):

أعلام باعتبار دلالتها على الذات(٢)، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني(٣)، وهي بالاعتبار الأول مترادفة(٤)؛ لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله - عز وجل - وبالاعتبار

---

٣) ما مالت إليه القلوب من الكرم والرحمة.

٤) أن حسبها شرف العلم بها؛ فإن شرف العلم بشرف المعلوم، فالعلم بأسمائه أشرف العلوم.

٥) أنه معرفة الواجب في وصفه والجائز والمستحيل عليه؛ فيأتي بكل ذلك على وجهه ويقرره في نصابه.

ما هذه الأسماء التي أضافها الله -عز وجل- إليه؟ فيها ثلاثة أقوال:

١) الأسماء التي فيها التعظيم والإكبار.

٢) إنها الأسماء التي وردت في الحديث التسعة والتسعين.

٣) الأسماء التي تدل على الوحدانية. ورجح ابن العربي القول الثاني.

(١) **قال ابن تيمية**: ونعلم أن الأسماء كلها في دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها؛ فهي متفقة متواطئة من حيث الذاتُ، متباينة من جهة الصفات. «الفتاوى» (٣/ ٥٩).

وقال ابن بطال: وأسماؤه كلها ترجع إلى ذات واحدة، وإن دل كل واحد منها على صفة من صفاته يختص الاسم بالدلالة عليها. «الفتح» (١٣/ ٤٣٥).

(٢) **قال الإمام الدارمي**: في رده على بشر المريسي بعد أن عدد أسماء الله تعالى، قال: فهذه كلها أسماء الله لم تزل له كما لم يزل، بأيها دعوت فإنما تدعو الله عز وجل نفسه. ا.هـ. (ص ٣٧٠).

(٣) **قال ابن القيم**: والوصف بها لا ينافي العَلمية بخلاف أوصاف العباد؛ فإنها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة؛ فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى. ا.هـ. «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٢).

(٤) **الترادف في اللغة:**

الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئًا فهو ردفه؛ وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف. «لسان العرب» (٩/ ١١٤) «ترتيب القاموس» (٢/ ٣٢٥).

الثاني متباينة[١] لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص[٢]، فـ «**الحي، العليم، القدير،**

والترادف عند المناطقة:

هو نسبة لفظ إلى لفظ من جهة دلالة كل شيء منهما على المعنى نفسه الذي يدل عليه الآخر، ففي الترادف يتحد المعنى ويتعدد اللفظ ككلمتي إنسان وبشر.

راجع: «المنطق الواضح» (ص ٢٥) و«شرح الخضري على سلمه» (ص ٢٧).

قال ابن القيم: فالأسماء الدالة على مسمى واحد نوعان:

أحدها: أن يدل عليه باعتبار الذات فقط... وهذا كالحنطة والقمح والبُر.

الثاني: أن يدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها، كأسماء الرب تعالى؛ فهذا النوع مترادف بالنسبة إلى الذات متباين بالنسبة إلى الصفات.ا.هـ. «روضة المحبين» (ص ٥٤).

قال ابن تيمية: فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن، فإما نادر وإما معدوم، وقَل أن يعبر عن لفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقرير لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن. «الفتاوى» (١٣/ ٣٤١) و (٧/ ١٧٧، ١٧٨)

وأوضح ابن القيم عن وجه الإنكار للترادف: أن من أنكر الترادف فمراده النوع الثاني؛ لأن ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة أو نسبة أو إضافة مع أن الذات واحدة.

ويوضح كلامهما ما جاء عن أهل البلاغة: أن اختلاف مبنى الكلمة يدل على اختلاف المعنى. ا.هـ. «روضة المحبين» (ص ٥٤).

(١) **قال القرطبي:** فافهم أن أسماء الحق سبحانه وإن تعددت؛ فلا تتعدد في ذاته تعالى... وإنما تتعدد أسماؤه تعالى بحسب الاعتبار الزائد على الذات. «المبهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٧/ ١٥).

(٢) والأدلة على إن الأسماء اشتملت على معانٍ وأوصاف هي:

١ ـ وصف الله أسماءه بأنها حسنى: ذلك يقتضي أن تكون متضمنة لمعانٍ وأوصاف كاملة؛ وإلا لكانت جامدة، فالحسن يحصل باعتبار ما تمضنته من المعاني الكاملة، وباعتبار تنوعها، فاسم «السميع» يدل على معنى ليس موجودًا في «التواب» وهكذا.

السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم» كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف؛ لدلالة القرآن عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٨﴾[الأحقاف: ٨] وقوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]؛ فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة، ولإجماع أهل اللغة والعرف[1] أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل.

---

٢. وصف الله نفسه بصفات تلتقي مع الأسماء الحسنى في المعنى كصفة القوة مع اسمه القوي، والرحمة مع الرحمن الرحيم، العلم مع العليم.

وعلم أن الأسماء مشتقة من المصادر، **والمراد بكون الأسماء مشتقة من الصفات**: أنها تلتقي معها في المعنى، لا أنها متولدة منها، فأسماء الله الحسنى على هذا متضمنة للصفات؛ إذ لو لم تدل على المعاني والصفات؛ لما أخبر الله عن نفسه بتلك الصفات التي تلتقي معها.

٣. أخبر عن نفسه بأفعال هذه الأسماء، والأفعال أحكام للصفات، فثبوت الأحكام فرع ثبوت الصفات، وإذا انتفى الأصل؛ استحال ثبوت الفرع وهو الحكم.

راجع: «العقل والنقل» (٥/ ٥٢، ٥٣) و«البدائع» (١/ ٢٢).

(١) **قال ابن جرير**: الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات، ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ فيقال: الله سميع بصير له سمع وبصر؛ إذ كان لا يعقل مسمى سميعًا بصيرًا في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر، كما قلنا آنفًا: إنه لا يعرف بقول فيه إنه موجود إلا مثبت موجود.

«التبصرة في الدين»، مستفاد من «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٣٧٨).

وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيَها من[1] أهل التعطيل، وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا.. وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليلة بل ميتة لدلالة السمع، والعقل على بطلانها[2].

---

(١) (مِن) هنا تبعيضية، أي: من أهل التعطيل، وهم المعتزلة والخوارج والمرجئة وبعض الشيعة، وبعض أهل الكلام، كالكُلابية، والسالمية، والكرامية، ومتأخري الأشاعرة.

(٢) **ويرد عليهم بغير ما ذكر:**

١) إن الله تعالى سمى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، فإن كان إثبات الصفات يستلزم التشبيه؛ فإثبات الأسماء كذلك، وإن كان إثبات الأسماء لا يستلزم التشبيه فكذلك الصفات، والتفريق بين هذا وهذا تناقض.

فإما إن يثبتوا الجميع؛ فيوافقوا السلف، وأما ينفوا الجميع؛ فيوافقوا غلاة الجهمية، والباطنية، وإما أن يفرقوا؛ فيقعوا في التناقض.

٢) إن الله وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، وهذا يقتضي أن تكون دالة على معانٍ عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، ولا يصح خلوها عنها؛ ولو كانت أعلامًا محضة؛ لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلًا عن أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء.

٣) إن الله عز وجل أثبت لنفسه الصفات إجمالًا وتفصيلًا مع نفي المماثلة، وهذا يدل على أن إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل، ولو كان يستلزم التمثيل؛ لكان كلامه متناقضًا (وحاشاه).

٤) إن كل موجود لابد له من صفة تميزه، وحينئذٍ فلا بد أن يكون الخالق واجب الوجود متصفًا بالصفات اللائقة به.

٥) إن من لا يتصف بصفات الكمال لا يصلح أن يكون ربًا ولا إلهًا.

٦) إن قولهم: إثبات صفات متغايرة يستلزم التعدد قول باطل مخالف للمعقول والمحسوس.

فإنه لا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف، فها هو الإنسان الواحد يوصف بأنه حي سميع بصير متكلم ومريد... إلخ ولا يلزم من ذلك تعدد ذاته. ولله المثل الأعلى.

أمـا **السمع**: فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ۝١٢ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ۝١٣ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٢ - ١٦]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ١ - ٥] ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدمـاء.

وأمـا **العقل**: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنمـا هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود[1] فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود، أو ممكن الوجود، وكونه عينًا قائمًـا بنفسه أو وصفًا في غيره.

«الفتاوى» (٣/ ٣٢) «التدمرية» ص (١٨) و«تقريب التدمرية» ص (٢٩).

(١) **الوجود قسمـان**: واجب الوجود، وممكن الوجود:

فواجب الوجود: هو مـا لم يسبق بعدم ولا يلحقه فناء ولا يفتقر إلى غيره في الإيجاد وهو وجود الله تعالى.

وممكن الوجود: هو مـا جاز عليه العدم وافتقر إلى غيره في العدم وهو وجود المخلوقات جميعًا.

- **قال شيخ الإسلام**: إن كل شيئين قائمين بأنفسهمـا لايباين أحدهمـا الآخر إلا بالجهة، وذلك أن الموجودات كلها الواجب والممكن، إمـا قائم بنفسه، وإمـا قائم بغيره، فالقائمـان بأنفسهمـا لا يتميز بعضهمـا عن بعض إلا بالجهة، وأمـا القائم بغيره؛ فإنه تبع في الوجود للقائم بنفسه.

- يوضح ذلك أن القائم بغيره هو محتاج إلى محل ومكان.

وتقسيم الوجود إلى واجب وإلى ممكن منشؤه الفلاسفة وهو من فعل ابن سينا وأتباعه، كمـا صرح بذلك شيخ الإسلام ضمن «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٧٧).

«آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي «شرح حديث النزول» (١٢٤، ١٢٦) «نقض تلبيس الجهمية» (٢/ ١٤٦).

وبهذا أيضًا علم أن: (الدهر) ليس من أسماء الله تعالى؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[الجاثية: ٢٤] يريدون مرور الليالي والأيام.

فأما قوله صلى الله عليه وسلم[١]: «**قال الله - عز وجل -: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**»[٢] فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث[٣]، لا يريدون

---

(١) الحديث متفق عليه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري رقم (٧٤٩١)، ومسلم رقم (٢٢٤٦).

(٢) **والناس في هذا الحديث على قولين:**

١. **قول أبي عبيد:** وأكثر العلماء أن هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد ما يقوله أهل الجاهلية.

٢. **قول نعيم بن حماد:** وطائفة من أهل الحديث وطائفة من الصوفية أن الدهر من أسماء الله، ومعناه القديم الأزلي.

المعنى صحيح، إنما المتنازع فيه كونه يسمى دهرًا، وبكل حال فقد أجمع المسلمون، وهو مما علم بالعقل الصريح: أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان. ا.هـ.

قال أبويعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٣٧٤): اعلم أن أبا بكر الخلال، قال أخبرني بشر بن موسى الأسدي قال: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الدهر؟ فلم يجبني فيه بشيء.

قال القاضي: وظاهر هذا أن أحمد توقف عن الأخذ بظاهر الحديث. ا.هـ.

«الفتاوى» (٢/ ٤٩١) و«نقض التأسيس» (١/ ١٢٤، ١٢٦) و«الفتاوى المصرية» (٥/ ٦٦).

(٣) **قال ابن تيمية:** فدل نفس الحديث على أنه هو يقلب الليل والنهار ويصرفه،... وغير ذلك من النصوص التي تبين أنه خالق الزمان، ولا يتوهم عاقل أن الله عز وجل هو الزمان، فإن الزمان مقدار الحركة، والحركة مقدارها من باب الأعراض والصفات القائمة بغيرها كالحركة والسكون والسواد والبياض.

الله تعالى، فيكون معنى قوله: «وأنا الدهر» مـا فسره بقوله: «**بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**» فهو سبحانه خالق الدهر ومـا فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار، وهمـا الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِب (بكسر اللام) هو المقلَب (بفتحها) وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى.[1]

ولا يقول عاقل: إن خالق العالم هو من باب الأعراض والصفات المفتقرة إلى الجواهر والأعيان، فإن الأعراض لا تقوم بنفسها، بل هي مفتقرة إلى محل تقوم به والمفتقر إلى مـا يغايره لا يوجد بنفسه، بل بذلك الغير فهو محتاج إلى مـا به وجوده فليس هو غنيًّا في نفسه عن غيره فكيف يكون هو الخالق لكل مـا سواه. ا.هـ. «الفتاوى المصرية» (٥/ ٦٤).

حكم سب الدهر: قال ابن القيم: فساب الدهر، دائر بين أمرين لا بد له من أحدهمـا:

إمـا سبه لله أو الشرك به؛ فإنه إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله؛ فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يسب من فعله فقد سب الله. ا.هـ. «زاد المعاد» (٢/ ٣٥٥).

- ويزاد على مـا ذكره ابن القيم، أن يقال: أن منه مـا هو محرم، وهو سب تسخط وتضجر للقدر، فهذا محرم، وقد يكون جائزًا، إذا كان من باب الإخبار، كقوله تعالى: ﴿يَوْمًا عَبُوسًا﴾ و﴿يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾﴾ وهكذا.

(١) (مضمون القاعدة):

* أن أسمـاءه مترادفة في الدلالة على الذات.

* أن الأسمـاء متباينة في الدلالة على الصفات.

* أنه لا يجوز إطلاق القول بتباين الأسمـاء أو ترادفها، بل لابد من التفصيل في ذلك.

* أن الإطلاق يلزم منه الوقوع في باطل وهو القول بالعلمية المحضة، أو إنكار الأسمـاء أصلًا.

* أن تعدد هذه الأسمـاء الحسنى لا يستلزم تعدد الذات؛ لكنه يقضي بتعدد الصفات.

* إذا قلنا: إن محل الترادف هو الذات، ومحل التباين هو الصفات؛ فلا تناقض ولا يلزم باطلًا.

القاعدة الثالثة:

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ؛ تضمنت ثلاثة أمور[(١)]:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها[(٢)].

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة[(٣)]، استدلوا على ذلك

---

(١) إن الاسم إذا أطلق عليه؛ جاز أن يشتق منه المصدر والفعل؛ فيخبر به عنه فعلًا ومصدرًا، نحو السميع والبصير والقدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو ﴿قَدۡ سَمِعَ﴾ هذا إن كان الفعل متعديًا.

فإن كان لازمًا؛ لم يخبر عنه به، نحو الحي، بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل؛ فلا يقال حي. «البدائع» (١/ ١٦٢) و«الفتاوى» (٥/ ٧٨).

والتعدية قد تكون نسبية، أي: ليس إلى جميع الخلق، وبنحوه أشار ابن تيمية: وأسماء الله المطلقة كاسمه، السميع، والبصير، والغفور، والشكور... ولا يجب أن تتعلق بكل موجود، بل يتعلق كل اسم بما يناسبه، واسمه العليم لما كان كل شيء يصلح أن يكون معلومًا تعلق بكل شيء. ا.هـ. «الفتاوى» (٥/ ٤٩٤).

(٢) ما تقتضيه الصفة هو ما توجبه نسبة أحكام الصفة إلى متعلقاتها وآثارها هو ما يظهر في المتعلقات بعد تعلق أحكام الصفة بها؛ فإن حكم الصفة إذا تعلق بشيء؛ فلا بد وأن تظهر آثاره.

وآثار الصفة نوعان:

١. آثار تتعلق بالقلوب، وهي ما يظهر نتيجة للإيمان بها من أنواع العبوديات المناسبة لها.

٢. آثار تتعلق بالذوات، وهي ما يظهر نتيجة لتعلق أحكام الصفة بذوات الموجودات وأحوالهم.

«مفتاح دار السعادة» ص (٩٠) و«طريق الوصول إلى العلم المأمول» ص (٢٩٨).

(٣) قال ابن كثير: فإنه يسقط عنهم إنحتام القتل والصلب وقطع الرجل، وهل يسقط قطع اليد

بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ ۖ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة: ٣٤]؛ لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

* مثال ذلك: «**السميع**» يتضمن إثبات السميع اسمًا لله تعالى، وإثبات السمع صفة له وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة: ١].

وإن دلت على وصف غير متعدٍّ؛ تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

مثال ذلك: «الحي» يتضمن إثبات الحي اسمًا لله عز وجل وإثبات الحياة صفة له[1].

أم لا؟ فيه قولان للعلماء، وظاهر الآية يقتضي سقوط الجميع، وعليه عمل الصحابة. «التفسير» عند آية المائدة.

(١) (مضمون القاعدة):

* رد على أهل التعطيل حيث إن الأسماء لها متعلق وهي الصفة، ولها آثار إن كان الاسم متعديًا.

* إن الصفات داخلة في مسمى الاسم، وللاسم دَلالتان:

١. دلالة على الذات بالعلمية.

٢. وعلى الصفة بالوصفية.

* أن كل اسم يدل على معنى غير ما يدل عليه الاسم الآخر، وإن كان بعضها متضمنًا لعدة أسماء من جهة المعنى.

* أن الأسماء دالة على معاني الكمال والجمال.

القاعدة الرابعة:

دَلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام[1].

---

(١) الدلالة في اللغة هي مصدر دَلَّ يدُل دِلالة وهي ما يتوصل به إلى معرفة الشيء. «المفردات للراغب» ص (١٧١).

اصطلاحًا: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. «التعريفات للجرجاني» ص (١٠٤).

تقسيم الدلائل: تنقسم إلى قسمين:

١- دلالة لفظية.

٢- ودلالة غير لفظية.

وتنقسم الدلالة اللفظية إلى:

١) دلالة وضعية.

٢) ودلالة عقلية.

٣) ودلالة طبيعية.

وتنقسم الدلالة الوضعية إلى:

١) دلالة تامة وهي: المطابقة.

٢) دلالة جزئية وهي: التضمن.

٣) ودلالة لازمة وهي: الالتزام.

- دلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له.

- دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له.

- دلالة التزام هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له.

راجع هذا المبحث في: «تيسير التحرير» (١/ ٧٩) و«توضيح المنطق» ص (١٩) و«نهاية السول» (١/ ١٧٨) و«إيضاح المبهم» ص (٧، ٨).

مثال ذلك: «الخالق» يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة.

ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن.

ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام[1].

---

* - أمثلة توضيحيه للدلائل الثلاث في باب الأسمـاء الحسنى -

١. اسم: الرزاق: هو القائم على كل نفس بمـا يقيمها.

- دلالة مطابقة: يدل هذا الاسم على هذا المعنى بالمطابقة.

- دلالة تضمن: ويتضمن الرزاق صفة الرزق.

- دلالة لزوم: ويلزم أن يكون الرزاق غنيًّا، قادرًا، حكيمًـا، وغيره من الأسمـاء المتضمنة لهذا المعنى.

٢. اسم الرقيب: هو الحفيظ المحصي لأعمـال العباد.

- دلالة مطابقة: يدل هذا الاسم على هذا المعنى بالمطابقة.

- دلالة تضمن: ويتضمن الرقيب صفة المراقبة.

- دلالة لزوم: ويلزم أن يكون الرقيب بصيرًا بعباده، عليمًـا بهم، يرى عباده، وغيره من الأسمـاء.

٣. اسم المصور: هو المنشئ خلقه على صور مختلفة.

- دلالة المطابقة: يدل هذا الاسم على هذا المعنى بالمطابقة.

- دلالة تضمن: ويتضمن المصور صفة التصوير.

- دلالة لزوم: ويلزم أن يكون المصور قادرًا، قويًّا، بصيرًا، وغيرها من الأسمـاء.

وهكذا تكون هذه الدلائل الثلاث مع بقية الأسمـاء الحسنى. والله الموفق.

(١) مـا فائدة هذه القاعدة؟ إن كثيرًا من أهل البدع من يخاصم بالأدلة الشرعية، فلا يقبل ويظن أنه على حق، وإن خاصمته بالأدلة العقلية؛ خُصم، وذلك لأن مبنى اعتقادهم هو الدليل العقلي، وهذه القاعدة من هذا الباب، ولذا نجد شيخ الإسلام وغيره من أئمة الإسلام يحاورون أهل البدع بمنطقهم.

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢].

ودلالة الالتزام مفيدة جدًّا لطالب العلم؛ إذا تدبر المعنى، ووفقه الله تعالى فهمًا للتلازم؛ فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة[1].

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى[2]، وقول رسول صلى الله عليه وسلم، إذا صح أن

وهذه القاعدة لا يبنى عليها إثبات اسم أو صفة، وإنما زمام الإثبات هو النص الشرعي الصحيح من الكتاب أو السنة الصحيحة.

وقد ذكر هذه القاعدة جمع من أهل العلم:

١. قال **شيخ الإسلام**: فأسماؤه كلها متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته ليس هو المعنى الذي دل على الاسم الآخر..؛ فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم. ا.هـ. «الفتاوى» (١٠/ ٢٥٤).

٢. **وقال ابن القيم**: إن الاسم من أسماء الله كما يدل على الصفة التي اشتق منها بالمطابقة؛ فإنه يدل عليه دلالتين أخريين بالتضمن واللزوم؛ فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن. «البدائع» (١/ ١٦٢).

٣. **وقال الحافظ الحكمي**: واعلم أن دلالة أسماء الله تعالى حق على حقيقتها مطابقة وتضمنًا والتزامًا. «معارج القبول» (١/ ١١٩).

٤. **وقال السعدي بعد أن ذكر تقسيمها، قال**: وهذه قاعدة نافعة. «الحق الواضح» ص (٥٤).

(١) مثاله، حديث: «لله أرحم من هذه بولدها» ذكر الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥٢٠) عند هذا الحديث عدة فوائد استنبطها منه، وهكذا كثير من الأحاديث تكون فيها دلالة اللزوم نافعة.

(٢) وقول الله سبحانه وتعالى ما يكون منه مقطوعًا بتواتره وثبوته كالقرآن، ومنه ما يثبت بصحة الإسناد ولا يثبت بضعف الإسناد، وذلك كالحديث القدسي، أو القراءة الأحادية التي لم تبلغ حد

يكون لازمًا؛ فهو حق؛ وذلك لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازمًا من كلامه وكلام رسوله فيكون مرادًا.

وأما اللازم من قول أحدٍ سوى قول الله ورسوله[1]، فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفاتِ الفعلية لله - عز وجل - أن يكون من أفعاله ما هو حادث؟ فيقول المثبت: نعم. وأنا ألتزم بذلك؛ فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩] وقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٧﴾ [لقمان: ٢٧] وحدوث آحاد فعله تعالى؛ لا يستلزم نقصًا في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له، ويمنع اللازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهًا للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك؛ لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا

التواتر، فهي إن صح سندها؛ فهي كلام الله المنزل غير المخلوق، وإن كانت لا تحمل أحكام القرآن، فاللازم الحق المقصود به على هذا التفصيل. والله أعلم.

(١) قال ابن تيمية: فلازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق، فهذا مما عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه، وإذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره.

الثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه؛ إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد تثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين... فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له؛ فهو قوله، وما لا يرضاه؛ فليس قوله وإن كان متناقضًا. «الفتاوى» (٢٩/ ٤١) و (٥/ ٣٠٦) و (٢٠/ ٢١٧).

فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتًا، وتمنع أن يكون مشابهًا للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصفات؟!

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتًا عنه؛ فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلى القائل؛ لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله؛ لزم أن يكون قولًا له؛ لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه[1]، ونحو ذلك[2].

---

(١) قال شيخ الإسلام: فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظًا أو يثبتونها بل ينفون معانيَ أو يثبتونها، ويكون ذلك مستلزمًا لأمور هي كفر، وهم لا يعلمون بالملازمة بل يتناقضون وما أكثر تناقضَ الناس، لا سيما في هذا الباب وليس التناقض كفرًا. ا.هـ.

«الفتاوى» (٥/ ٣٠٦).

(٢) (مضمون القاعدة)

* أن لله من كل دلالة من هذه الدلالات كمالًا مغايرًا لكمال الدلالة الأخرى.
* أن هذه الدلالات متغايرة وليس كل واحدة منهن هي الأخرى.
* أن هذه الدلالات متعلقة بكل اسم مفردًا بذاته.
* أن أسماء الله أوصاف دالة على معانٍ محمودة.
* أن إثبات الصفة مستلزم لإثبات الباقي منها.

القاعدة الخامسة:

أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها[1]:

---

* أن صفاته داخلة في مسمى اسمه وليست زائدة عليه.

* أن من أنكر شيئًا منها؛ كان ملحدًا في الأسماء الحسنى.

(١) هذه قاعدة سلفية متينة، حبلٌ متين، وجدار حصين، ورد مبين على المخذولين من سفهاء العالمين، الذين اتخذوا القرآن عضين، وقد جاءت عن الأئمة المهتدين، كالشافعي وأحمد والدارمي، رحمهم الله أجمعين.

* أقوال أئمة السنة:

١. قال الشافعي رحمه الله: لله تعالى الأسماء والصفات، جاء بها في الكتاب، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسع لأحد من خلق الله تعالى قامت الحجة عليه ردها.

٢. قال الإمام أحمد: ولا معلوم إلا بما وصف به نفسه،... ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا يتعدى ذلك.

«اجتماع الجيوش» ص (٨٣) و«الفتاوى» (٥/ ٢٦) و«المسائل والرسائل» (١/ ٢٧٧).

٣. قال الإمام الدارمي: ونَصِفه بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ.

«رد الدارمي على بشر المريسي ضمن عقائد السلف» ص (٣٧٤).

* أقاويل غير أهل السنة:

١. قال اللقاني: صاحب «جوهرة التوحيد» (٨٩):

واختير أن أسماؤه توقيفية　　　كذا الصفات فاحفظ السمعية

٢. قال عبد القاهر البغدادي: إن مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها إما بالقرآن، وإما بالسنة الصحيحة. «الفرق بين الفرق» ص (٣٣٧).

٣. قال ابن حزم: فصح أنه لا يحل أن يسمى الله تعالى إلا بما سمى به نفسه. «المحلى» (٨/ ٣١).

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة[(١)]؛ فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء[(٢)]؛ فوجب الوقوف في

وفي هذا القدر كفاية، وللمزيد النظر في هذه القواعد فقد ضمنتها رسالة «البيان في عدم ثبوت اسم المحسن لله عز وجل الموصوف بالإحسان» في مقدمتها.

(١) هذا مذهب أهل السنة والجماعة، الاعتماد على الكتاب والسنة الصحيحة لإثبات الأسماء والصفات.

وذهب الأشاعرة مع أهل السنة في كون الأسماء توقيفية، وهو قول جمهورهم، وذهب الباقلاني من الأشاعرة إلى عدم اشتراط التوقف، واشترط أمرين هما:

١. لا يكون إطلاقه موهمًا لما لا يليق بالله تعالى.

٢. أن يدل على معنى ثابت لله تعالى.

وذهبت الماتريدية إلى التوقف، إلا أن الأسماء عندهم ليست على حقيقتها، بل هي عبارة عما يقرب إلى الأفهام.

وذهبت الكرامية، والمعتزلة إلى عدم التوقف، وقالوا: إن اللفظ إذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله؛ جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله عز وجل، سواء ورد التوقف به أو لم يرد.

واختلفت المعتزلة؛ فزعمت فرقة منهم جواز التسمي بما دل العقل عليه، وهم المعتزلة البصرية.

قال البغدادي: وقد أفرط الجبائي في هذا الباب.

وزعمت الفرقة الأخرى التوقف.

«المقالات للأشعري» (١/ ٢٧٢) و«لوامع البينات» ص (٤٠) و«شأن الدعاء» للخطابي ص (١١١).

(٢) **قال المؤلف في «شرحه على الواسطية»** (٨١ - ٨٣): إن العقل لا مدخل له في الأسماء والصفات؛ لأن مدار إثبات الأسماء والصفات على السمع،.. والحاصل: أن العقل لا مجال له في باب أسماء الله وصفاته، فإن قلت:

قولك هذا يناقض القرآن؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾ والتفضيل بين شيء وآخر

ذلك على النص؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص[1].

مرجعه إلى العقل، وقال الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وقال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ وأشباه ذلك مما يحيل الله به على العقل فيما يثبته لنفسه وما ينفيه عن الآلهة المدعاة؟ والجواب أن نقول:

إن العقل يدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا سبيل التفصيل فمثلًا، العقل يدرك بأن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، ويدرك بأن الله سبحانه يمنع أن يكون حادثًا بعد العدم؛ لأنه نقص، والعقل يدرك بأن كل صفة نقص فهي ممتنعة على الله؛ لأن الرب لا بد أن يكون كاملًا، فيدرك بأن الله عز وجل مسلوب عنه العجز؛ لأنها صفة نقص.

إذًا العقل يدرك بأن العجز لا يمكن أن يوصف الله به، والعمى كذلك، والصمم، وهكذا على سبيل العموم ندرك ذلك؛ لكن على سبيل التفصيل لا يمكن أن ندركه فنتوقف على السمع.

(١) (مضمون القاعدة)

* بطلان كون العقل وحده مستقلًا بمعرفة ما يجب لله - عز وجل - من صفات كماله، ونعوت جماله، وإن كان العقل المضاء بنور الوحي لا يخرج عما تقرره نصوص الكتاب والسنة.

* أن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع ألبتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

* أن من اتخذ عقله في هذه المسائل فلا فرق عنده بين وجود الرسل وعدم وجودهم.

* أن كل شيء خالف النصوص الصحيحة الصريحة؛ فهو شبهات فاسدة.

* أنه ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى، فقد تواطأ عليها دليل العقل والسمع؛ فلا يمكن أن يعارض ثبوتها دليل صحيح.

القاعدة السادسة:

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين:

لقوله ﷺ في الحديث المشهور[1]: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في**

---

* أن كل من أثبت ما أثبته الرسول، ونفى ما نفاه؛ كان أولى بالمعقول الصريح.

* أن مصدر ضلال العقل هو اتباع الشيطان ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ۝٢٥﴾ [محمد: ٢٥].

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٧)، (٦/ ٢٤٦) وأبو يعلى (٩/ ١٩٨) رقم (٥٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩٦) تحقيق شيخنا الوادعي رحمه الله، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

حديث عبد الله بن مسعود: في دعاء الكرب اختلف في تصحيحه وتضعيفه؛ لعلل فيه وهي:

١ - الفضيل بن مرزوق.

٢ - أبو سلمة الجهني.

٣ - إرسال عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه.

وكما سيبدو لك أنها علل لا تقوى لتضعيف هذا الحديث.

* فالفضيل بن مرزوق: وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والثوري، وابن عيينة.

وأخرج له مسلم، وكذا البخاري في كتاب رفع اليدين في الصلاة.

وضعفه النسائي والدارمي، تضعيفًا مجملًا.

* وأبو سلمة الجهني: قال الذهبي - لا يدري من هو؟

فإن لم يدرِ من هو، فقد علمه غيره، أنه موسى بن عبد الله الجهني.

قال ابن معين، كما في «الكنى» للدولابي ص (١٩١) أراه موسى الجهني.

وأشار المزي كما في ترجمة موسى الجهني أن كنيته «أبو سلمة -هو من مشايخ مسلم- وأبو عبد الله».

كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»[(١)].

هذا مما جعل أحمد شاكر في تحقيق «المسند» يميل إلى هذا، وقد جزم العلامة الألباني بهذا كما في «الصحيحة» (١/ ٣٣٧) وكذا العلامة الوادعي في تحقيقه على «المستدرك».

ويزيد ذلك تقوية تصحيح شيخ الإسلام لهذا الحديث، وكذا ابن القيم، وجمع من أهل العلم.

* إرسال عبد الرحمن عن أبيه، بمعنى أنه منقطع.

قال الذهبي: وإن سلم من إرسال عبد الرحمن عن أبيه.

وهذه العلة منتفية بإثبات جماعة من الحفاظ الأعلام سماع عبد الرحمن من أبيه، كعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والإمام البخاري كما في «تاريخه الكبير».

فالحديث صحيح، كيف وإذا ضُم إليه حديث أبي موسى الأشعري، وهو حديث يصح شاهدًا، فيه: عبد الله بن زبيد اليمامي. لم يذكر بجرح ولا تعديل، روى عنه الكوفيون فهو مجهول.

وجاء مرسلًا وفي سنده عبد الرحمن بن إسحاق الو اسطي: ضعيف جدًّا.

قال الدارقطني: ليس بالقوي، كما في «العلل للدارقطني» (٥/ ١٩٩-٢٠١).

(١) **قال ابن القيم:** إن كانت الرواية محفوظة هكذا، ففيها إشكال، فإنه جعل ما أنزله في كتابه، وعلمه أحدًا من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده، قسيمًا لما سمى به نفسه، ومعلوم أن هذا تقسيم وتفاصيل لما سمى به نفسه، فوجه الكلام أن يقال: سميت به نفسك، فأنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك. فإن هذه الأقسام الثلاثة تفصيل لما سمى به نفسه!

والجواب عن هذا الإشكال: أن (أو) حرف عطف، والمعطوف بها أخص مما قبله؛ فيكون من باب عطف الخاص على العام، فإن ما سمى به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعد، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاص على العام.

فإن قيل: المعهود من عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حرف العطف.

قيل: المسوغ لذلك في الواو هو تخصيص المعطوف بالذكر لمرتبته من بين الجنس، واختصاص بخاصة غيره منه حتى كأنه غيره.

الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح[(١)].

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به.

فأما قوله صلى الله عليه وسلم: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا من أحصاها؛ دخل الجنة**»[(٢)]، فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد[(٣)]، ولو كان المراد الحصر

أو أراد ذكره مرتين، باسمه بالخاص، وبالفظ العام، وهذا لا فرق فيه بين العطف بالواو أو بـ (أو) مع أن العطف بـ (أو) على العام.

فائدة أخرى، وهي: بناء الكلام على التقسيم والتنويع كما بني عليه تامًّا، فيقال: سميت به نفسك، فإما أنزلته في كتابك، وإما علمته أحدًا من خلقك. «شفاء العليل» (٢/ ٢٧٦).

(١) تقدم الكلام عليه بما يثبت صحته، ولا حجة لمن ضعفه بعد ذلك، والله أعلم.

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: رواه البخاري رقم (٦٤١٠) ومسلم (٢٦٧٧) (٦).

(٣) قال النووي: اتفق العلماء على أن هذا الحديث - إن لله تسعة وتسعين اسمًا - ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه (٩٩) وإنما مقصود الحديث إن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. «شرح مسلم» (١٧/ ٥).

وخالف ابن حزم وابن كج فقالوا: إن أسماء الله محصورة بهذا العدد المعين.

فكأن النووي لم يعتد بخلاف ابن حزم،–وحق له ذلك - فإن ابن حزم لا يعتد به في العقائد عند الخلاف.

قال ابن عبد الهادي: (جهمي جلد) أي: ابن حزم، فيبقى على إمامته في الفقه، ولا يعتد به عند الخلاف في العقائد. كما في «طبقات الحنابلة».

وقد سألت شيخنا الحجوري عن ابن حزم، هل هو من أهل السنة؟ فأجاب بقوله: إن ابن حزم ليس من أهل السنة. وهذا ما قاله الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الواسطية.

وسألت الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي عن ابن حزم. فقال: أنصحكم بالابتعاد عن كتب ابن حزم فهو فتنة ونحن مأمورون باجتناب الفتن.

لكانت العبارة: إن أسمـاء الله تسعة وتسعون اسمًـا من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك.

إذنْ فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة[1]، وعلى هذا

ونقل ابن تيمية الخلاف، وقال: فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسمـاء الله أكثر من تسعة وتسعين. «الفتاوى» (٦/ ٣٨١).

وقال: هذا القول وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد بن حزم وغيره، فإن جمهور العلمـاء على خلافه، وعلى ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها. «الفتاوى» (٢/ ٤٨٢).

ورد الحفاظ ابن حجر على ابن حزم، وغيره فقال: وابن حزم ممن ذهب إلى الحصر في العدد المذكور، وهو لا يقول بالمفهوم أصلًا، ولكنه احتج بالتأكيد في قوله: «مـائة إلا واحدًا» وهذا الذي قاله ليس بحجة على مـا تقدم؛ لأن الحصر المذكور باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها. «الفتح» (١١/ ٢٢٤).

(١) يطلق الإحصاء في اللغة على عدة معانٍ:

١ . أن العرب تعبر عن كثرة الشيء وسَعته بالحصى يقال: عنده حصى الناس أي: جمـاعة.

٢ . أن يقال: حصيت الحصى إذا عددته وأحصيته، إذا ميزته بعضه من بعض.

٣ . الحصاة العقل.

٤ . أن يقال: أحصيت الشيء إذا أطقته واتسعت له. «تفسير الأسمـاء» للزجاج، ص (٢٢).

والإحصاء: قيل معنى أحصاها: عرفها، وقيل: عدها معتقدًا، وقيل: عمل بها، وقيل: عدها.

وقال النووي: قال البخاري، وغيره من المحققين: معناها حفظها وهذا هو الأظهر لثبوته نصًا في الخبر.

وقال في «الأذكار»: وهو قول الأكثرين. «الفتح» (١١/ ٢٢٨) و«التلخيص الحبير» (٤/ ٣٢١).

مراتب الإحصاء ثلاثة مراتب:

الأولى: أحصاها بألفاظها وعدها.

والثانية: فهم معناها ومدلولها.

والثالثة: دعاؤه بها، دعاء مسألة، ودعاء عبادة. «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٦).

فيكون قوله: «من أحصاها دخل الجنة» جملة مكملة لما قبلها، وليست مستقلة، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة.

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعيين هذه الأسماء[1]، والحديث المروي عنه

(١) وهذا الحديث جاء عن أبي هريرة ولم يصح، ففي إسناده عند الترمذي وابن حبان الوليد بن مسلم، وهو مدلس يدلس التسوية؛ واشترطوا أن يصرح في طبقات السند.

وجاءت متابعة عند ابن ماجه، وفيها عبد الملك بن محمد فيه ضعف.

وجاء عند الحاكم من طريق عبد العزيز بن الحصين، ضعيف جدًّا.

* وفيه مخالفة في المتن من جهة ترتيب الأسماء وفيه زيادة ونقص وهذا يدل على الاضطراب

- وقد ضعف هذا الحديث جمع من الحفاظ، الترمذي، والحاكم، والبيهقي، والبغوي، وابن حزم، والداودي، وابن العربي، وابن حجر، وابن تيمية، وابن كثير، وابن القيم، والصنعاني، والألباني، والوادعي، عليهم رحمة الله ورضوانه جميعًا.

- وذهب بعضهم إلى صحته، كالنووي في «الأذكار»، والشوكاني، كما في «تحفة الذاكرين».

خلافهم في عدد الأسماء:

قال بعضهم: عددها (٣٠٠) اسم، وقيل: (١٠٠٠) اسم، وقيل: (١٠٠١)، وقيل: (٤٠٠٠)، ألف لا يعلمه إلا الله، وألف لا يعلمه إلا الله وملائكته، وألف لا يعلمه إلا الله وملائكته والأنبياء، والألف الرابع يعلمه المؤمنون، (٣٠٠) منه في التوراة، و(٣٠٠) في الإنجيل، و(٣٠٠) في الزبور، و(١٠٠) في القرآن، منه (٩٩) منها ظاهر وواحد مكتوم.

وقيل: إن عددها كعدد الأنبياء (١٢٤٠٠٠). وقيل: ٩٩ اسمًا فقط، وقيل: لا تحصى؛ لقوله: «لا أحصي ثناءً عليك».

وهذا الأخير هو الصواب، وهو اختيار جمهور أهل السنة والجماعة.

- **قال شيخ الإسلام**: فأخبر أنه لا يحصي ثناء عليه، ولو حصى أسماءه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء. ا.هـ. «العقل والنقل» (٢/ ٣٣٢).

في تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «**الفتاوى**» ص (٣٨٣) جـ (٦) من «**مجموع ابن قاسم**»: تعيينها ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل المعرفة بحديثه.

وقال قبل ذلك ص (٣٧٩): إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه. ا.هـ.

وقال ابن حجر في «**فتح الباري**» ص (٢١٥) جـ (١١) ط السلفية: ليست العلة عند الشيخين البخاري ومسلم تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج. ا.هـ.

ولما لم يصح تعيينها عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ اختلف السلف فيه، وروي عنهم في ذلك أنواع.

وقد جمعت تسعة وتسعين اسمًا[١]، مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

ـ **قال الحافظ ابن حجر**: ويدل على عدم الحصر أيضًا، اختلاف في الأحاديث الواردة في سردها، وثبوت أسماء غير ما ذكرت في الأحاديث الصحيحة. ا.هـ. «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٢١).

(١) **قال ابن تيمية**: جمعها قوم آخرون غير هذا الجمع -أي: على ما في حديث الترمذي- واستخرجوها من القرآن منهم سفيان بن عيينة[١] والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم. «الفتاوى» (٦/ ٧٨٠).

وقال **ابن العربي**: حلق العلماء عليها وساروا إليها فمن جائر وقاصد، والقاصد في الأكثر واقف دون المرام، والجائر ليس فيه كلام. «أحكام القرآن» (٢/ ٨٠٨).

قلت: وقد قام جمع من العلماء باستقصاء الأسماء الحسنى ومنهم: جعفر الصادق[٢]، وأبو زيد البغوي، والخطابي، وابن منده، والحليمي، وابن حزم، والأصبهاني، والقرطبي، وابن الوزير، والغزالي، وابن حجر، وغيرهم.

---

(١) سفيان لم تصح. كما في فوائد تمام.

(٢) لم يصح عنه كما في فوائد ابن تمام.

فمن كتاب الله تعالى:

١ - الله[(١)] ٢- الأحد[(٢)] ....

* شرح الأسماء الحسنى

قام المؤلف رحمه الله، بجمع الأسماء الحسنى على ما ظهر له وأدّى به اجتهاده وسلك في ذلك مسلك علماء أهل السنة وهو الاعتماد على الكتاب والسنة الصحيحة.

ثم تتبعت ما ذكره على النحو التالي، والعمل هنا سيكون:

١) ذكر الاسم مع دليله سواء من القرآن أو السنة، وهناك الأسماء الثابتة بالقرآن نذكر لها دليلًا من السنة على الاسم إن وجد، وإن لم نجد وضعت عنده[].

٢) شرح الاسم بإيجاز.

٣) الأسماء التي من السنة، تتبعت أسانيدها من صحة وضعف ولله الحمد.

(١) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ...﴾

- حديث البراء بن عازب رضي الله عنه وفيه: «يا رسول الله، أن حمدي زيْن، وإن ذمي شيْن، فقال له: ذاك الله عز وجل» رواه الترمذي وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٣٦).

أصله الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفًا؛ فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية؛ فقيل: الله.

فإله فعال بمعنى مفعول كأنه مألوه، أي: معبود مستحق للعبادة، وهذا مذهب يونس ابن حبيب وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش ورجحة ابن القيم رحمه الله.

و معناه: ذو الألوهية، أي: المستحق للألوهية والعبادة.

انظر فيما تقدم: «اشتقاق الأسماء الحسنى» ص (٢٣) و«إملاء ما من به الرحمن» ص (٥) و«تفسير القرطبي» (١/ ١٠٢) و«بدائع الفوائد» (١/ ٢٢).

(٢) قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: «وأنا الله الأحد الصمد». رواه البخاري برقم (٤٩٧٤).

- وعن بريدة رضي الله عنه سمع النبي ﷺ رجلًا يقول: اللهم، إني أسالك أني أشهد أنك الله لا

٣- الأعلى[1] ....

إله إلا أنت الأحد الصمد...» رواه أبوداود وابن مـاجه وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» برقم (١٣٤١). و«صحيح ابن مـاجه» برقم (٣١١١).

- وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «الله أحد الواحد الصمد تعدل ثلث القرآن». رواه ابن مـاجه (٢/ ١٢٤٥) وهو في «الجامع الصحيح» للوادعي رحمه الله تعالى (٦/ ٣٣٩).

- وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: أن بلالًا عند تعذيبه يقول: أحدٌ أحد.

وهذا الحديث قد فصلت القول فيه في تحقيقي على «مقدمة ابن مـاجه» أعان الله على طبعها.

رواه ابن مـاجه (١/ ٥٣) وهو في «الجامع الصحيح» للوادعي رحمه الله تعالى (٦/ ٣٣٩).

أصله ((وحدٌ)) ثم قلبت الواو همزة، فأصبح ((أحد)).

معناه: وهو الذي لا شبيه له ولا نظير، ولا صاحبة ولا ولد ولا شريك، ولم يسبقهُ في أوليته شيء عز وجل. «تفسير الأسمـاء» للزجاجي ص (٥٨)، «جامع الأصول» لابن الأثير (٤/ ١٨٠).

(١) قال الله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾ وقوله: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٠﴾.

- حديث حذيفة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله سلم يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى». رواه أبوداود وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١/ ٢٤٨).

معناه: الأعلى على وزن أفعل التفضيل، مثل الأكرم والأكبر.

والأعلى يجمع معاني العلو جميعها وأنه الأعلى بقهره، والأعلى بقدرته، الأعلى بذاته، وقد اتفق الناس على: أنه علا على كل شي بمعنى أنه قاهر عليها، قادر عليها.

واسمه الأعلى يتضمن اتصافه بجميع صفات الكمـال وتنزيهه عمـا ينافيها من صفات النقص، وعن أن يكون له مثل، وأنه لا إله إلا هو، ولا رب سواه. «التفسير الكبير» (٦/ ١٢٩).

والأعلى هو اسم للرب، وقيل: صفة. و«فتح القدير» (٥/ ٤٢٣).

قلت: هو اسمه ومنه صفة العلو التي تظافرت الأدلة على إثباتها، كمـا قال ابن القيم: إن أدلة العلو تزيد على ألف دليل. وانظر: «اجتمـاع الجيوش» له رحمه الله تعالى.

٤- الأكرم[١] . ٥- الإله[٢] ٦- الأول[٣] ....

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾.

- حديث موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، وابن عمر رضي الله عنهما، أنهما كانا يقولان في السعي بين الصفا والمروة: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم.

روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ٦٨)، والطبراني في «الدعاء» ص (٨٧٠) والبيهقي في «السنن» (٥/ ٩٥) هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وروى ابن أبي شيبة (٤/ ٦٩) هذا أيضًا عن ابن عمر رضي الله عنهما.

- وقال الألباني: رواه ابن أبي شيبة، عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما بإسنادين صحيحين. «مناسك الحج والعمرة» ص (٢٨).

وصحح الحافظ ابن حجر إسناد ابن مسعود في «الفتوحات الربانية» (٤/ ٤٠١) وكذا العراقي في «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٢١).

معناه: قال القرطبي في «تفسيره» (٢٠/ ١١٩): الأكرم، أي: الكريم.

والأكرم يقتضي اتصافه بالكرم في نفسه، وأنه الأكرم وأنه محسن إلى عباده فهو مستحق للحمد لمحاسنه وإحسانه. «تفسير الكبير» لابن تيمية (٦/ ٣١٧).

قال البيهقي في «الاعتقاد» ص (٦٨): هو الذي لايوازيه كريم ولا يعادله نظير، وقد يكون بمعنى الكريم.

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ وقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾

- وهو من المشتق، كما تقدم في اسم (الله).

معناه: هو المألوه المعبود ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين لما اتصف به من صفات الألوهية التي هي صفات الكمال. «تفسير» السعدي (٥/ ٢٩٨).

(٣) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ﴾.

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان النبي عليه السلام إذا أوى إلى فراشه قال: «اللهم رب السموات ورب الأرض، ورب العرش العظيم ربنا، ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل

٧- الآخر[1] ٨- الظاهر[2] ٩- الباطن[3] ....

التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته اللهم، أنت الأول فليس قبلك شيء...». رواه مسلم (٢٧١٣).

معناه: قال ابن القيم: فأوليته سابقة على أولية كل ما سواه. «طريق الهجرتين» ص (٢٤).

وجميع من فسر هذا الاسم جعل معناه يدور على ما ذكره ابن القيم.

وانظر: «جامع الأصول» (٤/ ١٨١) و«الاعتقاد» ص (٦٣) و«اشتقاق الأسماء» ص (٢٠٤).

(١) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ...﴾ [الحديد: ٣].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم وفيه: «وأنت الآخر؛ فليس بعدك شيء».

معناه: هو الباقي بعد فناء خلقه ولا نهاية لأخريته.

- قال ابن القيم: ((وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه)). «طريق الهجرتين» (ص ٢٤).

(٢) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ ...﴾ [الحديد: ٣].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم وفيه: «وأنت الظاهر؛ فليس فوقك شيء».

معناه: قال ابن القيم: وظاهريته سبحانه فوقيته وعلوه على كل شيء، ومعنى الظهور يقتضي العلو، والظاهر من الشيء هو ما علا منه وأحاط بباطنه. «طريق الهجرتين» ص (٢٤).

(٣) قال تعالى: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد:٣].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم وفيه: «أنت الباطن؛ فليس دونك شيء». رواه مسلم (٢٧١٣).

معناه: قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٦٨): هو الباطن لجميع الأشياء؛ فلا شيء أقرب إلى شيء منه كما قال الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾.

- قال ابن منده في كتابه «التوحيد» (٢/ ٨٢): المحتجب عن ذوي الألباب كنه ذاته وكيفية صفاته.

فائدة: مدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، وهي إحاطتان: زمانية ومكانية، فإحاطة أوليته وآخريته، بالقبل والبَعد، فكل سابق انتهى إلى أوليته، وكل آخر انتهى إلى آخريته، فأحاطت أوليته

١٠- البارئ[١]. ١١- البر[٢] ١٢- البصير[٣] ....

وآخريته بالأوائل والأواخر.

وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن، فما من ظاهر إلا والله فوقه، وما من باطن إلا والله دونه، وما من أول إلا والله قبله، وما من آخر إلا والله بعده ... فهذه الأسماء تشمل أركان التوحيد. «طريق الهجرتين» ص (٢٤).

(١) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]، وقوله: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال: سألت عليًّا، هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ فقال: والذي خلق الحبة وبرأ النسَمة، ما عندنا إلا ما في هذا القرآن. رواه البخاري (٦٩٠٣).

معناه: يقال: برأ الله الخلق فهو يبرؤهم إذا فطرهم. «تفسير الأسماء» للزجاج.

وقال ابن الأثير: هو الذي خلق الخلق لا عن مثال؛ إلا أن لهذه اللفظة من الاختصاص بالحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات، وقلما تستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسْمة وخلق السموات والأرض. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٧).

- **قال البغوي:** المنشئ للأعيان من العدم إلى الوجود. ا.هـ. «تفسيره» (٥/ ٣٥٧).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور: ٢٨].

وحديث عائشة رضي الله عنها أنها قرأت هذه الآية: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ فقالت: اللهم مُن علينا وقنا عذاب السموم، إنك أنت البر الرحيم: قيل للأعمش في الصلاة؟ قال: نعم. رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣١٦) بسندٍ صحيح، وذكر ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢١٤).

معناه: هو اللطيف بعباده، والمحسن إليهم، المصلح لأحوالهم، عهد برزقه وكرمه سبحانه.

«تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٧٧) و«زاد المسير» (٨/ ٥٣) و«جامع الأصول» (٤/ ١٨٢) و«الاعتقاد» ص (٦٤).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وغيرها.

١٣- التوَّاب[١] ....

- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس أربَعوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا بصيرًا**».

رواه البخاري (٦٣٨٤)، (٦٦١٠)، (٧٣٨٦) ومسلم (٢٧٠٤).

معناه: قال ابن جرير: البصير لأعمـالهم لا يخفى عليه من ذلك شيء ولا يعزب عنه شيء منه وهو محيط بجميع خلقه... «تفسير الطبري» (٢١/ ٥١٠).

- **قال البيهقي:** من له بصر يرى به المرئيات، والبصر له صفة قائمة بذاته. «الاعتقاد» ص (٥٨).

- **قال السعدي:** البصير، يرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلمـاء على الصخرة الصمـاء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًّا، وسريان المـاء في الأغصان الدقيقة.

وفي هذه الآية دليل لمذهب أهل السنة والجمـاعة من إثبات الصفات، ونفي ممـاثلة المخلوقات، وفيها رد على المشبهة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وعلى المعطلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ «تفسير السعدي» ص (٧٠٠).

قال الشاعر:

يا من يرى مد البعوض جناحها ... فى ظلمة الليل البهيم الأ ليل

ويرى مناط عروقها فى نحرها ... والمخ فى تلك العظام النُّحل

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة: ٣٧]. وغيرها.

- حديث ابن عمر رضي الله عنهمـا قال كنا لنعد لرسول الله ﷺ في المجلس الواحد مـائة مرة: «رب اغفر لي وتب علي؛ إنك أنت التواب الرحيم».

رواه أبو داود (٤/ ٣٧٩) والترمذي (٩/ ٣٩٣) وابن مـاجه (٢/ ١٢٥٣) وصححه الوادعي في «جامعه» (٦/ ٣٤٨).

معناه: التواب على وزن فعال من تاب يتوب أي: يقبل توبة عباده، فجاء على أبنية المبالغة؛ لقبوله توبة عباده وتكرير الفعل منهم دفعة بعد دفعة، وواحدًا بعد واحد على طول الزمـان وقبوله عز وجل ممـا يشاء أن يقبل منه. «الاشتقاق» لأبي إسحاق ص(٦٣).

١٤- الجبَّار[١] ١٥- الحافظ[٢] ١٦- الحسيب[٣] ....

- وقيل: هو المعيد إلى عبده فضل رحمته؛ إذا هو رجع إلى طاعته وندم على معصيته؛ فلا يحبط ما قدمه من خير ولا يمنعه ما وعد المطيعين من الإحسان. «الأسماء والصفات» للبيهقي ص (٧٨).

(١): قال الله تعالى: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ...﴾ [الحشر: ٢٣].

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده». رواه الإمام البخاري (٦٥٢٠) ورواه بسنده عن أبي سعيد أيضًا وفيه: «.. فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته...». (٧٤٣٩).

معناه: هو الذي أجبر الخلق وقهرهم على ما أراد من أمر ونهي. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٧).

وقيل: المصلح أمور خلقه، المصرفهم فيما فيه صلاحهم. ا.هـ. «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٠٤).

(٢): قال الله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤].

- حديث: []

معناه: قال الخطابي: هو الحافظ، فعيل بمعنى فاعل، كالقدير والعليم. «شأن الدعاء» للخطابي ص (٦٧).

- قال القرطبي: فهذا الاسم يكون من أوصاف الذات، ومن أوصاف الفعل.

فإذا كان من أوصاف الذات فيرجع إلى معنى العليم؛ لأنه يحفظ بعلمه جميع المعلومات فلا يغيب عنه شيء، وإذا كان من صفات الفعل فيرجع إلى حفظه الموجود، وضد هذا الحفظ الإهمال وعلى هذا خرج قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾. «النهج الأسمى» ص (٨٩).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء: ٦] و [الأحزاب: ٣٩].

- حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم مادحًا لا محالة فليقل: أحسب كذا وكذا وإن كان يرى أنه كذلك.. والله حسبه».

رواه الإمام البخاري (٦١٦٢) ومسلم (٣٠٠٠).

معناه: قال ابن الأثير: الكافي هو فعيل بمعنى مفعل، كأليم بمعنى مؤلم. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٩)

١٧- الحفيظ[1] ....

- قال ابن جرير: وأصل الحسيب من الحساب الذي هو في معنى الإحصاء... وقد زعم بعض أهل البصرة من أهل اللغة أن معنى الحسيب هو الكافي، وهذا غلط من القول وخطأ. «تفسير ابن جرير» (٨/ ٥٩٢).

وقال ابن القيم رحمه الله في «نونيته»:

وهو الحسيب كفاية وحمـاية   والحسبُ كافي العبد كل أوان

- وقال السعدي: هو الذي يحفظ على العباد أعمـالهم، حسنها وسيئها، صغيرها وكبيرها، ثم يجازيهم بمـا اقتضاه فضله وعدله وحكمه المحمود. «تفسير السعدي» ص (١٥٥).

(١) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ وقوله: ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٌ ﴿٢١﴾﴾ وغيرها

- حديث ابن عباس رضي الله عنهمـا وفيه: «احفظ الله يحفظك...». رواه الترمذي (٢٥١٨) صححه الإمـام الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٠٤٣) وصححه في «المشكاة» (٥٣٠٢) وفي «ظلال الجنة» (٣١٦) و(٣١٨) وصححه شيخنا مقبل بن هادي في «الجامع الصحيح» (١/ ٣١)، وقال: حديث صحيح لغيره، وانظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٦٠، ٤٦٢).

معناه: قال البيهقي: هو الحافظ لكل مـا أراد حفظه ومن أراد، وقيل: هو الذي لا ينسى مـا علم، فيرجع معناه إلى صفة العلم. «الاعتقاد» ص (٥٩).

قال ابن رجب: وحفظ الله لعبده نوعان:

أحدهمـا: حفظ له في مصالح دنياه، كحفظه في بدنه وولده وأهله ومـاله قال الله عز وجل: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾.

الثاني: وهو أشرف النوعين وهو حفظ الله للعبد دينه وإيمـانه؛ فيحفظه في حياته من الشبهات المضلة، ومن الشهوات المحرمة، ويحفظ عليه دينه عند موته؛ فيتوفاه على الإيمـان. «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٦٥، ٤٦٨).

قال ابن القيم في «نونيته» (٢/ ٨٣).

وهو الحفيظ عليهم وهو الكفيـ   ـل بحفظهم من كل أمرٍ عان

١٨- الحفيّ[١]. ١٩- الحق[٢]. ٢٠- المبين[٣] ....

---

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ۝٤٧﴾ [مريم: ٤٧].

- الحديث: []

معناه: قال الكسائي: يقال حفي بي حفاوة، وقال الفراء: إنه كان بي حفيًّا، أي: عالمًا لطيفًا يجيبني إذا دعوته. «تفسير فتح القدير» (٣/ ٣٣٦).

- وقال القرطبي: الحفى: المبالغ في البر والإلطاف. «تفسير القرطبي» (١١/ ١١٣).

(٢) قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] وغيرها.

- حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ: «إذا تهجد من الليل يدعو، اللهم لك الحمد رب السموات والأرض.. أنت الحق...».

رواه البخاري (١١٢٠)، (٦٣١٧)، (٧٣٨٥)، (٧٤٤٢)، (٧٤٩٩) ومسلم (٦/ ٥٥) «شرح النووي».

معناه: قال النووي: قال العلماء: الحق في أسمائه سبحانه وتعالى، معناه المتحقق وجوده وكل شيء صح وجوده وتحقق؛ فهو حق، ومنه الحاقة، أي: الكائنة حقًّا بغير شك. «شرح مسلم» (٦/ ٥٥).

- قال ابن الأثير: هو المتحقق كونه ووجوده. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٩).

- قال البيهقي: هو الموجود حقًّا، وهذه صفة يستحقها بذاته. «الاعتقاد» ص(٦١).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ۝٢٥﴾ [النور: ٢٥].

- حديث: []

معناه: قال الزجاجي: اسم فاعل من أبان يبين فهو مبين إذا أظهر.. والله تبارك وتعالى المبين لعباده سبيل الرشاد، والموضح لهم الأعمال الموجبة لثوابه والأعمال الموجبة لعقابه، والمبين لهم ما يأتونه ويذرونه. «اشتقاق الأسماء» (١٨٠، ١٨١).

- وقال قوام السنة: المبين هو البين أمره، وقيل: البين الربوبية والملكوت... «الحجة في بيان المحجة»: (١/ ١٤٣).

٢١-الحكيم[1]. ٢٢-الحليم[2] ....

- وقال الشوكاني: ويعلمون عند معايشهم لذلك ووقوعه على مـا نطق به الكتاب العزيز أن الله هو الحق الثابت في ذاته وصفاته وأفعاله المبينُ المظهر للأشياء كمـا هي في نفسها. «فتح القدير» (٤/١٨).

- وقال الخطابي: البين أمره في الوحدانية وأنه لا شريك له. «شأن الدعاء» ص (٧٨).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة: ١٢٩].

- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: علمني كلامًـا أقوله، قال: «قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيرًا، والحمد لله كثيرًا، وسبحان الله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم» رواه مسلم (٢٦٩٦) و«شرح مسلم» (٤/ ٣٥٠).

معناه: قال الزجاج: فحكيم بمعنى محكم، والله تعالى محكم للأشياء متقن لها. «تفسير الأسمـاء» للزجاجي ص (٥٢).

قال الزجاجي: الذي أفعاله محكمة متقنة لا تفاوت فيها ولا اضطراب. «الاشتقاق» ص (٦٠).

قال البيهقي: هو المحكم لخلق الأشياء. «الاعتقاد» ص (٦٠).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾ [البقرة: ٢٦٣] وغيرها.

- حديث ابن عباس رضي الله عنهمـا في دعاء الكرب وفيه: «لا إله إلا الله العظيم الحليم...».

رواه البخاري (٦٣٤٥) ومسلم (٢٧٣٠).

معناه: قال البيهقي: الذي لا يعاجل بالعقوبة، ثم قد يعفو عنهم. «الاعتقاد» ص(٥٨).

- قال ابن القيم: «النونية» (٢/ ٨١).

وهو الحليم فلا يعاجل عبده بعقوبة ليتوب من عصيان

- قال القرطبي: فمن الواجب على من عرف أن ربه حليم على من عصاه، أن يحلم هو على من

٢٣- الحميد[١]. ٢٤- الحي[٢] ....

خالف أمره؛ فذاك به أولى حتى يكون حليمًا؛ فينال من هذا الوصف بمقدار ما يكسر سَوْرة غضبه، ويرفع الانتقام عمن أساء إليه؛ بل يتعود الصفح حتى يعود الحِلم له سجية. «النهج الأسمى» (٢/ ٢٨).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٢٦٧﴾ [البقرة: ٢٦٧].

حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه؛ في «الصحيحين» في تعليم الصلاة الإبراهيمة وفيه: «اللهم بارك على محمد.. إنك حميد مجيد». البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦).

وجاء عند النسائي من حديث موسى بن طلحة عن أبيه، وصححه الوادعي رحمه الله تعالى في «جامعه» (٦/ ٣٦٤) وقال: هذا حديث صحيح.

معناه: قال ابن الأثير: هو الذي استحق الحمد بفعله. «جامع الأصول» (٤/ ١٨٠).

- وقال البيهقي: هو المحمود الذي يستحق الحمد، وقيل: من له صفات المدح والكمال وهذه صفة يستحقها بذاته. «الاعتقاد» ص (٦٢).

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «اللهم لك أسلمت وبك أمنت.. أنت الحي الذي لا يموت» رواه الإمام مسلم رقم (٢٧١٧).

- وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يدعو: «يا حي يا قيوم». رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٩٧).

قال شيخنا الوادعي رحمه الله: هذا حديث صحيح، وقال: جاء عند الطبراني في «الدعاء» (٢/ ٨٢٣).

- وحديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أنه قال: قال ﷺ: «اسم الله الأعظم لفي سور من القرآن ثلاث: البقرة، وآل عمران، وطه». فقال أبو حفص عمرو بن أبي سلمة: فنظرت أنا في هذه السور، فرأيت فيها شيئًا ليس في شيء من القرآن مثل آية الكرسي ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ رواه البيهقي «الأسماء والصفات» (١/ ٥٩) وابن ماجه (٣٨٥٦) والطحاوي في «مشكل الآثار»

٢٥- القيوم[1] ....

(١/ ٦٣) والطبراني في «الكبير» (٨/ ٣١٤) رقم (٧٧٥٨) والحاكم في «مستدركه» (١/ ٥٠٥).

وهو حديث حسن بمجموع طرقه.

- وحديث أنس رضي الله عنه وفيه قصة: «يا حي يا قيوم» فقال النبي ﷺ: «دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به؛ أجاب، وإذا سئل به؛ أعطى». رواه أحمد في «المسند» (٣/ ١٥٨) والنسائي (٣/ ٥٢١٣) وابن حبان (٢٣٨٢) وغيرهم وهو صحيح.

معناه: قال الخطابي: الحي في صفة الله سبحانه هو الذي لم يزل موجودًا وبالحياة موصوفًا لم تحدث له الحياة بعد موت ولا يعترضه الموت بعد الحياة وسائر الأحياء يعتريهم الموت. «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٦٣).

وقال البيهقي: هو الذي لم يزل موجودًا وبالحياة موصوفًا؛ فالحياة له صفة قائمة بذاته. «الاعتقاد» ص (٦٢).

- وقال الهراس: الموصوف بالحياة الكاملة الأبدية، التي لا يلحقها موت ولا فناء؛ لأنها ذاتية له سبحانه. «شرح النونية» (٢/ ١٠٣).

(١) قال الله تعالى ﴿۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].

- حديث أنس رضي الله عنه قد تقدم، وحديث أبي أُمامة أيضًا. وفيهما ذكر اسم القيوم.

- وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في دعاء التهجد كان يقول: «لك الحمد أنت قيوم السموات والأرض» رواه البخاري (٧٣٨٥)، (٧٤٤٢)، (٧٤٩٩) ومسلم (٧٦٩).

معناه: قال ابن القيم:

هذا ومن أوصافه القيوم ... والقيوم فى أوصافه أمران

أحدهما القيوم قائم بنفسه ... والكون قام به هما الأمران

والأول استغناؤه عن غيره ... والفقر من كل إليه الثانى

والوصف بالقيوم ذو شأن كذا ... موصوفه أيضًا عظيم الشأن

«شرح النونية» (٢/ ١٠٢).

٢٦- الخبير[١]. ٢٧- الخالق[٢]. ٢٨- الخلاق[٣]. ....

قال البيهقي: هو القائم الدائم بلا زوال. «الاعتقاد» ص (٦٢).

- قال ابن جرير: القيوم القيم بحفظ كل شيء ورزقه وتدبيره وتصريفه فيما شاء وأحب من تغيير وتبديل، وزيادة ونقص. «تفسير ابن جرير» (٦/ ١٥٧).

- قال أبو عبيدة: القائم وهو الدائم الذي لا يزول. «مجاز القرآن» (١/ ٧٨).

(١) قال الله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾﴾ وقد ورد هذا الاسم في خمسة وأربعين موضعًا في القرآن. «النهج الأسمى» ص (١٦).

- حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: في قصة تتبعها له إلى البقيع... «فقال: لتخبريني، أو ليخبرني اللطيف الخبير». رواه مسلم (٩٧٤).

معناه: قال البيهقي: هو العالم بكنه الشي المطلع على حقيقته.

وقيل: المخبر وهو من صفات الذات. «الاعتقاد» ص (٥٨).

- قال ابن الأثير: العالم بما كان وما يكون. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٨).

(٢) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ...﴾ [الحشر: ٢٤].

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: **«ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي»**. البخاري (٥٩٥٣) ومسلم (٣١١١).

وإن كان الاسم في الحديث بصورة الفعل إلا أنه قد ثبت في القرآن ما يشهد له، وجاء بنحوه عن جمع من الصحابة. انظرها في «الجامع الصحيح» للوادعي رحمه الله تعالى (٦/ ٣٤١).

معناه: قال ابن تيمية: كان مذهب جماهير أهل السنة والمعرفة وهو المشهور عند أصحاب أحمد، وأبي حنيفة وغيرهم من المالكية، والشافعية، وأهل الحديث، والصوفية وطوائف من أهل الكلام من الكلامية وغيرهم.. إن كون الله سبحانه وتعالى خالقًا رازقًا.... وغير ذلك من صفات فعله وهو من صفات ذاته؛ ليس من يخلق كمن لا يخلق، ومذهب الجمهور أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الله القائم به، والمخلوق هو المخلوقات المنفصلة عنه. «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٣٥).

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٦﴾﴾ [الحجر: ٨٦]

٢٩- الرءوف[(١)] . ٣٠- الرحمن[(٢)] ....

وقال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ۝٨١﴾ [يس: ٨١].

- حديث:[]

معناه: قال الزجاجي: والخلاق: فعال للمبالغة. «الاشتقاق» ص (١٦٦).

- ويقال فيه مـا قيل في اسم الخالق؛ لأنه اسم في صيغة المبالغة من الخالق.

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٦٥﴾ [البقرة: ١٤٣].

- حديث البراء رضي الله عنه في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٣﴾ رواه البخاري (٤٤٨٦).

وعند الترمذي عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قيل: كيف بإخواننا الذين مـاتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ ...﴾ الآيَة. وصححه الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند من أسباب النزول» ص (٢٥، ٢٦).

معناه: والرأفة هي أبلغ من الرحمة.

- قال ابن الأثير: والفرق بين الرأفة والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة، والرأفة لا تكاد تكون في الكراهة. «جامع الأصول» (٤/ ١٨٢).

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢﴾ وغيرها كثيرٌ جدًّا ورد عددها (٥٧) مرةً.

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي إذا قال: الرحمن الرحيم ...» رواه مسلم

- وحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وفيه: «أنا الله وأنا الرحمن، خلقت الرحم وشققت لها اسمًـا من اسمى...». رواه أبو داود، والترمذي، وابن حبان، وقد أعل بالانقطاع، وجاء في «مسند أحمد» بسند صحيح موصول، وذكر فيه الواسطة بين أبي سلمة وعبدالرحمن وهو رداد. «الصحيحة للألباني» رقم (٥٢٠).

معناه: اسم مشتق من صيغة المبالغة فعلان من باب فرح، وهو خاص الاسم عام الفعل.

- قال ابن القيم: وهو اسم لله تعالى ووصفه ووصفيته تدل على الامتلاء ولا تنافي بين اسميته

٣١- الرحيم[١]. ٣٢- الرزاق[٢]. ٣٣- الرقيب[٣] ....

ووصفيته، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا على اسم الله ومن حيث هو اسمه ورد غير تابعٍ علمًا... «بدائع الفوائد» (١/ ٢٤).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٣٧﴾. وقد ورد (١١٤) مرة في القرآن.

- حديث أنس في نزول سورة الكوثر، قال: ثم تلا. ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾. رواه أحمد في «مسند» (٣/ ١٠٣) ورواه مسلم في «صحيحه».

معناه: صفة مشتقة من صيغ المبالغة أوصفة مشبهة باسم الفاعل وزنه فعيل. وهو اسم يدل على الفعل.

والرحيم: هي الرحمة التي تتعلق بالمرحوم أي: يرحم خلقه برحمته، وبيان هذا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ۝٤٣﴾. «بدائع الفوائد» (١/ ٢٤).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ۝٥٨﴾.

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: أقرأني رسول الله ﷺ: «إني أنا الرزاق ذو القوة المتين». رواه أبو داود (٣٩٩٣) والترمذي (٢٩٤٠).

قال شيخنا الوادعي رحمه الله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥٨).

معناه: قال الخطابي: الرزاق هو المتكفل بالرزق والقائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها.

قال ابن القيم في «نونيته» (٢/ ١٠١):

وكذلك الرزاق من أسمائه والرزق من أفعاله نوعان

وتكلم الهراس على أنواع الرزق في «شرحه النونية»، وكذا أحمد عيسى.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾

- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: في خطبة الحاجة وفيها ثم يقرأ ثلاث آيات وفيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ۝١﴾.

وللحديث طريقان:

٣٤- السلام[1] ....

أحدهمـا: فيها انقطاع.

والآخر: عن أبي الاحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد سمع منه وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٥٤٧).

وذكره ابن منده مستشهدًا به على اسمية الله عز وجل بـ(الرقيب). «التوحيد» (٢/ ١٢٤).

معناه: قال ابن جرير: رقيبًا، أي: حفيظًا محصيًا عليكم أعمـالكم متفقدًا رعايتكم، حرمت أرحامكم وصلتكم إياها. «تفسير ابن جرير» (٤/ ١٥٢).

- وقال ابن منظور: والرقيب: فعيل بمعنى فاعل وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء. «لسان العرب» (٥/ ٢٧٩).

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾

- حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه فقال: «إن الله هو السلام». البخاري (٦٢٣٠، ٦٣٢٨، ٧٣٨١).

- وحديث أنس رضي الله عنه وفيه: «أن السلام من أسمـاء الله تعالى وضعه الله في الأرض؛ فأفشُوه بينكم». رواه البخاري في «الأدب المفرد» [باب السلام اسم من أسمـاء الله عز وجل]. وانظر: «الفتح» (١١/ ١٦).

وجاء عن ثوبان رضي الله عنه عند مسلم (٥٩١) وغيره.

وجاء عن أنس رضي الله عنه أيضًا عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٠١).

معناه: قال ابن الأثير: هو الذي سلم من كل عيب وبرئ من كل آفة. وبنحوه ذكر الخطابي والبيهقي وغيرهم. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٦) و«شأن الدعاء» (٤١) و«روح المعاني» (٢٨/ ٦٢).

- قال الخطابي: وذهب آخرون إلى أن السلام الذي هو التحية إنمـا هو اسم من أسمـاء الله عز وجل، فإذا قال المؤمن لأخيه: السلام عليكم؛ فإنمـا يعوذه بالله، ويبرك عليه باسمه.. ا.هـ. كلام الخطابي «شأن الدعاء» ص (٤٤)

- قال الألباني: فينبغي أن تعلم أن إفشاء السلام المأمور به دائرتُه واسعة جدًّا ضيقها بعض الناس

٣٥- السميع[1]. ٣٦- الشاكر[2] ....

جهلًا بالسنة أو تهاملًا في العمل بها. ا.هـ. وكلام الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٣١٠).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١٢٧﴾. وذكر هذا الاسم خمسًا وأربعين مرة.

- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: كنا مع النبي في سفر فكنا إذا علونا كبرنا، فقال: «يا أيها الناس اربَعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا». رواه البخاري (٧٣٨٦، ٢٧٠٤).

- وحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه وفيه: «باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم».

وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥٦).

معناه: قال ابن بطال بعد ترجمة البخاري: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾.

غرض البخاري من هذا الباب الرد على من قال: إن معنى سميع بصير، عليم، قال: ويلزم من قال ذلك؛ أن يسويه بالأعمى الذي يعلم أن السماء خضراء ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن في الناس أصواتًا ولا يسمعها، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال. وهذا قول أهل السنة قاطبة. «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٣) رقم الحديث (٧٣٨٦).

- قال الأزهري: والعجب من قوم فسروا السميع بمعنى المسمع مرارًا من وصف الله بأن له سمعًا، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه؛ فهو سميع بلا كيف ولا تشبيه بالسمع من خلقه، ولا سمع كسمع خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف. «لسان العرب» (٣/ ٢٠٩٦).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ۝١٤٧﴾.

- حديث:[]

- له من حيث الفعل حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فشكر الله له، فغفر له» رواه البخاري رقم (٢٣٦٣).

معناه: قال الزجاجي: الشاكر: اسم فاعل من شكر يشكر فهو شاكر ومشكور، والشكر مقابلة المنعم على

٣٧- الشكور[١]. ٣٨- الشهيد[٢]. ٣٩- الصمد[٣]. ....

فعله بثناء عليه، وقبول لنعمته واعتراف بها. «الاشتقاق» ص (٨٧).

(١) قال الله تعالى: ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾﴾.

- حديث:[]

معناه: قال ابن الأثير: الذي يجازي عباده ويثيبهم على أفعالهم الصالحة؛ فشكر الله لعباده إنما هو مغفرته لهم، ويثبتهم، وقبوله لعبادتهم. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٨).

وانظر: «الاعتقاد» ص (٥٩)، و«شأن الدعاء» ص (٦٥).

(٢) قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فقال: ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدًا» رواه البخاري رقم (٢٢٩١).

معناه: قال عبد الرحمن السعدي: الشهيد، أي: المطلع على جميع الأشياء، سمع جميع الأصوات، خفيها وجليها، وأبصر جميع الموجودات دقيقها وجليلها، صغيرها وكبيرها، وأحاط بكل شيء علمًا، الذي شهد على عباده ولعباده بما عملوه. «التفسير» (٥/ ٣٠٣).

(٣) قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك: فأما تكذيبه إياي؛ فقوله: لن يعيدني كما بدأني وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته، أما شتمه إياي فقوله: اتخذ الله ولدًا وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحد». رواه البخاري (٤٩٧٤، ٤٩٧٥) (٨/ ٩٤٤).

وهناك أحاديث أخرى، كحديث بريدة عند أحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٨) وأبي داود (٩٨٥). وحديث أبي مسعود الأنصاري رواه ابن ماجه.

وقال شيخنا الوادعي رحمه الله: هذا حديث حسن. «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٣٩).

معناه: وذكر أهل العلم عدة معانٍ، وكل هذه صحيحة كما قال الطبراني ومنها:

٤٠- العَالِم[١]. ٤١- العزيز[٢]. ٤٢- العظيم[٣] ....

- قال ابن الأثير: هو السيد الذي يصمد الخلق في حوائجهم أي: يقصدونه. «جامع الأصول» (٤/ ١٨١).

- وقال ابن تيمية: هو الذي يفتقر إليه كل شيء ويستغني عن كل شيء، بل الأشياء مفتقرة من جهة ربوبيته. «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١٥).

(١) قال الله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «قل: اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة». رواه أبو داود (١٣/ ٤٠٦) والترمذي (٩/ ٣٣٥)، وغيرهم.

قال الوادعي رحمه الله: هذا حديث صحيح. «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٦١).

معناه: قال الزجاجي: عالم: اسم فاعل من علم يعلم فهو عالم. «الاشتقاق» ص(٥٠).

- قال ابن منظور: فهو الله العالم بما كان وما يكون قبل كونه، وبما يكون ولما يكن بعد قبلَ أن يكون، لم يزل عالمًا ولا يزال عالمًا بما كان وما يكون، ولا يخفى عليه خافية... «لسان العرب» (٩/ ٣٧٠).

(٢) قال الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾﴾.

- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في مسلم «لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم». رقم (٢٦٩٦).

معناه: قال ابن كثير: العزيز الذي قد عز كل شيء فقهره وغلب الأشياء؛ فلا ينال جنابه لعزته وعظمته وجبروته وكبريائه. «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٤٣).

- قال ابن الأثير: الغالب القاهر والعزة الغلبة. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٦).

- قال الخطابي: هو المنيع الذي لا يغلب. «شأن الدعاء» ص (٤٧).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾.

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما في دعاء الكرب وفيه: «لا إله إلا الله العظيم الحليم». رواه البخاري (٦٣٤٥) ومسلم (٢٧٣٠) وهناك أحاديث أخرى كحديث عبادة بن الصامت عند ابن

٤٣- العفو[١]. ٤٤- العليم[٢]. ....

مـاجه برقم (٣١٢٨، ٣٨٧٨) صححه الألباني في «صحيح ابن مـاجه» (٢/ ٣٣٥) وحديث عبد الله بن عمرو، أخرجه الحاكم وهو حسن كما قال الشيخ الوادعي رحمه الله «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٤٧).

- معناه: قال الأزهري: ومن صفات الله عز وجل العلي العظيم..... وعظمة الله لا تكيف ولا تحد ولا تمثل بشيء. «تهذيب اللغات» للأزهري (٢/ ٣٠٣).

- قال ابن الأثير: هو الذي جاوز قدره وجل عن الحدود المعقولة حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه وحقيقته. «النهاية» (٣/ ٢٥٩).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾﴾

- حديث عائشة رضي الله عنها وفيه «اللهم إنك عفوٌّ تحب العفو فاعفو عنا» رواه أحمد والترمذي وغيرهما وصححه الألباني في «تخريج المشكاة» برقم (٢٠٣٧).

معناه: قال ابن القيم في «نونيته» (٢/ ٨١):

وهو العفو معفوه وسع الورى لولاه غار الأرض بالسكان

- وقال الخطابي: هو الصفح عن الذنب وترك مجازاة المسيء.

وقيل: إن العفو مأخوذ من عفت الريح الأثر؛ إذا درسته، فكان العافي عن الذنب يمحوه بصفحه عنه. «شأن الدعاء» ص (٩١) و«جامع الأصول» (٤/ ١٨٢)

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ وقد ورد في القرآن في ١٥٧ موضعًا.

حديث عثمـان رضي الله عنه وفيه: باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السمـاء، وهو السميع العليم.

وهو حديث صحيح، صححه الوادعي رحمه الله كمـا في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥٦).

معناه: قال الزجاجي: والعليم: من أبنية المبالغة في الوصف بالعلم. «الاشتقاق» ص (٥٠).

- وقال الزجاج: وحسن الإعادة لاختلاف معنيهمـا؛ لأن العليم فيه صفة زائدة على مـا في العالم.

٤٥- العليّ[١]. ٤٦- الغفار[٢]. ٤٧- الغفور[٣]. ....

- وقال الخطابي: وهو العالم بالسرائر والخفيات التي لا يدركها علم الخلق. «شأن الدعاء» ص (٥٧) و«تفسير الزجاج» ص (٤٠).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝﴾.

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «مـاذا قال ربكم؟ قالوا: قال الحق وهو العلي الكبير». رواه البخاري (٤٧٠١).

معناه: قال ابن القيم: «النونية» (٢/ ٢١٣).

وهو العلي فكل أنواع العلو له فثابتة له بلا نكران

- وقال السعدي: العلي الأعلى وهو الذي له العلو المطلق من جميع الوجوه، علو الذات، وعلو القدر والصفات، وعلو القهر.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ۝﴾

حديث عائشة رضي الله عنها، قال: «لا إله إلا الله الواحد القهار رب السموات والأرض ومـا بينهمـا العزيز الغفار».

صححه الألباني في «الصحيحة» (٢٠٦٦) وفي «صحيح الجامع» (٤/ ٢١٣).

معناه: قال قوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٣٢): وهو الذي يستر الذنوب عن الخلق ولا يظهرها، ولو علم غيره من المخلوقين مـا يعلمه منك؛ لأفشاه، ولعل مخلوقًا لو ستر عليك شيئًا علمه ثم غضب أدنى غضبة؛ لأبداه وأفشاه، وأنت تتعرض لمعاصي الله عز وجل في كل وقت وحين، وستره عليكم مسبك؛ فالحمد لله على إحسانه على خلقه.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾.

- حديث أبي بكر رضي الله عنه وفيه: «فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم» رواه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥).

معناه: قال ابن الأثير: من أبنية المبالغة من الغفران. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٨).

وقال البيهقي: هو الذي يكثر من المغفرة. «الاعتقاد» ص (٥٨). وشأن الدعاء» ص(٦٥).

٤٨- الغني[١]. ٤٩- الفتاح[٢]. ٥٠- القادر[٣] ....

(١) قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ۝٢٦٣﴾.

حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء» صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١/ ٢١٧) وقال: حسن.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أنا أغنى الشركاء عن الشرك» رواه مسلم (٢٩٨٥).

معناه: قال الخطابي: هو الذي استغنى عن الخلق، وعن نصرتهم وتأييدهم لملكه؛ فليست به حاجة إليهم وهم إليه فقراء محتاجون كما وصف نفسه فقال: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾. «شأن الدعاء» ص (٩٣).

- وقال ابن القيم: «النونية» (٢/ ٧٤).

وهو الغني بذاته فغناه ذا تي له كالجود والإحسان

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ ۝٢٦﴾.

- حديث:

معناه: قال ابن القيم في «النونية» (٢/ ١٠٠)

وكذلك الفتاح من أسمائه والفتح في أو صافه أمران

فتح بحكم وهو شرع إلهنا الفتح بالأقدار فتحٌ ثان

والرب فتاح بذين كليهما عدلًا وإحسانًا من الرحمن

- قال الخطابي: هو الحاكم بين عباده، وقد يكون معنى الفتاح الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة لعباده، ويفتح المنغلق عليهم من أمورهم وأسبابهم، ويفتح قلوبهم وعيون بصائرهم ليبصروا الحق. «شأن الدعاء» ص (٥٦).

(٣) قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾.

حديث أنس رضي الله عنه وفيه: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة». رواه البخاري (٢٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦).

وحديث العباس بن مرداس رضي الله عنه وفيه: «فقال: يارب إنك قادر أن تغفر للظالم، وتثيب

٥١- القاهر[١]. ٥٢- القدوس[٢]. ٥٣- القدير[٣]. ....

المظلوم خيرًا من مظلمته». رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٤).

معناه: قال الخطابي: لا يعترضه عجز ولا فتور وقد يكون بمعنى المقدر للشيء. «شأن الدعاء» ص (٨٥).

- وقال البيهقي: هو الذي له القدرة الشاملة وهي صفة قائمة بذاته. «الاعتقاد» ص (٦٣).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ١٨﴾.

- حديث:

معناه: قال ابن جرير: في «تفسيره» (١١/ ٢٨٨) المذلل المستعبد خلقه العالي عليهم.

- وقال الأصبهاني: ومعناه يحييهم إذا شاء ويميتهم إذا شاء، ويمرضهم إذا شاء ويصحهم إذا شاء، ويفقرهم إذا شاء ويغنيهم إذا شاء، لا يقدر أحد منهم إذا حكم عليه بحكم أن يزيل ما حكم الله به. «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٥٠).

- وقال ابن كثير: هو الذي خضعت له الرقاب، وذلت له الجبابرة، وعنت له الوجوه، وقهر كل شيء ودانت له الخلائق، وتواضعت لعظمته وجلاله وكبريائه وعلوه وقدرته على الأشياء. «التفسير» (٢/ ١١٨)، (٢/ ١٢٩).

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ...﴾.

- حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «سبوح قدوس رب الملائكة والروح». رواه مسلم (٤/ ٢٠٣).

معناه: وقال ابن كثير: المنزه عن النقائص الموصوف بصفات الكمال. «التفسير» (٤/ ٣٦٣).

قال الألوسي: البليغ في النزاهة عما يوجب نقصًا، أو الذي له الكمال في كل وصف اختص به، أو الذي لا يحد ولا يتصور. «روح المعاني» (٢٨/ ٦١).

(٣) قال الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ٥٤﴾.

- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه وفيه: «وله الحمد وهو على كل شيء قدير». رواه البخاري (٣/ ٣٩)، و(١١/ ١٨٨) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

٥٤- القريب[1]. ٥٥- القوي[2]. ....

معناه؛ قال السعدي: كامل القدرة بقدرته أوجد الموجودات، وبقدرته دبرها، وبقدرته سواها وأحكمها، وبقدرته يحيى ويميت ويبعث العباد للجزاء ويجازي المحسن بإحسانه والمسي بإساءته، الذي إذا أراد شيئًا؛ قال له: كن؛ فيكون، وبقدرته يقلب القلوب ويصرفها على ما يشاء ويريد. «التفسير» ص (١٨).

(١) قال الله تعالى ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وفيه: «كنا مع رسول الله في سفر.. بل تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا». رواه البخاري (٧٣٨٦) ومسلم (٢٧٠٤).

معناه: قال ابن تيمية: وأما دنوه وتقربه من بعض عباده، فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية، ولكنهم لا يفسرون كل قرب ورد لفظه في القرآن أو السنة بالقرب الحقيقي، فقد يكون القرب قرب الملائكة، وذلك حسب سياق اللفظ. «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٦٦).

- قال السعدي: وقربه تعالى نوعان:
- قرب عام: من كل أحد بعلمه وخبرته ومراقبته ومشاهدته.
- وقرب خاص من عابديه وسائليه ومحبيه وهو قرب لا تدرك له حقيقة وإنما تعلم آثاره من لطفه بعبده وعنايته به وتوفيقه وتسديده. «التفسير» ص(٢٠).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴿١٩﴾﴾.

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: وذلك قوله: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾. رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٥) ورواه النسائي (٢/ ١٥) وغيرهم والحديث صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «أسباب النزول» من طريق النسائي ص (١٨٦).

معناه: قال الخطابي: التام القوة الذي لا يستوي عليه العجز في حال من الأحوال، والمخلوق وإن وصف بالقوة؛ فإن قوته متناهية، وعن بعض الأمور قاصرة. «شأن الدعاء» ص (٧٧). وفي «جامع الأصول» (٤/ ١٨٠).

٥٦- القهار[١]. ٥٧- الكبير[٢]. ٥٨- الكريم[٣]. ٥٩- اللطيف[٤]. ....

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ ۝١٦﴾.

- حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «إذا تضور من الليل قال: لا إله إلا الله الواحد القهار...». صححه الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (٢٠٦٦).

معناه: قال الخطابي: هو الذي قهر الجبابرة من عتاة خلقه بالعقوبة وقهر الخلق كلهم بالموت. «شأن الدعاء» ص (٥٧).

- وقال ابن القيم: في «النونية» (٢/ ٩٤).

وكذلك القهار من أوصافه فالخلق مقهورون بالسلطان

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٦٢﴾.

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «وهو العلي الكبير» رواه البخاري برقم (٤٧٠١) و«الفتح» (٨/ ٢٣١).

معناه: هو الموصوف بالجلال وكبر الشأن، وصغر دون جلاله كل كبير.

«شأن الدعاء» ص (٦٦) و«الاعتقاد» ص (٥٩).

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ۝٤٠﴾.

- حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه: «أن الله كريم يحب الكرم...». صححه الألباني برقم (١٣٧٨) «الصحيحة».

معناه: المحسن بما لا يجب عليه، والصفح عن حق هو له، ومن كرم الله أن يبدأ بالنعمة قبل استحقاقٍ، ويعطي الإحسان من غير طلب. «الاعتقاد» للبيهقي ص (٦٠) و«شأن الدعاء» ص (٧١) و«النهج الأسمى» (٢/ ١٢٧).

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾.

- حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «لتخبرني، أو ليخبرني اللطيف الخبير». رواه مسلم (٩٧٤).

معناه: قال السعدي: الذي أحاط علمه بالسرائر والخفايا، وأدرك الخبايا والبواطن والأمور

٦٠- المؤمن[١]. ٦١- المتعالي[٢]. ٦٢- المتكبر[٣]. ٦٣- المتين[٤]. ٦٤- المجيب[٥]. ....

الدقيقة، اللطيف بعباده المؤمنين، الموصل إليهم مصالحهم بلطفه وإحسانه من طرق لا يشعرون بها. «تفسيره» ص (١٨).

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ... ﴾.

- حديث:[]

معناه: الذي يؤمن عباده المؤمنين يوم القيامة من عقوبته وهو الموحد لنفسه عز وجل. «الاعتقاد» ص (٥٥).

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾.

- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وفيه: «أنا الجبار، أنا المتكبر، أنا الملك، أنا المتعال...». رواه أحمد برقم (٥٦٠٨).

معناه: هو العالي على خلقه وتعالى عن النقائص ومشابهة الخلق.

«جامع الأصول» (٤/ ١٨١) و«شأن الدعاء» ص (٨٩).

(٣) قال الله تعالى: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم.

معناه: قال الأصبهاني: أثبت الله العزة والعظمة والقدرة والكبر والقوة لنفسه في كتابه، وقيل: هو المتكبر عن السوء والنقص والعيوب لعظمته وكبريائه. «الحجة» (٢/ ١٨٦). و«تفسير السعدي» ص (١٧).

(٤) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾.

- حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه: «أقرأني رسول الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾». صححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥٨).

معناه: قال الخطابي: الشديد القوي الذي لا تنقطع قوته، ولا يلحقه ضعف ولا لغوب. «شأن الدعاء» ص (٧٧).

(٥) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾.

٦٥- المجيد[١]. ٦٦- المحيط[٢]. ٦٧- المصور[٣]. ....

- حديث:[]

معناه: قال ابن القيم في «النونية» (٢/ ٧٨).

وهو المجيب من يدعو أجبه أنا المجيب لكل من ناداني

وهو المجيب لدعوة المضطر إذ يدعوه في سر وفي إعلاني

- وقال السعدي: فهو المجيب إجابة عامة للداعين مهما كانوا وأين كانوا وعلى أي حال كانوا كما وعدهم بهذا الوعد المطلق، وهو المجيب إجابة خاصة للمستجيبين له المنقادين لشرعه. «تفسير» ص (٢٠).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ۝٧٣﴾ وروى البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦).

- حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه في «الصحيحين» في تعليم الصلاة الإبراهيمية وفيها: «إنك حميد مجيد».

معناه: قال الشوكاني: كثير الإحسان إلى عباده بما يُفْضِيه عليهم من الخيرات. «فتح القدير» (٢/ ٥١١).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٩﴾.

- حديث:[]

قال الأصبهاني: هو الذي أحاطت قدرته بجميع خلقه، وهو الذي أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا.

«الحجة» (١/ ١٦٣) و«شأن الدعاء» ص (١٠٢).

(٣) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾.

- حديث:[]

معناه: قال ابن منظور: في أسماء الله المصور، وهو الذي صور جميع الموجودات ورتبها، فأعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة مفردة يتميز بها على اختلافها وكثرتها. «لسان العرب» (٧/ ٤٣٨).

٦٨- المقتدر[١]. ٦٩- المقيت[٢]. ٧٠- الملك[٣]. ٧١- المليك[٤]. ....

(١) قال الله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٤٢﴾﴾.

- حديث:[]

معناه: هو أبلغ من قادر وهو تام القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء، ولا يحتجز عنه شيء. «شأن الدعاء» ص (٦٨) و«جامع الأصول» (٤/ ١٨١).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾﴾.

- حديث:[]

معناه: قال ابن جرير: بعد ذكر الخلاف في معنى الـمقيت والصواب من هذه الأقوال: قول من قال المقيت: القدير. «التفسير» (٥/ ١١٨) و«شأن الدعاء» ص (٦٨) و«غريب القرآن» ص (١٣٢) و«معاني القرآن للفراء» (١/ ٢٨٠).

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «أنا الملك أين ملوك الأرض؟». رواه البخاري (٧٤١٣) ومسلم (٢٧٨٧).

وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهمـا في البخاري (٧٤١٢) ومسلم (٢٧٨٨).

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه رواه البخاري (٧٤١٤) ومسلم (٢٧٨٦).

معناه: قال ابن جرير: الملك الذي لا ملك فوقه، ولا شيء إلا دونه. «تفسيره» (٢٨/ ٣٦).

- وقال الزجاجي: فتأويله ذو الملك في يوم الدين. «الاشتقاق» ص (٤٣) وانظر «فتح القدير» (١/ ٢٢) و«شأن الدعاء» ص (٤٠) و«الاعتقاد» ص (٥٤).

(٤) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾.

- حديث ابن عمر رضي الله عنهمـا وفيه: «الحمد لله الذي كفاني.. اللهم رب كل شيء ومليكه وإله كل شيء». «الجامع الصحيح» لشيخنا رحمه الله (٦/ ٣٤٦).

- وحديث أبي بكر رضي الله عنه وفيه: «عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت». صححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٦١).

٧٢- المولى[١]. ٧٣- المهيمن[٢]. ٧٤- النصير[٣]. ٧٥- الواحد[٤]. ....

معناه: قال ابن كثير: هو الملك العظيم الخالق للأشياء كلها ومقدرها. «تفسير» (٤/ ٢٧١).

(١) قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وقال: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ۝٧٨﴾.

- حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه وفيه: «.. اللهم آت نفسي تقوها، وزكها أنت خير من زكها، أنت وليها ومولاها». رواه مسلم.

- وحديث البراء رضي الله عنه وفيه: «قال: قالوا: الله مولانا ولا مولى لكم». رواه البخاري (٤٠٤٣).

معناه: قال ابن جرير وابن كثير: هو الولي والحافظ والناصر.

«تفسير ابن جرير» (١٨/ ٤٦٩) و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٣٠).

(٢) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ..﴾.

- حديث: []

معناه: وهو الرقيب الحافظ.

وقيل: الشاهد.

وقيل: المؤمن.

وقيل غير ذلك.

«تفسير ابن جرير» (١٠/ ٣٧٧) «ولسان العرب» (١٥/ ١٤٠).

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ۝٧٨﴾.

- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وفيه: «وأنت نصيري بك أحول، وبك أصول، وبك أقاتل» وصححه الألباني رحمه الله رواه أبوداود (١/ ١٧٨) برقم (٢٦٣٢) والترمذي (٢٨٣٦) «صحيح الكلم الطيب» ص (١٢٦) و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ١٧٨).

معناه: الناصر لعباده إن نصروه. تفسير البغوي عند الآية في الأنفال، وابن كثير أيضًا.

(٤) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٤﴾.

حديث أبي مسعود رضي الله عنه وفيه: «الله أحد الواحد الصمد، تعدل ثلث القرآن».

٧٦- الوارث[١]. ٧٧- الواسع[٢]. ٧٨- الودود[٣]. ٧٩- الوكيل[٤]. ....

رواه ابن مـاجه (٢/ ١٢٤٥) صححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٣٩).

وحديث عائشة رضي الله عنها: تقدم في اسم القهار.

معناه: قال السعدي: هو الذي توحد بجميع الكمـالات بحيث لا يشاركه فيها مشارك، ويجب على العبيد توحيده عقدًا وقولًا وعملًا بأن يعترفوا بكمـاله المطلق وتفرده بالوحدانية ويفردوه بأنواع العبادة. «تفسيره» ص (١٦).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾.

- حديث: []

معناه: قال الخطابي: هو الباقي بعد فناء الخلق، والمسترد إملاكهم وموارثهم بعد موتهم، ولم يزل باقيًا مـالكًا لأصول الأشياء كلها يورثها من يشاء، ويستخلف فيها من أحب. «شأن الدعاء» ص (٩٦).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾.

- حديث: []

معناه: هو الذي وسع غناه كل فقير، ووسعت رحمته كل شيء. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٩).

وقيل: هو الواسع الصفات والنعوت ومتعلقاتها. «تفسير السعدي» ص (٢٠).

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴿٩٠﴾﴾.

- حديث: []

معناه: الذي يحب أنبياءه ورسله وأتباعهم ويحبونه؛ فهو أحب إليهم من كل شيء. «تفسيرالسعدي» ص (١٨).

- قال ابن القيم: في «النونية» (٢/ ٢٣٠)

وهو الودود يحبهم ويحبه أحبابه والفضل للمنان

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾.

حديث ابن عباس رضي الله عنهمـا: «قال: كان آخر قول إبراهيم حين ألقي في النار حسبي الله

٨٠- الولي[1]. ٨١- الوهَّاب[2]. ....

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

٨٢- الجميل[3] ....

ونعم الوكيل». رواه البخاري (٤٥٦٣، ٤٥٦٤).

وجاء عنه وعن أبي سعيد، وزيد، وجابر رضي الله عنهما، وفيه: «قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل». بمجموع طرقه حسن.

وتقدم حديث: «وكفى بالله وكيلًا» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (٢٢٩١).

معناه: قال ابن منظور: الوكيل المقيم الكفيل بأرزاق عباده. «اللسان» (١٥/ ٣٨٧) وانظر: «تفسير السعدي» ص (١٨).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾﴾.

- حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه وتقدم وفيه: «أنت وليها ومولاها» رواه مسلم (١٧/ ٤٥) برقم (٢٧٢٢).

- وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما وفيه: «إنما وليِّي الله وصالحي المؤمنين». رواه مسلم (٣/ ٨٨).

معناه: هو المتولي للأمر القائم به. «شأن الدعاء» ص (٧٨) و«جامع الأصول» (٤/ ١٨٠) و«الاعتقاد» ص (٦٢).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ بتشديد الهاء.

- حديث أم سلمة رضي الله عنها وفيه: «ونسأله أن يهَب لنا من لدنه رحمة؛ إنه هو الوهاب». رواه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٠٦) برقم (٢٧١١١) وصححه الألباني في «سنن الترمذي» (٣/ ١٧١) وصححه في «السنة» لعبد الله بن أحمد برقم (٢٢٣).

معناه: قال الخطابي: هو الذي يجود بالعطاء عن ظهر يدٍ من غير استتابة، والله الوهاب سبحانه، وسع الخلق جودُه، ورحمته؛ فدامت مواهبه. «شأن الدعاء» ص (٥٣).

(٣) - حديث ابن مسعود رضي الله عنه في مسلم (٩١) وفيه: «إن الله جميل يحب الجمال».

٨٣- الجواد[١]. ٨٤- الحكم[٢]. ٨٥- الحيي[٣] ....

معناه: قال ابن القيم في «النونية» (٢/ ٦٤):

وهو الجميل على الحقيقة كيف وجمـال سائر هذه الاكوان

ثم قال:

فجمـاله بالذات والأوصاف فعال والأسمـاء بالبرهان

(١) - حديث غير ثابت؛ لضعفِ الأسانيد.

- فقد رواه الترمذي برقْم (٢٧٩٩) وفي سنده خالد بن إلياس: متروكُ الحديث.

وعنه أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧٩) وهو من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأمـا مـا عند الدولابي في «الكنى» ففيه: هارون بن محمد: ضعيف جدًّا.

- ومـا رواه ابن عساكر والضياء يريد بحثًا في سنده، ومـا عند الخرائطى وهو مرسل وفيه عنعنة وتدليس من الحجاج بن أرطأة، ورفعه وهم، فيها نوح بن أبي مريم الكذاب.

(٢) - حديث هانئ بن يزيد رضي الله عنه: «إن الله هو الحكم». رواه أبو داود في «سننه» (٤٩٥٥) والنسائي وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٦١٥) وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند ممـا ليس في الصحيحين» (٢/ ٢٥٦).

معناه: قال ابن الأثير: الحاكم وحقيقته الذي سلم له الحكم ورد إليه. «جامع الأصول» (٤/ ١٧٨).

(٣) - حديث أنس رضي الله عنه عند الحاكم (١/ ٤٩٧) وإن كان في سنده أبان بن أبي عياش: ضعيف إلا أن هذا الحديث حسن بمجموع طرقه، قاله شيخنا الوادعي رحمه الله، وكذا يحسنه شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله، وهو «إن الله يستحي أن يرد يدي عبده صفرًا».

- وأمـا حديث سلمـان فالصواب وقفه لمخالفه يحيى بن ميمون العطار جمع منهم، حميد الطويل، وثابت البناني وسعيد بن الجر يري ويزيد بن أبي صالح، وسليمـان التيمي.

كل هؤلاء رواه موقفًا ورواه يحيى مرفوعًا وتابعه على رفعه جعفر بن ميمون ضعيف. فالصحيح وقفه.

٨٦- الرب[١]. ٨٧- الرفيق[٢]. ....

- وأما حديث يعلى بن أميه، حسن إسناده الألباني في المشكاة (٤٧٤) والأرواء (٢٣٣٥) وهي من رواية زهير بن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، عن يعلى بن أمية.

- وأما حديث جابر، ففيه إنقطاع بين عبيد الله بن معاذ وأبيه، وفيه يوسف بن محمد بن المنكدر: ضعيف.

معناه: قال ابن القيم:

وهو الحيي فليس يفضح عبده عند التجهر منه بالعصيان

لكنه يلقي عليه ستره فهو الستير وصاحب الغفران

قال الهراس: وحيائه وصف يليق به ليس كحياء المخلوقين. «شرح النونية» (٢/ ٨٠).

(١) قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ وقال ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾.

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أما الركوع فعظموا فيه الرب». رواه مسلم (٤٧٩).

- وحديث رجل من الصحابة: «لست ربنا، لكن ربنا الله». رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٧٢) صححه شيخنا رحمه الله (٦/ ٣٣٩) في «الجامع الصحيح».

- وحديث أبي بكرة رضي الله عنه وفيه: «إن ربي قتل ربك» أي: كسرى. رواه البزار وصححه شيخنا في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٣٧).

معناه: قال السعدي: هو المربي جميع عباده بالتدبير وأصناف النعم وأخص من هذا تربيته لاصفيائه بإصلاح قلوبهم وأرواحهم وأخلاقهم ولهذا أكثر دعاءهم له بهذا الاسم الجليل لانهم طلبوا منه التربيه الخاصة. «تفسير» ص (٦).

تنبيه: اسم الرب من الأسماء التي ثبتت في الكتاب أيضًا، كما رأيت.

(٢) - حديث عائشة رضي الله عنها: «إن الله رفيق يحب الرفق». رواه البخاري (٦٩٢٧) ومسلم (٢٥٩٣)

- وجاء عن عائشة رضي الله عنها «بل الرفيق الأعلى». في الصحيحين البخاري (٤٤٣٦، ٤٤٣٧) ومسلم (٢٤٤٤).

٨٨- السبوح[١]. ٨٩- السيد[٢]. ٩٠- الشافي[٣]. ....

معناه: قال ابن القيم:

وهو الرفيق يحب أهل الرفق بل يعطيهم الرفق فوق أماني

يقال: الله رفيق بعباده من الرفق والرأفة. «اللسان» (٥/ ٢٧٥) و«النونية» (٢/ ٩٣).

(١) - حديث عن عائشة رضي الله عنه وفيه: «سبوح قدوس ربُ الملائكةِ والروح». رواه مسلم (٤/ ٢٠٣).

معناه: قال الخطابي: السبوح المنزه عن كل عيب، جاء بلفظ فعول من قولك سبحت الله. «شأن الدعاء» ص (١٥٤).

- وقال ابن منظور؛ في «لسان العرب» (٦/ ١٤٥): وقال أبو إسحاق: وليس في كلام العرب بناء على فُعول بضم أوله غير هذين الاسمين الجليلين، وزاد بعضهم أسمـاءً على هذا الوزن. ا.هـ.

- ونقل النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٢٠٣): أن السبوح هو الله عز وجل ومعنى سبوح: المبرأ من كل النقائص والشريك، وكل مـا لا يليق بالألهية. ا.هـ. وانظر: «عون المعبود» (٣/ ١٢٤).

(٢) - حديث ابن الشخير رضي الله عنه وفيه: «السيد الله». رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٤) وأبو داود (٤٧٩٦) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٠) وصححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٤٨).

معناه: هو المستحق بهذا الاسم. «عون المعبود» عند حديث رقم (٤٧٩٦).

(٣) - حديث عائشة رضي الله عنه: «اللهم أنت الشافي». رواه البخاري (٥٧٤٣) ومسلم (١٣/ ٣٥٣) رقم (٢١٩١) وعن أنس رواه البخاري (٥٧٤٢)

- وجاء عن محمد بن حاطب، وهو في «الجامع الصحيح» لشيخنا رحمه الله (٦/ ٣٥٣) وقال: حديث حسن.

معناه: هو الذي يشفي الصدور من الشبه والشكوك ومن الحسد والغلول والأبدان من الأمراض والآفات، ولا يقدر على ذلك غيره، ولا يدعى بهذا الاسم سواه. «الأسمـاء والصفات» للبيهقي (١/ ٢١٩).

٩١- الطيب[1]. ٩٢- القابض. ٩٣- الباسط[2]. ....

---

(١) - حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه «إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا... » رواه مسلم (١٠١٥).

معناه: قال الطِّيبي: إذا وصف الله تعالى أراد أنه منزه عن النقائص مقدس عن الآفات والعيوب.

- وقال النووي عن القاضي عياض: الطيب في صفة الله تعالى المنزه عن النقائص وهو بمعنى القدوس. «شرح المشكاة» للطيبي (٧/ ٢٠٩٦) رقم (٢٧٦٠) و«شرح مسلم» عند رقم (١٠١٥).

(٢) - حديث أنس رضي الله عنه وفيه: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق...». رواه أبو داود في السنن (٣٤٥١) والترمذي (١٣١٤) وغيرهما وصححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٤٩).

معناهما: فالقابض والباسط: هو الذي يوسع الرزق ويقتره، ويبسطه بجوده ورحمته ويقبضه بحكمته على النظر لعبده. «شأن الدعاء» ص (٥٨) و«جامع الأصول» (٤/ ١٧٨) و«الاعتقاد» ص (٥٧).

* سبب جعل هذه الأسماء مقترنة.

قال شيخ الإسلام: وقد قال من قال من العلماء: إن مثل هذه الأسماء المعطي والمانع... لايذكر ولا يدعى بأحد الاسمين؛ لأن الاسمين إذا ذكرا معًا؛ دلا على عموم قدرته وتدبيره وأنه لارب غيره، وإذا ذكر أحدهما لم يكن فيه مدح، والله له الأسماء الحسنى ليس له مثل السوء قط. «نقض تأسيس الجهمية» (٢/ ١٠).

قال أبو إسحاق الزجاج: الأدب في هذين الاسمين أن يذكرا معًا؛ لأن تمام القدرة بذكرهما معًا. «تفسير الأسماء الحسنى» ص (٤٠).

وقال الخطابي: قد يحسن في مثل هذين الاسمين أن يقرن أحدهما في الذكر بالآخر وأن يوصل به؛ ليكون ذلك أنبأ عن القدرة وأدل على الحكمة، وإذا ذكرت القابض مفردًا عن الباسط؛ كنت كأنك قد قصرت بالصفة على المنع والحرمان، وإذا أوصلت أحدهما بالآخر؛ فقد جمعت بين الصفتين منبئًا عن الحكمة فيها. «شأن الدعاء» ص (٥٧)، وانظر: «شرح النونية» (٢/ ١١٣)

٩٤- المقدم ٩٥- المؤخر[١]. ٩٦- المحسن[٢] ....

للهراس.

(١) - حديث أبي موسى رضي الله عنه وفيه: «أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير». رواه البخاري (٦٣٩٨).

وجاء عن علي رضي الله عنه: في دعاء الاستفتاح وفيه: «أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت» رواه مسلم (٧٧١).

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه «أنت المقدم وأنت المؤخر» رواه البخاري (١١٢٠).

معناهما: قال النووي في «شرح مسلم» (١٧/ ٤٤): يقدم من يشاء من خلقه إلى رحمته بتوفيقه، ويؤخر من يشاء عن ذلك لخِذلانه.

- وقال الخطابي: وهو المنزل الأشياء منازلها يقدم ما يشاء منها ويؤخر ما يشاء، قدم المقادير قبل أن يخلق الخلق، وقدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده، ورفع الخلق بعضهم فوق بعض درجات، وقدم من الأشياء بالتوفيق إلى مقامات السابقين، وأخر من شاء عن مراتبهم، وأخر الشيء عن حين توقعه لعلمه بما في عواقبه من الحكمة، لا مقدم لما أخر، ولا مؤخر لما قدم. ا.هـ. «شأن الدعاء» ص (٨٦، ٨٧) و«الاعتقاد» ص (٦٣) و«تفسير الزجاج في الأسماء الحسنى» ص (٥٩).

وقد قال ابن القيم في «نونيته» (٢/ ١١٣).

وهو المقدم والمؤخر ذانك الـ ... صفتان للأفعال تابعتان
وهما صفات الذات أيضًا إذ ... بالذات لا بالغير قائمتان

(٢) حديث غير ثابت لضعف الأسانيد.

- جاء عن شداد بن أوس رضي الله عنه، وهو شاذ خالف الدبري كل من رواه وهم كثير، لم يذكروا «إن الله محسن» وزادها الدبري «إن الله محسن»، وللدبري غرائب في مصنف عبد الرزاق فهو رواية المصنف، وما خالف فيها الثقات؛ فمردود.

وجاء عن أنس وفيه:

١. محمد بن بلال: يغرب عن عمران وهو صدوق يغرب.

٩٧- المعطي[1] ٩٨- المنان[2]. ٩٩- الوتر[3]. ....

---

٢. عمران بن داور: كثير المخالفة والوهم، قاله الدارقطني.

-وجاء عن سمرة، وهو ضعيف جدًّا. فيه علل:

شيخ ابن عدي متهم، وفيه مجاعة بن الزبيرفيه ضعف، ذكر ابن عدي هذا الحديث من مناكيره في «الكامل».

وفيه أيضًا: انقطاع بين الحسن وسمرة؛ فإنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة.

- وهذا خلاصة هذا الحديث، ولي فيه بحث منفصل سميته «البيان في عدم ثبوت اسم المحسن لله عز وجل الموصوف بالإحسان».

(١) - حديث معاوية رضي الله عنه في «صحيح البخاري» وفيه: «والله المعطي وأنا القاسم». رقم (٣١١٦).

معناه: قال الخطابي: هو سبحانه يملك المنع والعطاء ليس منعه الشيء بخلًا به لكن منعه حكمة وعطائه جود ورحمة. «شأن الدعاء» ص (٩٤).

(٢) - حديث أنس رضي الله عنه وفيه: «أنت المنان...». رواه أبو داود (١٤٩٥) وغيره، وقد صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥١) وقال: هذا حديث حسن.

معناه: قال الفيروزآبادي: والمنان من أسماء الله، أي: المعطي ابتداءً. «القاموس» ص (١٥٩٤).

- قال الزجاجي: فعال من قولك: مننت على فلان، إذا اصطنعت عنده صنيعًا، وأحسنت إليه؛ فالله عز وجل منان على عباده بإحسانه وإنعامه، ورزقه إياهم. «الاشتقاق في الأسماء الحسنى» ص (١٦٤).

- قال الخطابي: فهو كثير العطاء والمنّ. «شأن الدعاء» ص (١٠١).

(٣) - أخرج البخاري (٦٤١٠) ومسلم (٢٦٧٧) وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله وفيه: «وهو وتر يحب الوتر».

- حديث: «فإن الله وتر يحب الوتر». رواه أبو داود (٤/ ٢٩١) والنسائي (٣/ ٢٢٨) وغيرهما، وقال شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله: هذا حديث حسن. «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٤١).

هذا ما اخترناه بالتتبع[1]، واحد وثمانون اسمًا في كتاب الله تعالى، وثمانية عشر

معناه: هو الفرد الذي لا شريك له ولا نظير. «شأن الدعاء» ص (١٠٤) و«شرح مسلم» (١٧/ ٩) و«الفتح» (١١/ ٢٧٢).

- وبهذا قد تم ما ذكره الشيخ رحمه الله من الأسماء الحسنى -.

(١) تنبيه: وكما هو معلوم مَنْ تتبع القرآن والسنة، قد يزيد على هذا العدد، وهذا مما يدل على أن الأسماء غير محصورة بعدد معين، وأيضًا الأسماء المزدوجة لم يذكرها وهي من الأسماء، وقد نبه عليها رحمه الله تعالى.

- وبالمثال يتضح المقال - نذكر بعض الأسماء التي لم يتعرض الشيخ لذكرها وهي ثابتة.

١- الطبيب، لحديث أبي رمثة أخرجه أبوداود وغيره «إن الله هو الطبيب». وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٥٢).

٢و٣- المسعر، لحديث أنس رضي الله عنه وفيه: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق». رواه أبو داود في «السنن» (٣٤٥١) والترمذي (١٣١٤) وغيرهما وصححه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٦/ ٣٤٩).

٤- النور، ودليله ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

وحديث ابن عباس وفيه: «أنت نور السموات والأرض» متفق عليه.

قال ابن القيم: ومن أسمائه النور... وهذا الأسم مما تلقته الأمة بالقبول وأثبتوه في أسمائه الحسنى. «مختصر الصواعق المرسلة» (٣٤٤- ٣٤٥).

٥و٦- الصاحب والخليفة، ودليله حديث «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل» رواه مسلم عن ابن عمر.

٧و٨- الهادي والفاتن، ودليله ما ثبت عن عبدالله بن الزبير قال في خطبته «إن الله هو الهادي والفاتن» رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٠).

و«قاعدة شيخ الإسلام من الأسماء» (١/٢٠٧).

اسمًا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان عندنا تردد في إدخال (الحفي)[1]؛ لأنه إنما ورد مقيدًا في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ۝٤٧﴾[مريم: ٤٧] وكذلك (المحسن)؛ لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني[2]، وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافًا[3].

مثل: مالك الملك ذي الجلال والإكرام[4].

---

(١) والتقيد في الآية ليس معناه تخصيص إبراهيم بهذا المعنى؛ فإن الإلطاف، وإجابة الدعاء عام لكل نبي ومؤمن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ۝٦٣﴾ وقال تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

وصفة الحفاوة ليست خاصة، ولذا قال عمر رضي الله عنه عندما قبل الحجر الأسود: ولكني رأيت أبا القاسم بك حفيًّا. رواه مسلم «كتاب الحج» «باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف» (٤١) (٢/ ٩٢٦).

ولابن القيم إشارة إلى ذلك ذكرته عنه في «الكنوز الجياد المنتقاة من زاد المعاد» يسر الله بإتمامه.

(٢) قلت: الذي عند الطبراني من طريق إسحاق الدبري وقد خالفه جمع من الأئمة، كأحمد، والنسائي، وغيرهم وقد تقدم أنْ أشرنا إلى ضعف هذا الحديث.

(٣) قال شيخ الإسلام: وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة في الدعاء بها بإجماع المسلمين. ا.هـ. «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٨٥).

وقال كما في رسالته «توحيد الأسماء والصفات»، ضمن الملحق «بمجموع الفتاوى» ص (٤٣): ترتيب أسماء الله سبحانه وتعالى الظاهرة نحو مائة وخمسين موجودة في كتاب الله: مفردة، ومقرونة، ومضافة، ومشبهة بالمضافة.

(٤) (مضمون القاعدة)

تعدد الأسماء لا محذور فيه، وليس لأهل البدع فيه دليل قط.

تعدد الأسماء يدل على تعدد الكمالات.

القاعدة السابعة:

الإلحاد[1] في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها. وهو أنواع:

أن الأسماء أنواع، منها في الكتاب والسنة، ومنها ما استأثر به في علم الغيب، وغيرها.

حفظ الأسماء سبب لدخول الجنة.

ليس للعقل مدخل في الأسماء، والأصل في ذلك الكتاب والسنة الصحيحة.

القول بحصر الأسماء قول باطل مخالف لعقيدة السلف وإجماعهم.

(1) الإلحاد لغة: قال ابن فارس: اللام والحاء والدال، أصل صحيح يدل على ميل عن استقامة يقال: ألحد الرجل، إذا مال عن طريق الحق والإيمان. «معجم مقاييس اللغة» (5/ 236).

- وقال ابن الأثير: الإلحاد الميل والعدول عن الحق والظلم والعدوان، واللحد الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت؛ لأنه أميل عن القبر إلى جانبه. «النهاية» (4/ 236).

اصطلاحًا: الإلحاد في أسماء الله هو العدول بها، وبحقائقها ومعانيها، عن الحق الثابت لها. «بدائع الفوائد» (1/ 169).

ينقسم الإلحاد إلى قسمين:

(1) - إلحاد في آيات الله، وهو على ضربين:

أ- إلحاد الآيات الكونية.

ب- إلحاد الآيات الشرعية.

أ- الإلحاد في الآيات الكونية، ويكون بثلاثة أمور:

1- إنكار أن الله عز وجل هو الخالق، كقولهم: لا إله والحياة مادة.

2- إضافة الخلق لغير الله عز وجل، كقول داروين الملحد: أن هذا الخلق من الطبيعة، وأن أصل الإنسان هو من جرثومة، ثم تطور حتى أصبح قردًا، ثم أصبح إنسانًا.

3- اعتقاد أن لله عز وجل شريكًا أو معينًا.

ب- الإلحاد في الآيات الشرعية، ويكون بثلاثة أمور:

الأول: أن ينكر شيئًا منها[1] أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم.

وإنما كان ذلك إلحادًا؛ لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين[2]، كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه، فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

أ- مقابلة الآيات الشرعية بالتكذيب، مثل فعل المشركين.

ب- مقابلتها بالتحريف كفعل اليهود في تحريفهم الشرع.

جـ- مقابلتها بالمخالفة والعصيان وهو عمل العصاة.

(٢) - إلحاد في الإسماء والصفات.

انظر «شرح الواسطية للمؤلف» (١/ ١١٩)، و«شرح التدمرية له» ص (١٨).

(١) وكذا من أنكرها بالكلية، كغلاة الجهمية وغلاة الغلاة. «تقريب التدمرية»

- والجهمية متفاوتون في هذا الإلحاد، فمنهم الغالي والمتوسط، والمنكوب، وكل من جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله؛ فقد ألحد في ذلك فليستقل أو ليستكثر. «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٩)، و«التسعينية لابن تيمية».

- وهذا النوع من الإلحاد من أعظم الإلحاد عقلًا وشرعًا ولغة وفطرة وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فان أولئك أعطَوا أسماءه وصفاتِه لألهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها؛ فكلاهما ملحد في أسمائه. «البدائع» (١/ ١٦٩).

(٢) وهذا النوع مقابل إلحاد المعطلة، فان أولئك نفوا صفات كماله وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه؛ فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرقه، وبرأ الله أتباع رسوله وورثته القائمين بسنته عن ذلك. «البدائع» (١/ ١٧٠).

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة) [(١)]، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله، على أحد القولين [(٢)]، فسموا بها أصنامهم؛ وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨] وقوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤].

فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحق، وبأنه يسبح له ما في السموات والأرض فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله - عز وجل - ميل بها عما يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه [(٣)] محرم؛ لأن الله تعالى هدد الملحدين بقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ

---

(١) ويعبرون بقولهم أيضًا: هو الموجب بذاته.

(٢) قال البغوي عند قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩﴾ هذه أسماء أصنام اتخذوها آلهة يعبدونها، اشتقوا لها أسماءً من أسماء الله تعالى، فقالوا: من الله اللات، ومن العزيز العُزى.

وقيل: العُزى تأنيث الأعز، أما اللات: قال قتادة: كانت بالطائف. وقال ابن زيد: بيت نخل كانت قريش تعبده. وانظر «تفسير القرطبي» (١٧/ ٨٦).

(٣) بقية أنواع الإلحاد:

* إلحاد من وصف الله عز وجل بالنقائص، كقول اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾.

* إلحاد وهو تفويض المعنى وإبطال دلالة اللفظ.

﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [1] [الأعراف: ١٨٠].

ومنه ما يكون شركًا أو كفرًا[2].

حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية[3].

---

* تكييف الصفات والأسماء من الإلحاد كذلك.

«مدارج السالكين» (١/ ٣٠)، «شرح الواسطية للمؤلف» (١/ ١١٩).

(١) قال الشنقيطي: هدد الله تعالى في الآية الذين يلحدون في أسمائه بتهددين:

أ- صيغة الأمر في قوله: ﴿وَذَرُوا﴾ فإنها للتهديد.

ب- في قوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾.

(٢) حكم الملحدين:

* **قال شمس السلفي الأفغاني**: الإلحاد أعم من الفسق، والفجور، والكفر، والنفاق، والارتداد، والزندقة، والبدعة، والضلالة.

فالملحد قد يكون أخبث أنواع الكفار وأشنعها وأخبثها، وقد يكون كافرًا باطنًا.

وقد يكون مبتدعًا ضالًا فيه نوع من الزندقة، والإلحاد كتعطيل المتكلمين.

وقد يكون مسلمًا فاجرًا فاسقًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون الإلحاد كفرًا بواحًا يحكم على صاحبه بالكفر، إذا تمت عليه الحجة، وقد لا يحكم عليه بالكفر لوجود شبهة.

وقد لا يكون الإلحاد كفرًا، بل يكون مجرد بدعة وفسقًا. «عداء الماتريدية» (٢/ ٤٣٠).

(٣) (مضمون القاعدة)

١. إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله من غير تعطيل ولا تحريف ولا تكييف ولا تمثيل؛ لأن ذلك يؤدي إلى الإلحاد.

٢. من وقع في التكييف أو التمثيل أو التحريف أو التعطيل، فقد أخذ نصيبًا من الإلحاد.

٣. تعدد أنواع الإلحاد.

٤. الحكم على الملحد يختلف بنوع إلحاده.

الفصل الثاني

قواعد في صفات الله تعالى[١]

---

(١) الصفة أصلها وصف، حذفت واوها وأبدلت تاء في آخرها كالوعد والعدة. «مختار الصحاح» (٤/ ١٤٣٨).

- الصفة هي: المعنى القائم بالله تبارك وتعالى مما نعت به نفسه، أو نعته به رسول الله ﷺ مما يدل على الكمال المطلق له، وتنزيهه عن كل عيب ونقص، لا شريك له في ذلك.

* هل الصفات زائدة على الذات؟

إذا كان المراد بالذات التي عند أهل البدع المجردة عن الصفات، فالصفات زائدة، وإذا كان المراد بالذات الموصوفة؛ فالصفات لازمة للذات.

فيقال: الله بصفاته ولا يقال: الله وصفاته.

قال الإمام أحمد رحمه الله: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر وكيف قدر. «الرد على الجهمية» ص (١٠٠).

ولذا قال الطحاوي: لازال بصفاته، ولم يقل: لازال وصفاته.

قال ابن أبي العز: فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه.

«الفتاوى» (٦/ ٩٧) «شرح ابن أبي العز للطحاوية» (١/ ٩٧).

* أنواع الصفات: قال ابن القيم في «البدائع»: إنها ثلاثة أنواع (١/ ١٦٧):

١- صفات كمال لا نقص فيها، والله موصوف بهذه الصفات.

٢- صفات نقص محض بمعنى السلب وهذه منزه عنها الله عز وجل.

٣- صفات نقص من وجه وكمال من وجه آخر عند المقابلة.

* تتنوع دلالة الصفات في إطلاقها فمنها: ما يرجع إلى الصفات المعنوية، كالعلم.

ومنها ما يرجع إلى الذات، ومنها ما يرجع إلى التنزيه عن كل نقص كالتقديس.

القاعدة الأولى:

صفات الله تعالى كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه[(١)]:

ومنها ما يرجع إلى أفعاله كالخلق و الرزق و الإحياء و الإماتة، ومنها ما دل على جملة أوصاف عديدة كالصمدية والتمجيد، ومنها ما دل على الكمال عند الاقتران بأحد الاسمين أو الوصفين بالآخر كـ ﴿ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ «شرح النونية» (٢/ ٢١٩).

- أحوال الناس مع صفات الله عز وجل: وينقسم الناس في الصفات إلى ستة أقسام:
- قسمان يقولان تجري على ظاهرها.
- وقسمان يقولان على خلاف ظاهرها.
- وقسمان: يسكتون.

أما الاولون: فريق منهم غلوا في ظاهرها فمثلوا صفات الله عز وجل بخلقه. وهم الممثلة.

وفريق أخذوا بظاهرها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تحريف. وهم أهل السنة.

أما الآخران: فريق منهم عطلوا الصفات؛ فقالوا بخلاف الظاهر.

وفريق يعطلون المعنى مثل: (استوى) إلى (استولى).

وهؤلاء هم أربع طوائف: الأشاعرة، المعتزلة، غلاة الجهمية و القرامطة، غلاة الغلاة.

أما الساكتون فهم على فريقين:

فريق فوض العلم إلى الله، يقولون: ما ندري ما أراد الله بهذا وهي طريقة كثير من الفقهاء.

وفريق لا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الأحاديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم. «الفتوى الحموية» لشيخ الإسلام ص (٥٣٩) و«الفتاوى» (١٦/ ٣٩٨).

(١) إثبات الكمال في الصفات مبني على مقدمتين:

الأولى: أن يعلم أن الكمال ثابت لله، بل أقصى ما يمكن من الأكملية.

الثانية: أنه لا بد من اعتبار أمرين:

كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دل على هذا السمع، والعقل، والفطرة.

أما السمع؛ فمنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل: ٦٠] والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى[1].

وأما **العقل**، فوجهه أن كل موجود حقيقة، فلا بد أن تكون له صفة، إما صفة كمال، وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة؛ ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن

---

١ - أن يكون الكمال ممكن الوجود. ٢ - أن يكون سليمًا.

معنى: أن يكون ممكنًا، أي: إن كان الكمال ممكنًا خرج ما كان مستحيلًا لذاته، فيمتنع كما لو فرض وصفه بتعلق قدرته بإعدام نفسه، فإن هذا من المحالات لمناقضته للقدم والألوهية، والمراد بإمكانه عدم امتناعه بأن يكون كمالًا واجبًا، كالعلم والسمع، أو جائزًا كالضحك والرضا، فإنه جائز في حقه ليس واجبًا.

معنى: أن يكون وجوديًّا، أي: لا عدم فيه أصلًا، كالسمع والبصر ونحوها، أو عدمًا مستلزمًا للوجود، وذلك كنفي النوم المستلزم كمال حياته، والجهل المستلزم كمال علمه، ونحو ذلك، فلا يوصف الله بعدم محض، كقول النفاة، لا سميعًا ولا بصيرًا ولا، ولا... .

ولا بأمر وجودي مستلزم للعدم، كالموت المستلزم لعدم الحياة. «الفتاوى» (٦/ ٧١ - ٨٥).

(١) يدور معنى: المثل الأعلى على أمور:

١ - ثبوت الصفات العليا لله.

٢ - وجودها في العالم والتصور.

٣ - ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيب.

٤ - محبة الموصوف بها، وتوحيده والإخلاص له.

«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٣٤)، و«المختصر» (١/ ١٢٣)، و«شرح الطحاوية» (١/ ١٢٠).

دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأحقاف: ٥] وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠] وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢]، وعلى قومه: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنبياء: ٦٦-٦٧].

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال، وهي من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به[1].

---

(١) وهذا بمعنى القياس الأولوي وهو: أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه وهو ما كان كمالًا للموجود غير مستلزم للعدم؛ فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه.

وأن كل نقص في نفسه وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيءٍ ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات؛ فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى.

«درء العقل والنقل» (١/ ٢٩) و«الفتاوى» (٦/ ٨١) «نقض التأسيس» (١/ ٣٢٨).

تنبيه: هذا القياس الأولوي إنما هو مما يستأنس به لا مما يثبت به اسمًا أو صفة، فهو من باب الرد على العقلانيين أهل السفسطة، ولا نثبت به الأسماء والصفات، والعمدة في باب الأسماء والصفات: الكتابُ والسنة الصحيحة. فإن قيل: ما فائدة ذلك؟

فالجواب: أن كثيرًا من أهل البدع يحرفون الأدلة من الكتاب والسنة، ويرى أن العقل هو الأصل في الإثبات، فيكون هذا الدليل العقلي حجة عليهم تقوم عليهم الحجة من كل جانب؛ من جهة الكتاب والسنة، والعقل.

ونسب الإمام ابن تيمية أن قاعدة القياس الأولوي هي قاعدة سلفية ذكرها الإمام أحمد رحمه

وأما الفطرة؛ فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته؟ .

وإذا كانت الصفة نقصًا لا كمال فيها؛ فهي ممتنعة في حق الله تعالى، كالموت والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصم ونحوها؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

وقوله عن موسى: ﴿فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه:٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤] وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ[1] أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[2] [الزخرف: ٨٠].

الله، وكذا نسبها إلى أبي المظفر بن هبيرة. «نقض التأسيس» (٢/ ٥٤٦)، وكذا أشار إلى أنها قاعدة عند الفلاسفة. «الفتاوى» (٦/ ٧٧) فقال: ويقولون: كل كمال للمعلول؛ فهو من آثار العلة، والعلة أولى به.

(١) قال ابن هشام في «المغني»: معنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب أنها بمعنى بل والهمزة جميعًا، ثم تارة تكون متضمنة استفهام استنكاري، مثل الآية المذكورة، ومثل ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ تقديره، بل أله البنات؟

ونقل ابن الشجري: عن جميع البصرين أنها أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا. «المغني» (١/ ٤٤).

(٢) هذه الصفات المنفية وهي كل صفة نقص وسلوب وجب نفيها مع إثبات كمال ضدها، فانظر إلى قوله الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ فنفى صفة النقص الذي هي الموت وأثبت كمال ضدها وهي الحياة الذي لا يلحقه نقص.

وهكذا في حديث الدجال: «إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور» نفى العور وأثبت كمال الضد وهو إثبات العينين لله عز وجل على ما يليق بالله تعالى.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الدجال: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**»[١].

وقال: «**أيها الناس، أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ، ولا غائبًا**»[٢].

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] وقوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١].

ونزه نفسه عما يصفونه به من النقائص، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠- ١٨٢] وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١].

وإذا كانت الصفة كمالًا في حال، ونقصًا في حال؛ لم تكن جائزة في حق الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تثبت له إثباتًا مطلقًا، ولا تنفى عنه نفيًا مطلقًا؛ بل لا بد من التفصيل: فتجوز في الحال التي تكون كمالًا، وتمتنع في الحال التي تكون نقصًا، وذلك كالمكر، والكيد، والخداع، ونحوها.

فهذه الصفات تكون كمالًا إذا كانت في مقابلة[٣] من يعاملون الفاعل بمثلها؛ لأنها

---

(١) حديث أنس رضي الله عنه، رواه البخاري رقم (٧١٣١)، ومسلم رقم (٢٩٣٣).

(٢) حديث أبي موسى رضي الله عنه، رواه البخاري رقم (٤٢٠٥) ومسلم رقم (٢٧٠٤).

(٣) شبهة أهل التعطيل في صفات المقابلة.

رد بعض المعطلة هذه الصفات بحجة أنها مجاز، وذلك لأمرين:

١. أمر معنوي.

٢. أمر لفظي.

فالأمر المعنوي: قالوا: إن معنى هذه الصفات مذموم، ولا يجوز اتصاف الرب جل وعلا بها.

حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون نقصًا في غير هذه الحال؛ ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾[1] [الطارق: ١٥-١٦] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا

والأمر اللفظي: فهي لا تطلق إلا على سبيل المقابلة، فتكون مجازًا، وما كان مجازًا؛ فلا يكون في حق الله عز وجل.

* الجواب عن ذلك أن يقال:

أما الأمر المعنوي: إنه لما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة؛ ظن المعطلة أن ذلك هو حقيقتها، والحق خلاف هذا، فإن الصفات منقسمة إلى محمود ومذموم، فما كان منها متضمنًا للكذب والظلم؛ فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح؛ فهو حسن، وإذا علم ذلك؛ فنقول: إن الله لم يصف نفسه مطلقًا بها؛ بل على المقابلة.

أما الأمر اللفظي: القول بالمجاز باطل لا عبرة به؛ فلا مجاز بالقرآن ولا بالسنة ولا في اللغة العربية، وبهذا قال الإسفرائيني و أبو علي الفارسي و شيخ الإسلام و ابن القيم: ولا يجوز صرف هذه الصفات عن ظاهرها إلا بالقرينة، وليس هنا قرينة لصرف اللفظ. «مختصر الصواعق المرسلة» ص (٢٥٩).

(١) أنواع الكيد على نوعين:

الأول: وهو الأغلب أن يفعل سبحانه وتعالى فعلًا خارجًا عن قدرة العبد الذي كاد له؛ فيكون قدرًا محضًا ليس هو من باب الشرع، كما كاد أعداء الرسل بانتقامه منهم بأنواع العقوبات.

الثاني: أن يلهمه أمرًا مباحًا أو مستحبًّا أو واجبًا يوصله به المقصود الحسن.

وعلى هذا فيكون من الكيد ما هو مشروع؛ لكن لا يجوز أن يراد به الكيد الذي تتحيل به المحرمات أو تسقط به الواجبات، فإن هذا كيد الله، والله يكيد الكائد ومحال أن يشرع الله تعالى أن يكاد دينه.

بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾﴾ [الأعراف:١٨٢- ١٨٣] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢] وقوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] [البقرة: ١٤-١٥].

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه، فقال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوا۟ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [الأنفال: ٧١] فقال: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ ولم يقل: فخانهم؛ لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذم مطلقًا.

وأيضًا، فإن هذا الكيد لا يتم إلا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي، ومحال أن يشرع الله لعبده أن يقصد بفعل ما لم يشرع الله ذلك الفعل له. «أعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٢، ٢٨٦).

(١) اختلف في معنى صفة الاستهزاء - ونحوها من صفات المقابلة:

فقال بعضهم: استهزاء بهم كالذي أخبرنا سبحانه أنه قال لهم يوم القيامة في قوله الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ وكالذي أخبرنا أنه فاعل بالكفار: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾﴾.

وقال بعضهم: إن استهزاءه بهم توبيخهم ولومهم على ما ارتكبوا من معاصي الله والكفر به وكذلك معنى المكر والخديعة والسخرية.

وقال بعضهم: هذا على الجواب، كقول الرجل لمن كان يخدعه إذا ظفر به: أنا الذي خدعتك، ولم تكن منه خديعة.

وقال بعضهم: إن ذلك إخبار من الله أنه مجازيهم جزاء الاستهزاء ومعاقبهم عقوبة الخداع بما يقابله، ومعلوم الأول يكون ظلمًا ومقابله يكون عدلًا وجزاءً.

وقال بعضهم: هو إظهار من الله لهم أحكامًا في الدنيا خلاف الذي لهم في الآخرة.

قال ابن جرير: والصحيح والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا: أن معنى الاستهزاء في كلام العرب إظهار المستهزئ للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ظاهرًا ومورثه مساءة باطنًا، وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر. «تفسير الطبري» (١/ ٣٠١) بتصرف.

وبذا عرف أن قول بعض العوام: [خان الله من يخون]، منكر فاحش، يجب النهي عنه[١].

القاعدة الثانية:

باب الصفات أوسع من باب الأسماء:

وذلك لأن كل اسم متضمن لصفة[٢]، كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء،

---

(١) (مضمون القاعدة)

١) دلالة الشرع والعقل على اتصاف الله بالكمال.

٢) صحة مذهب السلف في الأسماء والصفات، حيث لا منافاة بين النقل الصريح والعقل الصحيح.

٣) أن الكمال منه ما هو وجودي مستلزم للوجود كصفة السمع، وسلبي مستلزم للوجود كنفي السِّنة مستلزم القيومية، ونفي الموت المستلزم الحياة.

٤) أنه يشترط في الكمال الثابت بقياس الأولى شروطًا:

أ- كونه كمالًا وجوديًا؛ إذ لا كمال في العدم المحض.

ب- أن يكون لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

٥) صفات المقابلة تتعلق به أحكام عقدية:

أ- مقيدة في سياق العقاب والجزاء والعدل على سبيل الموافقة.

ب- تحريم الوصف به والتسمية مطلقًا.

جـ- تكون صفاتَ كمال عند التقيد، وتكون نقصًا عند الانفراد.

(٢) وهذا ليس معناه أن الصفات لا تتقيد بالكتاب والسنة، بل كل اسم وكل صفة لا بد وأن يدل عليه الكتاب والسنة، فما معنى هذا؟

معنى هذا أن الاسم متضمن لصفة، أي: ما من اسم إلا ومتضمن صفة، وهناك صفات لا تتضمن أسماءً، مثل: الضحك، النزول، الفرح، العجب، وغيرها.

ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى[1]، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى المجيء، والإتيان، والأخذ والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾[البقرة: ٢١٠] وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] وقال: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥] **وقال:** ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾﴾ [البروج: ١٢] وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فكل هذه لا يجوز أن يقال: إنها تتضمن أسماءً، فلما كان هذا الحال؛ كانت الصفات أوسع بابًا من الأسماء.

وعبر المؤلف بقوله التضمن؛ حتى لا يقع في معنى الاشتقاق؛ وذلك لأن الاشتقاق على نوعين:

١. صحيح هو تلاقي الاسم لمصادره، مثل الرحمن من رحم يرحم رحمةً.

٢. فاسد وهو تولد فرع عن أصل وهو ما أنكره السهيلي وأبو بكر بن العربي، وأقرهم ابن القيم في هذا المعنى أنه باطل. «البدائع» (١/ ٢٢).

(١) والصفات في الاستعمال الشرعي على ضربين:

١. ما جاء في نصوص الوصف بلفظ مطلق واشتق لله منه اسمٌ، كالسميع، فهي دالة على هذا الاسم دلالة لزوم؛ إذ لا يعقل في الوجود صفة سمع بلا سميع.

٢. ما جاء في النصوص من الفعل وهو نوعان:

أ- ما وصف الله به نفسه مطلقًا، كالخلق والإحياء والإماتة ونحوها.

ب- أفعال أطلقها على سبيل الجزاء والعدل وهي تطلق على سبيل المقابلة.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل ربنا إلى السمـاء الدنيا»[١].

فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمـائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به[٢].

القاعدة الثالثة:

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية وسلبية[٣]:

---

(١) حديث متواتر جاء عن جمع من الصحابة ومنها عن أبي هريرة في «الصحيحين»، البخاري رقم (١١٤٥) ومسلم رقم (٧٥٨).

(٢) (مضمون القاعدة)

١) باب الصفات أوسع من باب الأسمـاء من جهة أن كل اسم له تعالى لابد وأنه متضمن لصفة، وليس كل صفة تتضمن اسمًـا.

٢) أن التسمية ملازمة للوصفية، وأمـا الوصفية فربمـا لزمت الاسمية وربمـا انفردت.

٣) دلالة الصفات على الأسمـاء دلالة لغوية، واشتقاق الأسمـاء من الصفات أحكام شرعية، فمـا دلت عليه اللغة أوسع مجالًا ممـا دلت عليه الشرع؛ لمـا في المعاني اللغوية من التسامح في الاستعمـال، دون المعاني الشرعية التي تنبني على مـا ورد نصوص الشرع بها.

٤) أسمـاء الله تعالى تفارق أسمـاء المخلوقين في كون أفعاله تعالى مشتقة من أسمـائه، وأمـا المخلوق فأسمـاؤه مشتقة من أفعاله.

(٣) أصول السلف في الصفات الثبوتية:

١- الأصل عندهم في الإثبات هو التفصيل؛ وقد يأتي مجملًا.

فالأصل في الإثبات التفصيل، وذلك لغرض جليل، وهو مجموع أمرين:

أ- قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف، وذلك بذكرها مفصلة وأن مراده حقيقتها.

. . . .

ب- إبطال التمثيل، إذ أن الاطراد بالتعين دليل على أن وصف الله وتسميته بها حق وصدق.

ويأتي مجملًا وذلك لأمور:

١). قيل: إنه من باب النادر.

٢). وقيل: على سبيل التنويع.

٣). وقيل: إن طريقة القرآن والسنة أن تأتي بهذا وبهذا، وهذا الأخير هو أضعفها.

٢ - وأنه متلقى من الوحي: الكتاب والسنة.

٣ - وأن الكيف مجهول، وإن كانت للصفة كيفية تليق بجلاله تعالى.

٤ - إثبات للصفات بلا تمثيل ولا تعطيل ولا تحريف ولا تكييف.

٥ - إثبات الكمال المطلق.

٦ - استخدام المثل الأعلى في حق الله تعالى.

٧ - إثباتها على وجه الحسنى و الجمال.

* والأصل عند السلف في الصفات السلبية هو الإجمال؛ وقد يأتي مفصلًا وذلك لأمور.

١. عدم وجود النفي المحض؛ لأنه ليس بشيء.

٢. أن النفي المستعمل في حقه تعالى ما تضمن الدلالة على معانٍ وجودية كمالية؛ لوجوه:

أ - أن تفاضل الوصوفات فيما بينها بقدر حضها من الصفات الوجودية.

ب- أن ما لا صفات وجودية له لا حقيقة له في الوجود الخارج عن الذهن.

جـ- أن الله حمد نفسه، والحمد لا يكون إلا على أمر وجودي في الموصوف.

د- أنه الوارد في الكتاب والسنة.

هـ- الصفات السلبية تكون كمالًا؛ إذا تضمنت أمرًا وجوديًا.

٣- أن الأصل فيه الإجمال ويأتي مفصلًا لأمور: ذكر الشيخ منها ثلاثة أمور، ويزاد:

أ- دفع توهمٍ عند المخلوق حيث يظن أنها عنده كمال فتكون لله كمالًا، مثل الولد.

ب- أن التفصيل على سبيل الندور وذلك على الغالب.

فالثبوتية: مـا أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمـال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السمـاء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل.

أمـا السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

فالإيمـان بالله يتضمن الإيمـان بصفاته، والإيمـان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن الإيمـان بكل مـا جاء فيه من صفات الله، وكون محمد صلى الله عليه وسلم رسولَه يتضمن الإيمـان بكل مـا أخبر به عن مرسله، وهو الله عز وجل.

وأمـا العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من غيره؛ فوجب إثباتها له كمـا أخبر بها من غير تردد؛ فإن التردد في الخبر إنمـا يتأتى حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل، أو الكذب، أو العي بحيث لا يفصح بمـا يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله -عز وجل-؛ فوجب قبول خبره على مـا أخبر به.

وهكذا نقول فيمـا أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبرًا، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانًا؛ فوجب قبول مـا أخبر به على مـا هو عليه.

والصفات السلبية: مـا نفاها الله - سبحانه - عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان،

راجع لهذا المبحث: «منهاج السنة» (٢/ ٢٥٤) و«جواب أهل العلم والإيمـان» (١٠٢) و«شرح الأصفهانية» ص (٨٦).

والعجز، والتعب.

فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه؛ فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال، إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون كمالًا؛ ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له؛ فلا يكون كمالًا[1]، كما لو قلت: الجدار لا يظلم.

وقد يكون للعجز عن القيام به؛ فيكون نقصًا.

كما في قول الشاعر[2]:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمة ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

وقول الآخر[3]:

لكنَّ قومي وإن كانوا ذوى حسب ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

---

(١) ذكر الشيخ رحمه الله ثلاثة أمور - ويزاد عليها:

١. أن النفي المحض لم يأت في الكتاب والسنة قطُّ.

٢. لأن النفي المحض يوصف به المعدوم، فيقال: ليس بموجود، ويوصف به الممتنع؛ فيقال: ليس بممكن.

٣. لأن النفي المحض فيه إساءة أدب لعدم وجود المدح، ولو قيل لسلطان: لست بزبال لأدبك.

(٢) وهو قيس بن عمرو بن مالك النجاشي، شاعر هجاء، هجا في شعره بني عجلان.

قال ابن أبي العز: لما اقترن بنفي العذر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده وتصغير بقوله (قُبيلة)؛ علم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. «الصواعق المرسلة» (٢/ ٥٠٦).

(٣) وهو أبو تمام الشاعر: وهذا البيت ضمن شعر حماسي له.

شرحه المرزوقي: وذكر أن مراد الشاعر هو المدح.

- قال ابن أبي العز: لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم؛ علم المراد عجزهم وضعفهم.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] فنفي الموت عنه يتضمن كمـال حياته.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩] نفي الظلم عنه يتضمن كمـال عدله.

مثال ثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] فنفي العجز عنه يتضمن كمـال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: ٤٤] لأن العجز سببه إمـا الجهل بأسباب الإيجاد، وإمـا قصور القدرة عنه؛ فلكمـال علم الله تعالى وقدرته؛ لم يكن ليعجزَه شيء في السموات ولا في الأرض.

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمـال[1].

القاعدة الرابعة:

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمـال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها؛ ظهر من كمـال الموصوف بها ما هو أكثر.

ولهذا كانت الصفات الثبوتية[2] التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات

---

(١) (مضمون القاعدة)

* أن ركني التوحيد في الأسمـاء والصفات همـا الإثبات والنفي، وأن الأصل في النفي الإجمـال ولا يذكر مفصلًا إلا لضرورة، وأن يتضمن النفي كمـال الضد.

* أن الشعر الذي يستدل به في الأسمـاء والصفات، إمـا أن يكون شعرًا جاهليًّا فهم فصحاء العرب، وإمـا شعراء الإسلام كابن رواحة رضي الله عنه وحسان وغيرهمـا رضي الله عنهمـا، وإمـا شعراء في صدر الإسلام ولم يختلط شعرهم بلغة العجم، فهذا ممـا يحتج بشعره.

وأمـا شعراء اختلط شعرهم بشعر غيرهم من الفرس والعجم والبربر والبرامكة؛ فهؤلاء لا يحتج بهم، كالأخطل، والمتنبي، وغيرهمـا.

(٢) الصفة متى مـا قامت بالموصوف لزمها أربعة أمور:

السلبية، كما هو معلوم.

أما الصفات السلبية؛ فلم تذكر غالبًا إلا في الأحوال التالية:

الأولى: بيان عموم كماله كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

الثانية: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم: ٩١- ٩٢].

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: ٣٨] وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [1] [ق: ٣٨].

القاعدة الخامسة:

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين[2]: ذاتية وفعلية:

---

١. أمران لفظيان: إما ثبوتي وهو أن يشتق للموصوف منها اسم، وإما سلبي: وهو أن يمتنع الاشتقاق لغيره.

٢. أمران معنويان: ثبوتي وهو أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه، وسلبي ألَّا يعود حكمها إلى غيره ولا يكون خبرًا عنه. «البدائع» (١/ ١٦٦).

(١) (مضمون القاعدة)

* ظهور كمال الموصوف يتنوع بتنوع دلالة الصفات الثبوتية.

* تعدد الصفات الثبوتية ردًّا على أهل البدع.

* لا يلزم من تعدد الصفات الثبوتية تعدد الذات.

* شرط ثبوت الصفات الكمالية الثبوتية هو الكتاب والسنة الصحيحة.

(٢) قال المقريزي: من أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية؛ علم أنه

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، ومنها الصفات الخبرية، كالوجه، واليدين، والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا(١).

لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه.. ولا فرق أحدٌ منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل إنما أثبتوا له صفات أزلية. «الخطط والآثار» (٢/ ٣٥٦).

وقال الشهرستاني: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة.... ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سَوْقًا واحدًا. «الملل والنحل» (١/ ٩٢).

* أما ما جاء عن تقسيمها؛ فهو للمتأخرين عن السلف كالبيهقي والأصبهاني وغيرهم.

والمؤلف رحمه الله ذكر في شرحه المفرغ من الأشرطة نحوًا من هذا الكلام الذي عليه المقريزي، ثم ذكر إنه جيء بهذا التقسيم؛ ردًّا على أهل البدع، وليس لهذا التقسيم دليل!

تنبيه: لفظ السلف هم أصحاب القرون المفضلة الثلاثة، لم يرد عنهم هذا التقسيم.

(١) والصفات الفعلية هي ذاتية من جهة اتصاف الرب عز وجل بها أزلًا وأبدًا؛ فلم تحدث له صفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ بل هي صفاته لم يزل متصفًا بها ماضيًا ومستقبلًا.

قال الدارمي: ولن يدخل الإيمانُ قلب رجل حتى يعلم أن الله لم يزل إلهًا واحدًا بجميع أسمائه وجميع صفاته لم يحدث له منها شيء، كما لم تزل وحدانيته. رد الإمام الدارمي على بشر المريسي ضمن «عقائد السلف» ص (٣٧٠).

قال ابن أبي العز: ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاته صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده... «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٩٦).

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا. وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى؛ فإنها تابعة لحكمته، وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها؛ لكننا نعلم علم اليقين أنه - سبحانه - لا يشاء شيئًا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ (١) [الإنسان: ٣٠].

قال: وصفاته قديمة ليس ضروريًا ولا نظريًا بلا نزاع بين الأئمة.

نقل المرداوي الاتفاق على ذلك بين الأئمة كما في التحبير (١/ ٢٣٦).

وقال السفاريني: فسائر الصفات الذاتية.. والخبرية.. وسائر صفات الأفعال من الاستواء والنزول والإتيان والمجيء..... قديمة لله أي: هي صفات قديمة عند سلف الأمة وأئمة الإسلام لله ذي الجلال والإكرام. «لوامع الأنوار» (١/ ٢٥٧).

قال خليل هراس: صفات فعلية تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت، وأن تحدث بمشيئته وقدرته، آحاد تلك الصفات من الأفعال، وإن كان هو لم يزل موصوفًا بها بمعنى أن نوعها قديم وأفرادها حادثة، فهو سبحانه لم يزل فعالًا لما يريد... «شرح العقيدة الواسطية» ص (٨٨).

(١) (مضمون القاعدة)

* عدم ورود هذا التفريق في الكتاب والسنة وآثار السلف، وإنما جاء عند المتأخرين.

* لا يحكم على هذا التقسيم بالبدعة؛ لأنه غير مخالف للشرع ولا لفهم السلف بل هو موافق لهم.

* لا فرق بين صفات الذات وصفات الفعل من كون الله موصوفًا بها أزلاً.

* أن هذا التقسيم يحتاج إليه عند الحاجة، وإلا فتسرد الصفات سردًا دون تفريق كفعل السلف.

القاعدة السادسة:

يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل، والثاني: التكييف.

فأما التمثيل[١]: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل[٢] بدليل السمع والعقل.

أما السمع؛ فمنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ

---

* أن هذا التقسيم يزاد عليه، تقسيم آخر وهو صفات ذات، وصفات فعل وصفات إخبار: وهي الصفات الخبرية، وصفات معنوية، وتنزيه، مما يدل على أن هذا التقسيم ليس بمسلم.

* أن الله عز وجل كان وكانت صفاته معه، فما تعلق منها بالذات؛ فلا ينفك عنه كالعلم والحياة والقدرة وغيرها، وما يتعلق منها بالفعل؛ فهي تحدث عند وجود سببها بمشيئته واختياره.

* ولا يشكل علينا صفة الاستواء على العرش؛ لأنها كانت بعد أن لم تكن، وكذا النزول إلى السماء الدنيا، وكذا الاستواء إلى السماء وغيرها.

فهذا معناه: أن الله اتصف بها أزلًا وفعلها عند وجود سببها، فكذا الاستواء على العرش اتصف به أزلًا وفعله عند خلق العرش.

* تركه سبحانه الفعل لعدم وجود سبب ذلك الفعل كمال، وفعله لذلك الفعل عند وجود سبب الفعل كمال، وهكذا تنزل أفعاله المذكورة آنفًا. والله أعلم.

(١) فالتمثيل: هو نزعة يهودية الأصل، قال شيخ الإسلام: اليهود كثيرًا ما يعدلون الخالق بالمخلوق ويمثلونه به حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها وهي من صفات خلقه. ا.هـ. «الفتاوى» (١٠/ ٥٥).

(٢) - قال شيخ الإسلام: فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم متفقون على تنزيه الله عن مماثلة الخلق، وعلى ذم المشبهة الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه. ا.هـ. «منهاج السنة» (٢/ ٥٢٢).

كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما العقل؛ فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينًا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات؛ لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلًا غير قوة الذرة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهًا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟! فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصًا(١).

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء، ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة، والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما(٢) بأن

---

(١) وذلك كقول الشاعر:

ألم ترى أن السَّيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

(٢) - وقد يفرق بينهما من جهة قلة الفاعل لا عن قلة الوجود.

قال شيخ الإسلام: وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق مثلًا للخالق وشبيهًا له؛ للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، فالخالق يجب وجوده وقدمه والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه بل يجب حدوثه وإمكانه. «شرح العقيدة الأصفهانية» ص (٩- ١٠).

التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات.

لكن التعبير بنفي التمثيل أولى؛ لموافقة القرآن(١): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وأما التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع؛ فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠] وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ

وقال السفاريني: واعلم أن قدماء المعتزلة كأبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم وأضرابهم ذهبوا إلى أن المماثلة هي المشاركة في أخص صفات النفس؛ فمماثلة زيد لعمرو عندهم مشاركته إياه في الناطقية فقط؛ لأنه أخص أوصاف الإنسان.

وذهب الماتريدية إلى أن المماثلة هي الاشتراك في الصفات النفسية كالحيوانية والناطقية، وقالوا: من لوازم الاشتراك في الصفة النفسية أمران:

(أ) الاشتراك فيما يجب ويجوز ويمتنع.

(ب) أن يسد كل منهما مسد الآخر وينوب الآخر منابه.

ثم قال: وينسب إلى أبي الحسن الأشعري أنه يشترط التساوي من كل وجه.

ويرد عليه ما أطبق عليه أهل اللغة أن قولهم: زيد مثل عمرو في الفقه؛ إذا كان يساويه فيه ويسد مسده، وإن اختلف في كثير من الأوصاف... «لوائح الأنوار»

(١) قال ابن تيمية: وذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ وكان أحب إلي من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح كما قد يعنى به معنى فاسد. «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٧).

وقال: أما التمثيل؛ فقد نطق الكتاب بنفيه عن الله في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾. «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٢٧).

وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٥٧).

مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦] ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولًا بما لا يمكننا الإحاطةُ به.

وأما العقل؛ فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه[1]، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله - عز وجل -؛ فوجب بطلان تكييفها.

وأيضًا فإننا نقول: أي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟ إن أي كيفية تقدرها في ذهنك، فالله أعظم وأجل من ذلك.

وأي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؛ فإنك ستكون كاذبًا فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك، وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقديرًا باللسان، أو تحريرًا بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك - رحمه الله تعالى - عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ أطرق رحمه الله برأسه حتى علاه الرحضاء (العرق) ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[2]، وروى عن شيخه ربيعة أيضًا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول[3]. وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان، وإذا كان الكيف غير معقول[4] ولم يرد به الشرع؛ فقد انتفى عنه

---

(١) وهذه طرق معرفة الشيء ذكرها ابن قدامة في «ذم التأويل» ص (٤١).

(٢) وأخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٩٨) والبيهقي (٢/ ١٥٠) في «الأسماء والصفات»، و«الاعتقاد» (٥٦)، والصابوني في «عقيدة السلف» (١٧) وغيرهم.

(٣) أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٩٨) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٠٨) والذهبي في «العلو» (٩٨) وإسناده صحيح.

(٤) قال ابن القيم: مراد السلف بقولهم: (بلا كيف) هو نفي للتأويل، فإن التكييف الذي يزعمه أهل التأويل، فإنهم هم الذي يثبتون كيفية تخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير:

الدليلان العقلي والشرعي؛ فوجب الكف عنه[1].

فالحذرَ الحذرَ من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك؛ فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه مَعاذُك، وافعل ما أمرك به؛ فإنه طبيبك[2]، قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ

أ: نفي الحقيقة.

ب: إثبات التكييف بالتأويل.

جـ: تعطيل الرب عز وجل عن صفته.

وأما أهل الإثبات؛ فليس أحد منهم يكييف ما أثبته الله تعالى لنفسه.

«اجتماع الجيوش الإسلامية» ص (٨٨).

(١) وقد نهج السلف في عدم الخوض في الكيفية ويمرون آيات الصفات بلا كيف ومن ذلك: قال الإمام الترمذي في «سننه» (١/ ١٢٨): وقد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن به ولا نتوهم ولا نقول كيف؟ هكذا روي عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها كما جاءت بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وقال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون كيف. «شرح الطحاوية» (١/ ٢٦٢).

قال إسحاق بن راهويه: إذا قال كما قال الله يد وسمع وبصر ولا يقول كيف.. لا يكون تشبيهًا. «سنن الترمذي» (٢/ ٤٢).

قال الآجري: وأما أهل الحق فيقولون به واجب بلا كيف. «الشريعة» ص (٣٠٦).

(٢) قد صح أن اسم الطبيب اسم من أسماء الله عز وجل، والأدلة عليه:

١. حديث أبي رمثة، قال: فإني طبيب، فقال النبي ﷺ: «أنت رفيق والله الطبيب» رواه أحمد في «المسند» (١٧١٠) شاكر، وأبو داود في «سننه» (٤٢٠٨) والنسائي (٨/ ٥٣) والدارمي (٢/ ١٩٨) وغيرهم. وصححه شيخنا مقبل رحمه الله تعالى في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٦/ ٣٥٢).

إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾[1] [فصلت: ٣٦].

القاعدة السابعة:

صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته[2]، قال الإمام أحمد

---

٢. حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: اكشف البأس رب الناس أنت الطبيب وأنت الشافي. أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٠٨) ورجاله رجال الصحيح.

(١) (مضمون القاعدة)

* من تمام الإيمان بالأسماء والصفات ترك التكييف والتمثيل.

* نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق من كل وجه.

* ليس معنى نفي التكييف هو أن ليس للصفات كيفية بل لها كيفية وكنهها مجهول، كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، أي: له كيفية، والكيف مجهول، أي: كنهها.

* آثار السلف تزخر بمثل هذا الأصل الأصيل، عدم التعرض لتكييف.

* لا يجوز مشابهة الخالق بالمخلوق؛ فهذا يجعل الكامل ناقصًا.

* الالتجاء والاعتصام بالله عز وجل عند وجود شبهات أهل التعطيل؛ فإنه سبحانه طبيبنا.

* تحريم الخوض في مماثلة الخالق بالمخلوق، أو تكييف صفات الباري عز وجل بأي كيفية.

(٢) تقدم الكلام عليها في القاعدة الخامسة من قواعد الأسماء، ونذكر بعض الآثار هنا منها:

* قال الإمام السجزي: وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفية ولا يجوز أن يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه رسوله. «الرد على من أنكر الحرف» ص (٢١).

* وقال الإمام ابن منده: وأسماؤه وصفاته توقيفية. «التوحيد» لابن منده (٢/ ١٣٥).

* قال الإمام ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة بالكتاب والسنة والإيمان بها على الحقيقة لا على المجاز. «التمهيد» (٧/ ١٤٥) و«الفتاوى» (٥/ ٨٧).

رحمه الله تعالى: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث. (انظر القاعدة الخامسة في الأسماء).

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة كالعزة، والقوة، والرحمة، والبطش، والوجه، واليدين ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك (انظر القاعدة الثالثة في الأسماء).

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب:

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

---

* قال ابن تيمية: ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه. «الفتاوى» (٥/ ٢٦).

* قال الإمام ابن رجب رحمه الله تعالى: والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصًا الإمام أحمد ولا خوض في معانيها، ولا ضرب مثل من الأمثال لها، وإن كان بعض من كان قريبًا من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئًا من ذلك اتباعًا لطريقة مقاتل؛ فلا يقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ونحوهم. «فضل علم السلف على علم الخلف». ص(٢٢).

* وقال السفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ١٢٤).

لكنها في الحق توقيفية لنا بذا أدلة وفية

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا إلى السمـاء الدنيا**». الحديث[(١)].

وقول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢].

وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [السجدة: ٢٢].

---

(١) قد تقدم أنه في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى:

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته، هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السنة[1]؛ وجب إثباته، وما

---

(١) قول الشيخ رحمه الله: وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم يقيدها بالصحيحة وهو قيد مهم جدًّا.

قال ابن منده في كتاب «التوحيد» (٢/ ١٣٥): وأهل السنة والجماعة لا يثبتون لله إلا ما أثبته لنفسه في كتابه أو صح عن رسوله ﷺ.

وكذا ذكر هذا الشرط عبدالقاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص (٣٣٧) فقال: إن مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها إما بالقرآن أو بالسنة الصحيحة.

وقد أكد هذا الشرط الإمام ابن خزيمة في كتابه التوحيد مرارًا في تبويباته على الصفات.

* ولبيان أهمية هذا الشرط نبين بعض الأحاديث التي ذكرت فيها بعض الأسماء المتضمنة صفات، فبعدم ثبوتها لا نستطيع أن نثبت ذلك الاسم أو الصفة ما لم تثبت بطريق آخر، أو بحديث آخر.

١ . حديث جابر رضي الله عنه وفيه: «وأشهد أنك فرد أحد صمد...»

ضعيف في سنده علل:

أ: محمد بن يزيد الرفاعي - أجمعوا على ضعفه. ب: الكلبي: كذاب.

٢ . حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «إن الله عفو يحب العفو، وليعفوا وليصفحوا».

ضعيف جدًّا في سنده أبو ماجدة: منكر الحديث.

ورد نفيه فيهما؛ وجب نفيه، مع إثبات كمال ضده.

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما[١]، وجب التوقف في لفظه؛ فلا يثبت ولا ينفى؛ لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.

وأما معناه فيفصل فيه، فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أريد به معنى لا يليق بالله عز وجل؛ وجب رده.

فمما ورد إثباته لله تعالى:

كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام.

ومنه كل صفة دل عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء

- وهكذا جمع غفير من الأحاديث غير الثابتة، فيتنبه لهذا الشرط المهم في باب الأسماء وباب الصفات؛ فالصفات تؤخذ من الأسماء والأفعال. والله أعلم.

(١) الألفاظ نوعان:

لفظ ورد في الكتاب أو السنة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه فهمنا معناه، أو لم نفهم، ولأن الرسول لا يقول إلا حقًّا، والأمة لا تجتمع على ضلالة.

لفظ لم يرد به دليل شرعي.. فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك. «الفتاوى» (٥/ ٢٩٨ - ٢٩٩).

أسباب ترك هذه الألفاظ المجملة:

١) أنها ألفاظ مبتدعة شرعًا لم ترد في الكتاب والسنة.

٢) لاشتمال معناها على ما يخالف الكتاب والسنة.

٣) لما فيها من التباس الحق بالباطل.

٤) عدم استعمال السلف لها إثباتًا ولا نفيًا.

٥) لما فيها من التغرير بالناس فهي سبيل لاعتقاد الباطل والقول به.

انظر: «القواعد للبريكان» ص (١٩٨).

الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها فضلًا عن أفرادها ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبراهيم: ٢٧].

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها.

ومنه الكلام، والمشيئة، والإرادة بقسميها: الكوني، والشرعي[١].

فالكونية بمعنى المشيئة، والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها.

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك.

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة)[٢] فلو سأل سائل هل نثبت لله تعالى جهة؟

---

(١) الإرادة والأمر والقضاء والحكم والكتابة والإذن والجعل والكلمات ينقسم إلى كوني متعلق بخلقه وإلى ديني متعلق بأمره.

والفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية:

أن الكونية من جهة الوقوع أنها واقعة لا محالة، والشرعية قد تقع وقد لا تقع.

وأن الكونية من جهة الحب والرضا، فإن منها ما يحبه ويرضاه، ومنها ما لا يحبه ولا يرضاه، والشرعية لا تكون إلا فيما أحبه ورضيه.

تنبيه: المشيئة لا تنقسم إلى قسمين قط، وهذا هو مذهب السلف رحمهم الله جميعًا، وذلك أن الأمر الكوني وكل ما كان كونيًا؛ فهو بمعنى المشيئة، فما شاءه كان وما لم يشأه لم يكن. «شرح الطحاوية» (١/ ٧٩) «معارج القبول» (١/ ٢٣٠).

(٢) وتطلق لفظ الجهة في اللغة: على الموضع الذي تتوجه وتقصده.

وعند المتكلمين: جهة كل شيء ما له من الغاية المحدودة.

«لسان العرب» (١٣/ ٥٥٦) «المبين» للآمدي ص (٩٨).

قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتًا ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء.

وأما معناه، فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول: باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة، والعقل والفطرة، والإجماع.

والثاني: باطل أيضًا؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث: حق؛ لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل.

فأما السمع؛ فمنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ١٥٥﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ٧﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ٨٠﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن؛ فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة؛ لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم والرد إليه عند التنازع.

والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم المأمور به في القرآن؟

وأين الإيمـان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أمر الله به في القرآن؟

وأين الإيمـان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل مـا جاء في سنته؟

ولقد قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأمـا العقل فنقول: إن تفصيل القول فيمـا يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل؛ فوجب الرجوع فيه إلى مـا جاء في الكتاب والسنة[١].

---

(١) (مضمون القاعدة)

* أن مـا ثبت من الأسمـاء والصفات في السنة التي لم تصح ليس معتبرًا به، ولا يسمى به ربنا ولا يوصف به سبحانه، فالعمدة صحة السند.

* تحريم استعمـال الألفاظ المجملة حتى يفصل فيها، فيثبت المعنى الحق منها، ويرد الباطل منها، والحكم على اللفظ بالبدعية؛ لعدم وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة والسلف.

* وجود الألفاظ المجملة سبب في اختلاف أكثر العقلاء، وتفرق القلوب والوقوع بالضلال.

* سبب وجود الألفاظ المجملة هو علم الكلام الذي ذمه السلف.

* لا يحتاج إليها إلا في باب المناظرات والبحث ومحاجة القوم بمـا عندهم.

* أصبح اللفظ المجمل ديدن أهل البدع في مغالطاتهم، فيعبرون بالألفاظ المجملة الموهمة الحق، وباطنه باطل.

* ومن هذه الألفاظ المجملة: الجسم، التركيب، الحيز، الحركة، وغيرها.

القاعدة الثانية:

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف[1]، لاسيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع؛ فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ

---

(١) التحريف نزعة يهودية الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ ثم تبعتهم من هذه الأمة الرافضة؛ فهم أشبه بهم القُذَّة وهي منتقدة كما في اقتضاء الصراط المستقيم وفيها شبههم بالقُذَّة، والجهمية فإنهم سلكوا مسلك إخوانهم اليهود فلم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن؛ فحرفوا معانيَها وسطوا عليه، وفتحوا باب التأويل لكل ملحدٍ يكيد للدين. «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٥).

التحريف: من الحرف (ح ر ف) أصل في: الطرف والجانب.

قال أبوعبيدة: يحرفون: يقلبون ويغيرون ويزيلون. «مجاز القرآن» ص(١٢٩ و١٥٨).

وقال الأزهري: وقال الليث: التحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها وهي قريبة الشِّبْه كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه. «تهذيب اللغة» (٥/ ١٤).

أنواع التحريف: وهو نوعان:

تحريف لفظي.

تحريف معنوي.

واللفظي يقسم إلى:

تحريف بزيادة وبنقصان، وبحركة إعرابية وبغير إعرابية.

والمعنوي: هو صرف اللفظ إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ. «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٥) و«المختصر» (٢/ ٣٣٣).

عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥] وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣]، وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان؛ فقال: ﴿۞أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥] وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ الآية [النساء: ٤٦].

وأما العقل؛ فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين؛ فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة[1].

---

(١) (مضمون القاعدة)

* ترك التعرض للتحريف في الأسماء والصفات، وحملها على ظاهرها.

* أن التحريف نزعة يهودية.

* ذم السلف للتحريف لفظًا ومعنى.

* تواري أهل التحريف تحت لباس التأويل.

* عودة أهل التأويل من أهل الكلام عن كلامهم إلى مذهب السلف، وذلك بعد معرفتهم بمذهبهم الخاطئ وما هم عليه من الباطل - كالجويني - والرازي وغيرهم.

القاعدة الثالثة:

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك: السمع والعقل.

أما السمع، فمنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣﴾ [الزخرف: ٣] وقوله جل ذكره: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾ [النحل: ٤٤].

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فَهْمِهِ؛ ليتذكر الإنسان بما فهمه منه، وكون القرآن عربيًّا[1] ليعقله من يفهم العربية.

---

(١) اختلف العلماء في هذه المسألة وهي: هل في القرآن ألفاظ بغير العربية؟

- فذهب الجمهور إلى منع ذلك وأن القرآن ليس فيه عجمة، بل هو عربي، ومن هؤلاء الإمام الشافعي وابن جرير وابن العربي وابن فارس وغيرهم، وذهب بعضهم إلى إثبات أن في القرآن كلمات أعجمية مثل، السندس، وقسطاس، فردوس و اليم، والطور، وغيرها كثير. وهذا يدل على وجود كلمات غير عربية، فيكون قوله تعالى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ تغليبًا.

والصواب في هذه المسألة، ما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: والصواب عندي من ذلك مذهب فيه تصديق القولين جميعًا وذلك أن هذه الحروف، مثل، طه، وقسورة، والإستبرق... إلخ أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء؛ إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها؛ فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فمن قال: إنها عربية؛ فهو صادق، ومن قال: أعجمية؛ فهو صادق.

وأشار الشاطبي إلى نحو ما أشار إليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد ذكرت المسألة بأوسع من

يدل على أن معناه معلوم[1]، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل؛ فلأن من المحال أن ينزل الله تعالى كتابًا أو يتكلم رسوله صلى الله عليه وسلم بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ

هذا في تحقيقي على كتاب الرسالة للشافعي رحمه الله، يسر الله بطبعها.

راجع: «الرسالة» ص (٥٠) و«مجاز القرآن» (١/ ١٧) و«البرهان» (١/ ٢٤٩) و«الفتاوى» (٣٢/ ٢٥٥) و«الموافقات» (٢/ ١٠٢) و«شرح مختصر الروضة» (٢/ ٣٢) «تفسير الطبري» (١/ ٨) «أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ١٦٥٢) «الاتقان» (١/ ١٣٦).

(١) قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴿١٧﴾﴾ فعلى هذا هل في القرآن ما لا يفهم معناه؟

قال القرافي: والظاهر أن خلافهم فيما له معنى ولا نفهمه، أما ما لا معنى له أصلًا فمنعه محل وفاق.

وقال الفتوحي: وما قاله ظاهر؛ لأنه لا يخالف فيه إلا جاهل أو معاند؛ لأن ما لا معنى له هذيان، لا يليق أن يتكلم به عاقل، فكيف بالباري سبحانه وتعالى. «شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٤٣).

فهل في القرآن ما لا نفهمه وإن كان له معنى؟

يقال: نعم يصح هذا نسبيًا، من حيث تفاضل الناس بين الإدراك والفهم.

قال الإمام الشافعي: ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى يكون فيها من يعرفه. «الرسالة» للشافعي ص (٤٢) و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٤٣ و ١٤٤).

فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود: ١].

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

وبهذا علم بطلان مذهب المفوضة[1]، الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات،

(١) مذهب المفوضة ظهر في مطلع القرن الرابع وتعززت مقالة التفويض في النصف الأخير من القرن الخامس بسبب انحياز علم من أعلام المتكلمين وهو الجويني. راجع «المقالات» للأشعري (١/ ٨٨) و«الفرق بين الفرق» ص (٢٥١).

* دعوى بلا دليل:

أن مذهب السلف هو التفويض: هذا قول باطل، بل مذهب السلف الإثبات مع نفي المماثلة، والنفي مع التنزيه، إثباتًا للألفاظ والمعاني.

وعبارات السلف تدور على:

١. الإمرار، كقولهم: أمروها كما جاء بلا كيف.

٢. نفي المعنى المبتدع، كقول الإمام أحمد: بلا كيف ولا معنى، والسياق في الرد على الجهمية.

٣. نفي تفسير النصوص كنهي عن السؤال بالكيف: كيف الاستواء؟ كيف النزول؟ وهكذا.

٤. السكوت وهو مقيد:

(١) بعد التصديق بالنص والإفتاء بما دل عليه الدليل كقولهم: نصدق بها ونسكت.

(٢) وسكوت عما لا علم للإنسان به وهو أمر مطلوب من كل إنسان: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾.

* أسباب وجود مذهب التفويض:

(أ): الفهم الخاطئ لمذهب السلف.

(ب): الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية.

(جـ): دعوى الخوف على عقائد العوام.

ويدعون أن هذا مذهب السلف، والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالًا أحيانًا وتفصيلًا أحيانًا، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ «**العقل والنقل**» ص (١١٦) جـ (١) المطبوع على هامش «**منهاج السنة**»:

وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحضَّنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟

إلى أن قال ص (١١٨): وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه. بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه.

وقال: ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدىً وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم.

ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلًا عن أن يبينوا مرادهم.

(ء): الجهل بمعاني الشرع وعدم العلم بالأحكام.

(هـ): الخروج من الخلاف، والخلاف شر. «العقل والنقل» (١٦/ ١٥) و«الفتاوى» (٦/ ٣٩٨) و«الفتوى الحموية» ص (٥٣٩).

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. ا.هـ.

كلام الشيخ وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم[١].

---

(١) (مضمون القاعدة)

* عمل السلف في الصفات الإمرار على الظاهر دون التعرض للكيف.
* إثبات اللفظ والمعنى وترك السؤال عن الكيف.
* خطاب الوحي لهذه الأمة باللسان العربي الذي يفهمونه.
* خفاء بعض المعاني عن بعض الناس لا يمنع علم الآخرين بها.
* ليس في القرآن ما لا معنى له.
* دعوى باطلة أن مذهب السلف هو التفويض.
* أشر أنواع التفويض: الرافضة المفوضة؛ فهم أشر من المجوس.

قال عبدالقاهر البغدادي: وهذه الفرقة شر من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان ثم إن الشيطان خلق الشرور، وشر من النصارى الذين سموا عيسى عليه السلام مدبرًا ثانيًا، فمن عد الروافض من فرق الإسلام؛ فهو بمنزلة من عد المجوس والنصارى من فرق الإسلام. ا.هـ. «الفرق بين الفرق» ص (٢١٥).

* أن مذهب التفويض هو تعطيل للشرائع.
* تعدد أنواع التفويض:

قال ابن تيمية: منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها.

ومنهم من يقول: تجري على ظاهرها وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله؛ فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلًا يخالف ظاهرها. «الفتوى الحموية» ص (٥٣٩).

* نقل كلام أئمة أهل الشأن في تفنيد شبه أهل الباطل.

القاعدة الرابعة:

ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام.

فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق. وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه.

فلفظ (القرية)، مثلًا يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

ومن الثاني قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١].

وتقول: صنعت هذا بيدي، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق؛ فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق؛ فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس.

ونقول: ما عندك إلا زيد، وما زيد إلا عندك، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فغير المعنى به.

إذا تقرر هذا؛ فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقًّا يليق بالله - عز وجل - وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبد البر فقال: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن الكريم والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة[(١)] ا.هـ.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «**إبطال التأويل**»: لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة ا.هـ. نقل ذلك عن ابن عبدالبر والقاضي، شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧-٨٩ جـ٥) من «**مجموع الفتاوى**» لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطل؛ لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده.

وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، **وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم**؛ فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله وهو: التشبيه[(٢)]، وأبقوا دلالتها على ذلك.

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٤٥) و«الفتاوى» (٥/ ٨٣).

(٢) والتعبير بالتمثيل بدلًا من التشبيه أولى لأمور:

١. لأنه تعبير القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وهؤلاء هم المشبهة[١]، ومذهبهم باطل محرم من عدة أوجه:

---

٢. لفظ التشبيه يوهم معنى فاسدًا؛ لأنه عند بعض الناس يعني إثبات الصفات هو التشبيه.

٣. لفظ التشبيه نفيه على الإطلاق غير صحيح؛ لأن ما من شيئين من الأعيان إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه والاشتراك نوع تشبيه. «نقض التأسيس» (١/ ١٠٩) و«منهاج السنة» (١/ ٢٣٢).

(١) يقول التهانوي: المشبهة على صيغة اسم الفاعل من التشبيه، وهو يطلق على فرقة من كبار الفرق الإسلامية، شبهوا الله بالمخلوقات، ومثلوه بالحوادث، ولأجل ذلك جعلناهم فرقة واحدة قائلة بالتشبيه وإن اختلفوا في الطريقة. كشف اصطلاح الفنون.

المشبهة هم على قسمين:

الأول: قسم شبهوا الخالق بالمخلوقات، كما فعلت فرق المشبهة، كالهشامية: أتباع هشام بن الحكم، والجواليقية أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والجواربية أتباع داود الجواربي، والحائطية أتباع أحمد بن حايط، والمغيرية أتباع المغيرة بن سعد العجلي.. إلخ.

مقالات هذه الفرق في التشبيه:

قول الهشامية: أن الله لحم ودم.

قول الجواليقية: أن الله على صورة إنسان.

قال الجواربية: أن الله كالإنسان إلا في اللحية والفرج.

قال الحائطية: شبهوا عيسى بربه وأنه يحاسب الناس.

قال المغيرية: أن الله ذو أعضاء وأن أعضاءه على صورة حرف الهجاء.

الثاني: وقسم شبهوا المخلوق بالخالق، كفعل بعض الصوفية الغلاة، الذين أوصلوا بعض مشائخهم لدرجة الألوهية، وكذا النصارى في المسيح عليه السلام، وكذا السبية في علي رضي الله عنه، وكذا الرافضة في أئمتهم.

«الفرق بين الفرق» (٢١٤) و«الملل والنحل» (١/ ١٨٨) و«منهاج السنة» (٢/ ٥٩٨) و«الفتاوى» (٣/ ١٨٦) (٤/ ١٣٨) (٦/ ٣٥) (١٢/ ٢٦٤) «مقالات الأشعري» (١/ ١٠٩)

الأول: أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها؛ فيكون باطلًا.

فإن قال المشبه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله؛ فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤] وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢] وكلامه - تعالى - كله حق يصدق بعضه بعضًا، ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه الذوات؟

فسيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما؛ فقد تناقض!

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟ فسيقول: بلى! فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا، لا يليق بالله وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل

«الفصل» (٢/ ٢٦٩).

التعطيل سواء كان تعطيلهم عامًّا في الأسماء والصفات، أم خاصًّا فيهما، أو في أحدهما[1]، فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابًا كثيرًا، وسمَّوا ذلك تأويلًا، وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

---

(١) - التعطيل هو التفريغ، وعطل الدار أخلاها، والعين والطاء واللام، أصل صحيح واحد يدل على خلو وفراغ. «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٣٥١).

والتعطيل ينقسم إلى قسمين:

١. تعطيل محض.

قال ابن تيمية: وأهل التعطيل هم الملاحدة الدهرية الطبائعية الذين ينكرون ما سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويحسونه وهو وجود الأفلاك وما فيها.

«العقل والنقل» (٥/ ١٦٨) و«الفتاوى» (٥/ ٣٥٥).

وقال ابن القيم: وأهل التعطيل المحض، عطلوا الشرائع وعطلوا المصنوع عن الصانع وعطلوا الصانع عن صفات الكمال، وعطلوا العالم عن الحق الذي خلق له وبه، فعطلوه عن مبدئه ومعاده وعن فاعله وغايته. «إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٦٨).

٢. تعطيل جزئي وفيه طوائف أربع:

أ- الأشاعرة: ومن ضاهاهم من الماتريدية وطريقتهم أنهم أثبتوا الأسماء وسبع صفات ليس في الحقيقة هو إثبات وهي مجموعة بقولهم:

حياة وعلم وقدرة وإرادة كلام وإبصار وسمع مع البقا.

ب- المعتزلة: ومن تبعهم من أهل الكلام وهم أثبتوا الأسماء مجازًا دون الصفات.

جـ - غلاة الجهمية والقرامطة والباطنية: ينكرون الأسماء والصفات، ولا يصفون إلا بالنفي المجرد عن الإثبات، فيقولون: الله هو الموجود المطلق بشرط الإطلاق.

د - غلاة الغلاة من الفلاسفة وغيرهم: ينكرون في حق الله الإثبات والنفي فنفوا عنه الوجود والعدم.

أحدها: أنه جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الوجه الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم عن ظاهره، والله - تعالى - خاطب الناس بلسان عربي مبين؛ ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي صلى الله عليه وسلم خاطبهم بأفصح لسان البشر؛ فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي؛ غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله عز وجل.

الوجه الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه، قول على الله بلا علم وهو محرم؛ لقوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣] ولقوله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالصارف لكلام الله - تعالى - ورسوله عن ظاهره[1] إلى معنى يخالفه قد قفا

---

(١) ضوابط الخروج عن ظاهر النص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرسالة المدنية»: إذا وصف الله نفسه بصفة أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم أو وصفه بها المؤمنون الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلاله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر ومجاز يخالف الحقيقة لا بد من أربع أشياء:

١. أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاءوا باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد منه خلاف لسان العرب أو خلاف الألسنة كلها فلا بد أن يؤدي ذلك المعنى المجازي مما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى ناسخ له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

....

٢ . أن يكون دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة وفي معنى بطريق المجاز؛ لم يجز حمله على المجاز بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء.

ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة؛ فلا بد من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف، وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة؛ فلا بد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

٣. أنه لا بد أن يَسْلم ذلك الدليل الصارف عن معارض، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة؛ امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل؛ لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرًا؛ فلا بد من الترجيح.

٤ . أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته؛ فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته وإنما أراد مجازه، سواءٌ عينه أو لم يعينه لاسيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم دون عمل الجوارح؛ فإنه سبحانه جعل القرآن نورًا وهدى وبيانًا للناس وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسول ليبين للناس ما نزل إليهم وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علمًا وأفصحهم للأمة وأبينهم للسنة؛ فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلًا يمنع من حمله على ظاهره، إما بأن يكون عقليًا ظاهرًا مثل قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ وكذلك قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يعلم المستمع أن المراد أن الخالق لا يدخل في هذا العموم، أو سمعيًا ظاهرًا مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعضها الظواهر، ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد الناس سواء كان سمعيًا أو عقليًا... ا.هـ. «عقائد السلف» ص (٥٨١-٥٨٢).

٥ . أن كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم خالٍ من المجاز.

انظر: «مختصر الصواعق المرسلة».

ما ليس له به علم وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله - تعالى - ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام.

وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قول بلا علم؛ فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟!

مثال ذلك: قوله - تعالى - لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] فإذا صرف الكلام عن ظاهره، وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين وإنما أراد كذا وكذا قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟! وما دليلك على ما أثبت؟! فإن أتى بدليل - وأنى له ذلك - وإلا كان قائلًا على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلًا؛ لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل:

هل أنت أعلم بالله من نفسه؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟ فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم كلامًا أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟

فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تظن أن الله - سبحانه وتعالى - أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فسيقول: لا.

وذكر في «بدائع الفوائد» أن من ادعى صرف اللفظ عن ظاهره إلى مجازه؛ لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات، ثم ذكرها. تراجع من المصدر المشار إليه (٤/ ٢٠٥).

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة فيقال له:

هل أنت أعلم بالله من رسوله صلى الله عليه وسلم؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحق صدق وحق؟ فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصح كلامًا، وأبين من رسول الله صلى الله عليه؟ فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك؛ فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله - تعالى - لنفسه، وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟ وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك، وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟

وماذا يضيرك إذا أثبت لله - تعالى - ما أثبته لنفسه في كتابه، أو سنة نبيه على الوجه اللائق به، فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتًا ونفيًا؟

أليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٦٥﴾ [القصص: ٦٥].

أوليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها، وتعيين معنى آخر مخاطرة منك؟! فلعل المراد يكون - على تقدير جواز صرفها - غير ما صرفتها إليه[1].

---

(١) - السلف كلامهم في ذم الجدال والمناظرة معلوم إلا للمصلحة.

الأسس في إبطال كلام الخصم:

١. تضعيف استدلالات الخصم.

٢. معرفة مواضع الوهم عند الخصم.

٣. ضرب حججه بعضها ببعض.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم باطلة؛ وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

فمن هذه اللوازم:

أولًا: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله - تعالى - بخلقه، وتشبيه الله - تعالى - بخلقه كفر؛ لأنه تكذيب لقوله - تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال نعيم بن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري - رحمهما الله -: من شبه الله بخلقه؛ فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه؛ فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.[1] ا.هـ.

ومن المعلوم أن مِن أبطلِ الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيهًا وكفرًا أو موهمًا لذلك.

ثانيًا: أن كتاب الله - تعالى - الذي أنزله تبيانًا لكل شيء، وهدى للناس، وشفاءً لما في الصدور، ونورًا مبينًا، وفرقانًا بين الحق والباطل؛ لم يبين الله - تعالى - فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكلًا إلى عقولهم، ويثبتون لله ما يشاءون، وينكرون ما لا يريدون. وهذا ظاهر البطلان.

ثالثًا: أن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات أو يمتنع عليه أو

---

٤. أن يلزمه بقوله. «آداب البحث والمناظرة».

(١) الأثر صحيح، أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم (٩٣٦) وذكره ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٢٦) و(٥/ ١١٠) و(١١/ ٤٨٢) وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٣٧)، والذهبي في «العلو»، وصححه العلامة الألباني في «مختصر العلو» ص (١٨٤).

يجوز؛ إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله - تعالى - وسموه تأويلًا.

وحينئذٍ إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة، وكلا الأمرين باطل!

رابعًا: أن كلام الله ورسوله ليس مرجعًا للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلههم الذي معرفتهم به من أهل ما جاءت به الشرائع بل هو زبدة الرسالات، وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة وما خالفها.

فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلًا، أو التحريف الذي يسمونه تأويلًا، إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامسًا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله، فيقال في قوله - تعالى -: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] إنه لا يجيء، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»[١]: إنه لا ينزل؛ لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه، ونفي ما أثبته الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره؛ لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طَرَدَ قاعدته في جميع الصفات، أو تعدى إلى الأسماء - أيضًا -.

ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض، كالأشعرية والماتريدية: أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه كما هو ثابت بالدليل السمعي.

---

(١) حديث أبي هريرة متفق عليه، وقد تواتر هذا الحديث عن جمع من الصحابة.

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع؛ فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٢٥٣﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما العقل؛ فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة.

ونفوا الرحمة؛ لأنها تستلزم لين الراحم ورقته للمرحوم، وهذا محال في حق الله تعالى.

وأوَّلوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل؛ ففسروا الرحيم بالمنعم أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعًا من أدلة الإرادة. فقد وردت بالاسم مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة: ٣] والصفة مثل: ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۖ﴾ [الكهف: ٥٨] والفعل مثل: ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ﴾ [العنكبوت: ٢١].

ويمكن إثباتها بالعقل؛ فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرحمة لله - عز وجل - ودلالتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة؛ لظهور ذلك للخاصة والعامة؛ بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة؛ فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرقة؛ فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة؛ لأمكن نفي الإرادة بمثلها فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة، والله تعالى منزه عن ذلك.

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق؛ أمكن الجواب بمثله في الرحمة بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل سواءٌ كان تعطيلًا عامًّا أو خاصًّا.

وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا

تندفع به شبه المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلًا عقليًّا وأولتم دليله السمعي؛ فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًّا، ونؤول دليله السمعي، فلنا عقول كما أن لكم عقولًا، فإن كانت عقولنا خاطئة؛ فكيف كانت عقولكم صائبة، وإن كانت عقولكم صائبة؛ فكيف كانت عقولنا خاطئة، وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة[1] وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتًا لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهًا لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن لَمْ يجعل الله لَه نُورًا فَمَا لَهُ من نُور.

(تنبيه) علم مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل.

أما تعطيل المعطل؛ فظاهر، وأما تمثيله؛ فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه فمثَّل أولًا، وعطَّل ثانيًا، كما أنه بتعطيله مثله بالناقص، وأما تمثيل الممثل؛ فظاهر، وأما تعطيله؛ فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصفة، حيث جعله دالًّا على التمثيل مع أنه

---

(١) قال شيخ الإسلام في رده على الرازي: فإن هذا الرجل وأمثاله لا يحتجون بحجة إلا وهي عليهم لا لهم. «نقض التأسيس» (١/ ٥٧٧).

لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه.

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب حيث مثله بالمخلوق الناقص [(١)].

---

(١) مضمون القاعدة:

١) الأصل عند أهل السنة حمل الظاهر على ظاهره ولا يخرج عنه إلا بقرينة.

٢) وأقسام الناس مع النصوص ثلاثة أصناف.

٣) أن هؤلاء المعطلة حججهم عقلية لا شرعية.

٤) لا يعطل المعطل حتى يوهم نفسه التمثيل، ولا يمثل الممثل إلا وقد عطل.

الفصل الرابع

شبهات والجواب عنها

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات، ادعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها؛ ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل أو المداهنة فيه.

وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟

ونحن نجيب - بعون الله - عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل، ومفصل.

أما المجمل فيتلخص في شيئين:

أحدهما: ألّا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.

ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف لها عن ظاهرها، فإن لهم في ذلك دليلًا من الكتاب والسنة، إما متصلًا وإما منفصلًا، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهينَ وقطعياتٍ يتوصل بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

وأما المفصل؛ فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية[1] أنه قال:

---

(١) - قال الغزالي: كما في «قواعد العقائد»: (سمعت بعض أصحابه يقول: إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ...). ص (١٣٥).

إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**» و«**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن**» و«**إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن**» نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٣٩٨ جـ٥) من «**مجموع الفتاوى**» وقال: هذه الحكاية كذب على أحمد.

المثال الأول:

«**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**»[١].

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا حديث لا يصح.

وقال ابن العربي: حديث باطل؛ فلا يلتفت إليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد لا يثبت[٢]. ا.هـ.

وعلى هذا؛ فلا حاجة للخوض في معناه، لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]: والمشهور

قال شيخ الإسلام: وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أن أحمد لم يتأول إلاَّ ثلاثة أشياء.. فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف، لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال. ا.هـ. «الفتاوى» (٥/ ٣٩٨).

(١) - جاء عن جابر وفيه إسحاق بن بشر الكاهلي - كذاب؛ «الضعيفة» للألباني (٢٢٣).

وجاء عن أنس عند أبي يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ١٨٢) رقم (١٧٧) وفي سنده ضعف شديد وله علل:

(١) أبان بن أبي عياش - متروك.

(٢) العلاء بن مسلمة - وضاع.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٧).

(٣) المرجع السابق.

- يعني في هذا الأثر - إنما هو عن ابن عباس[١] قال: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه**» ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه، فإنه قال: «**يمين الله في الأرض**» ولم يطلق فيقول: يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم قال: «**فمن صافحه وقبله؛ فكأنما صافح الله وقبل يمينه**».

وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلًا، ولكن شبه بمن يصافح الله، فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم لكل عاقل[٢] ا.هـ. (ص٣٩٨جـ٦) «**مجموع الفتاوى**».

المثال الثاني:

«**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن**».

---

(١) - جاء من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي - متروك.

- وجاء عند عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٩) وأبي يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٧٧٨) من طريق ابن جريج عن محمد بن عباد عن ابن عباس، وفيه عنعنة ابن جريج ومحمد بن عباد ممن سمع منهم ابن جريج كما في «تهذيب الكمال».

- وجاء عن ابن جريج أنه قال: وحدثت عن علي بن عبد الله وهو ابن ابن عباس - ثقة - عن ابن عباس أنه قال: (الركن هو يمين الله يصافح بها عباده). «تميز الخبيث من الطيب» ص (٦٥).

- قال عبد الرزاق: فحدثت أبي - همام بن نافع وهو ثقة - فقال سمعت وهب بن منبه هو يقول: هو يمين البيت، أما رأيت الرجل إذا لاقى أخاه صافحه بيمينه.

(٢) يدل على أن المراد به إن صح عن ابن عباس أن ظاهره غير مراد، والعلة الصارفة لغة العرب، كما أشار إلى ذلك وهب بن منبه، فالمقصود به: من باب حذف المضاف، فيكون المعنى: الحجر الأسود يمين بيت الله في الأرض، وأما إن كان ضعيفًا فلا حاجة لهذا التفسير. وانظر كلام ابن تيمية عليه في «التدمرية» ص (٧١)، و«العقل والنقل» (٥/ ٢٣٩)، و«الفتاوى» (٦/ ٥٨٠).

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه مسلم[١] في الباب الثاني من كتاب القدر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء**» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم مصرف القلوب[٢] صرف قلوبنا على طاعتك».

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة نثبتها له كما أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها[٣] حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما، فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

المثال الثالث:

«**إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن**».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

(٢) وهذا اسم من الأسماء الحسنى، أثبته اسمًا القرطبي.

واسم (مقلب القلوب) أثبته شيخ الإسلام، والقرطبي، وابن العربي. منهج أهل السنة في الأسماء الحسنى، في «الفتاوى» (٢٢/ ٤٨٥).

(٣) وبسبب هذا اللازم زعم الرازي مؤكدًا قول الغزالي بأن هذا الحديث يحتاج إلى تأويل فقال: وهذا لا بد فيه من التأويل لأنا نعلم بالضرورة أنه ليس في صدورنا إصبعان بينهما قلوبنا. «أساس التقديس» الرازي (ص ٨٢).

قال شيخ الإسلام: فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لا تدل إلا على حق.

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمن**».

قال في «**مجمع الزوائد**»: رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة. قلت: وكذا قال في «التقريب» عن شبيب ثقة من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في «التاريخ الكبير»، وهذا الحديث على ظاهره والنفس فيه اسم مصدر نفس ينفس تنفيسًا، مثل فرج يفرج تفريجًا وفرجًا، هكذا قال أهل اللغة كما في «**النهاية**» و«**القاموس**» و«**مقاييس اللغة**» قال في «**مقاييس اللغة**»: النفس كل شيء يفرج به عن مكروب، فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله - تعالى - عن المؤمنين يكون من أهل اليمن[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفس الرحمن عن المؤمنين الكربات. ا.هـ. (ص٣٩٨جـ٦) «**مجموع فتاوى**» شيخ الإسلام لابن قاسم.

المثال الرابع:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء، وهو الذي رجحه ابن جرير، قال في تفسيره[2]

---

(١) - قال ابن قتيبة المراد بأهل اليمن هم الأنصار، ومعنى هذا: كنت في شدة وكرب وغم من أهل مكة ففرج الله عني بالأنصار وهم من اليمن. «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٩٨).

وقيل: هم أهل اليمن المعروفون. واختاره شيخ الإسلام. «الفتاوى» (٦/ ٣٩٨).

تنبيه: لا يخفى على أحدٍ أن المقصود بأهل اليمن هم أهل السنة والجماعة.

(٢) تفسير الطبري (١/ ٤٣٠).

بعد أن ذكر الخلاف: وأولى المعاني بقول الله - جل ثناؤه -: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سموات. ا.هـ.

وذكره البغوي في تفسيره[1]: قول ابن عباس وأكثر مفسري السلف وذلك تمسكًا بظاهر لفظ (اسْتَوَى). وتفويضًا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عز وجل.

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام[2]؛ وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في

---

(١) تفسير البغوي (١/ ٦٠) وقال: وقال ابن كيسان والفراء وجماعة من النحويين: أي أقبل على خلق السماء.

وقيل: قصد خلق الأرض أولًا ثم عمد إلى خلق السماء.

قال شيخ الإسلام رادًّا على هذه المقولة الباطلة -والمقصود برد شيخ الإسلام هو من جعل الاستواء على العرش بمعنى عمد في خلقه فجعلوا في الآية الاستواء على العرش مثل آية الاستواء إلى السماء-: وهذا الوجه من أضعف الوجوه؛ فإنه قد أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض وكذلك ثبت في «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض» فإذا كان العرش مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له؟ لو كان هذا يعرف في اللغة أن (استوى على كذا) بمعنى أنه عمد إلى فعله. وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازًا لا في نظم ولا نثر.

ومن قال: (استوى) بمعنى عمد ذكره في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ لأنه عدي بحرف الغاية كما يقال: (عمدت على كذا) ولا قصدت عليه مع أن ما ذكر في تلك الآية لايعرف في اللغة أيضًا ولا هو قول أحد من مفسري السلف. بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك، وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام. «شرح حديث النزول» (٣٩٣).

(٢) وعللوا ذلك بأن لو كان المراد بهذا الاستواء العلو بالمكان؛ لكان ذلك العلو حاصلًا أزلًا ولم يكن متأخرًا عن خلق ما في الأرض؛ فوجب التأويل. «غريب القرآن» (١/ ٢٢٥).

وجواب ذلك كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: الاستواء علو خاص؛ فكل مستو على شيء

تفسير سورة البقرة[١]، والبغوي في تفسير سورة فصلت.

قال ابن كثير: أي قصد إلى السمـاء، والاستواء هاهنا ضمن معنى القصد والإقبال؛ لأنه عدي بإلى[٢].

وقال البغوي: أي: عمد إلى خلق السمـاء[٣].

وهذا القول ليس صرفًا للكلام عن ظاهره، وذلك لأن الفعل (اسْتَوَى)[٤] اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء. فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به، ألا ترى إلى قوله - تعالى -: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان: ٦] حيث كان معناها يروى بها عباد الله؛ لأن الفعل (يَشْرَبُ) اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يضمن معنى

عالٍ عليه، وليس كل عال على شيء مستويًا عليه.

ولهذا لا يقال لكل مـا كان عاليًا على غيره: إنه مستو عليه واستوى عليه، ولكن كل مـا قيل فيه أنه استوى على غيره؛ فإنه عال عليه، والذي أخبر الله أنه كان بعد خلق السموات والأرض الاستواء لا مطلق العلو.

مع أنه يجوز أنه كان مستويًا عليه قبل خلق السموات والأرض؛ لمـا كان عرشه على المـاء، ثم لمـا خلق هذا العالم كان عاليًا عليه ولم يكن مستويًا عليه، فلمـا خلق هذا العالم؛ استوى عليه؛ فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له. «شرح حديث النزول» (٣٩٥).

(١) تفسير ابن كثير تحقيق العلامة الوادعي (١/ ١٣٠).

(٢) قال ابن القيم: إن الاستواء إذا عدي بإلى فهو يفيد العلو والارتفاع بإجماع السلف. «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١٢٦).

(٣) تفسير البغوي (١/ ٦٠).

(٤) قال شيخ الاسلام: وهو فعل يفعله سبحانه وتعالى بمشيئته وقدرته؛ ولهذا قال فيه (ثم استوى)؛ ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية المعلومة بالخبر. «شرح حديث النزول» (٣٩٥).

يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام[١].

المثال الخامس، والسادس:

قوله - تعالى - في سورة الحديد: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، **وقوله في سورة المجادلة:** ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾.

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره. ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطًا بهم، أو حالًّا في أمكنتهم؟

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم: علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وتدبيرًا، وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله - عز وجل - وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته! ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق مصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية الله - تعالى - لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف، فما فسرها أحد منهم بذلك؛ بل كانوا مجمعين على إنكاره.

---

(١) وهذا مذهب فقهاء النحاة كما قال ذلك ابن القيم في «بدائع الفوائد»، وشيخ الإسلام في مقدمة «تفسيره» ص (٦٣-٦٥). وهو إبدال الفعل فعلًا آخر يتضمن معناه وذهب بعضهم إلى أن حرف الجر هو الذي يبدل بحرف جر آخر وهو مذهب ظاهرية النحاة وهو تناوب حروف الجر. وهذا المذهب استضعف من هذين الإمامين.

الثاني: أنه منافٍ لعلو الله - تعالى - الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف، وما كان منافيًا لما ثبت بدليل؛ كان باطلًا بما ثبت به ذلك المنافي، وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلًا بالكتاب والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف!

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه وتعالى.

ولا يمكن لمن عرف الله - تعالى - وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطًا بهم أو حالًّا في أمكنتهم، فضلًا عن أن تستلزم ذلك، ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب جل وعلا.

فإذا تبين بطلان هذا القول؛ تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم، علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وتدبيرًا وسلطانًا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب؛ لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقًّا، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا[1].

---

(١) وهذا من الشيخ رحمه الله: إشارة إلى ما في القاعدة الثالثة من قواعد شيخ الإسلام في «رسالته التدمرية» ص (٦٩) قال رحمه الله فيها: ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرًا ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال.

وقال ابن أبي العز: ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه لقصور فهمه ونقص علمه ا.هـ. «شرح الطحاوية» ص (١٧٧).

ويلزم من أن ظاهر القرآن باطل لوازم كلها باطلة:

١. أن الله ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به بل رمز رمزًا وألغازًا لا يفهم إلا بعد جهد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «**الفتوى الحموية**» ص (١٠٣ جـ٥) من «**مجموع الفتاوى**» لابن قاسم:

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، هذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه[(١)].

وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

---

٢. أن تكون نصوص الكتاب والسنة قد نصبها الله لضلال الخلق لا لهدايتهم.

٣. أن الله كلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم يجعل لهم قرينة تدل على ذلك.

٤. أن يكون الله تعالى دائمًا متكلمًا بما ظاهره خلاف الحق وإن تعددت وجوه الدلالات.

٥. تجهيل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل الإيمان وإثبات عدم فهم الحق منهم.

٦. ترك النصوص للناس أنفع لهم من الأخذ بما يضلهم في الدين والدنيا.

٧. تسليط القرامطة الباطنية على المتكلمين فيقولون: ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار، وحرم علينا تأويل الأمر والنهي والإيجاب والتحريم.

راجع: «الفتاوى» (٥/ ١٦٦) و (٤/ ١٠٣) و«إيثار الحق» ص (١٣٠) و«منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد».

(١) قال الترمذي: هو على العرش كما وصف في كتابه وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان (٥/ ٤٠٤) «السنن»، «واجتماع الجيوش» (٢٤٢)، وجاء عن أبي زرعة الرازي قال: هو على العرش وعلمه في كل مكان، من قال غير هذا؛ فعليه لعنة الله. «اجتماع الجيوش» (٢٣٤) و«العلو» (١٣٧) و«مختصر العلو» (٢٠٣).

ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار: «لا تَحْزَنْ إِنَّ الله معنا» كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد.

ثم قال: فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر.

فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب - عز وجل - مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها. ا.هـ.

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب - عز وجل - مختلطة بالخلق أن الله - تعالى - ذكرها في آية المجادلة بيْن ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة: ٧].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم؛ لا أنه - سبحانه - مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها الله - تعالى - مسبوقة بذكر استوائه على عرشه وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه؛ لا أنه - سبحانه - مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض؛ وإلا لكان آخر الآية مناقضًا لأولها الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك؛ علمنا أن مقتضى كونه - تعالى - مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبر شئونهم، فيحيي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء ويذل من يشاء إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه؛ فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «**العقيدة الواسطية**» ص (١٤٢ جـ٣) من «**مجموع الفتاوى**» لابن قاسم في فصل الكلام على المعية قال: وكل هذا الكلام الذي ذكره الله - سبحانه - من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ولكن يصان عن الظنون الكاذبة. ا.هـ.

وقال في «**الفتوى الحموية**» ص (١٠٢، ١٠٣ جـ٥) من «**المجموع**» المذكور: وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منها كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك يناقض بعضه بعضًا البتة مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾. وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة؛ فإن الله قبل وجهه**»[1] ونحو ذلك فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري رقم (٤٠٦) ومسلم رقم (٥٤٧).

فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه**»[١]. ا.هـ.

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله - تعالى - لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى بذاته على عرشه وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله - تعالى - جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض، وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبره حتى يتبين لك، قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢] فإن لم يتبين لك؛ فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] وكِلِ الأمرَ إلى منزله الذي يعلمه، واعلم أن القصور في علمك أو في فَهمك، وأن القرآن لا تناقض فيه.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: كما جمع الله بينهما.

وكذلك ابن القيم كما في «**مختصر الصواعق**» لابن الموصلي ص (٤١٠) ط الإمام في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل: إنه مجاز قال: وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على عرشه، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى: - وذكر آية سورة الحديد - ثم قال:

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٤)، وأبوداود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣) وأحمد (٣/ ٢٠٦).

وهو حديث منكر المتن وضعيف الإسناد، أما نكارته في المتن؛ ففي تشبيه الملائكة بالأوعال، وقد جاء ما يخالف ذلك في وصف النبي ﷺ لأحد حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى منكبه مسيرة كذا وكذا، وأما ضعف الإسناد فقد تفرد به سماك بن حرب عن عبدالله بن عميرة وهو مجهول ولم يسمع من الأحنف بن قيس.

وهناك علل أخرى اختصرت ذلك لتضعيف الأئمة لهذا الحديث.

فأخبر أنه خلق السموات والأرض، وأنه استوى على عرشه، وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه**» فعلوه لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوه بل كلاهما حق. ا.هـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا تناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: (مازلنا نسير والقمر معنا) ولا يعد ذلك تناقضًا ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض، فإذا كان هذا ممكنًا في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «**الفتوى الحموية**» ص (١٠٣/ المجلد الخامس) من «**مجموع الفتاوى**» لابن قاسم حيث قال: وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة. ا.هـ.

وصدق - رحمه الله تعالى - فإن من كان عالمًا بك مطلعًا عليك، مهيمنًا عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك، فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة؛ لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق؛ لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعًا في حق الخالق الذي جمع لنفسه بينهما؛ لأن الله تعالى لا يماثله شي من مخلوقاته كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «**العقيدة الواسطية**» ص (١٤٣ جـ٣) من «**مجموع الفتاوى**» حيث قال: وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه - سبحانه - ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو عليّ في دنوه قريب في علوه. ا.هـ.

تتمةً: انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول يقولون: إن معية الله تعالى لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره.

القسم الثاني يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره كما سبق.

القسم الثالث يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٢٢٩ جـ٥) من «**مجموع الفتاوى**».

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول؛ لأنه باطل ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلًا.

تنبيه: اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم، بل المعية تقتضي أيضًا إحاطته بهم سمعًا وبصرًا وقدرة وتدبيرًا ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

تنبيه آخر: أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع.

أما الكتاب فقد تنوعت دلالته على ذلك:

فتارة بلفظ العلو، والفوقية، والاستواء على العرش، وكونه في السماء كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦].

وتارة بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وتارة بلفظ نزول الأشياء منه ونحوه ذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥].

وأما السنة فقد دلت عليه بأنواعها القولية، والفعلية، والإقرارية، في أحاديث كثيرة، تبلغ حد التواتر، وعلى وجوه متنوعة، كقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: «**سبحان ربي الأعلى**»[(١)] وقوله: «**إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي**»[(٢)] وقوله: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**»[(٣)] وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: «**اللهم أغثنا**»[(٤)] وأنه رفع يده على السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال: «**اللهم اشهد**»[(٥)] وأنه قال للجارية[(٦)]: «**أين الله؟** قالت: في السماء، فأقرها وقال لسيدها: **أعتقها؛ فإنها مؤمنة**»[(٧)].

---

(١) حديث صحيح، رواه مسلم في صحيحه رقم (٧٧٢) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) حديث رواه البخاري رقم (٧٤٢٢) ومسلم رقم (٢٧٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) حديث رواه البخاري رقم (٤٣٥١) ومسلم رقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٤) حديث رواه البخاري رقم (١٠١٤) ومسلم رقم (٨٩٧) عن أنس رضي الله عنه.

(٥) حديث صحيح، رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه، رقم (١٢١٨).

(٦) رواه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه (٥٣٧).

(٧) مازال أهل الباطل في كل زمان ومكان يردون أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هؤلاء الكوثري الذي طعن في هذا الحديث المذكور الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» عن معاوية بن الحكم السُّلمي، و«صحيح مسلم» قد اتفقت الأمة على تلقيه مع صحيح البخاري بالقبول، ولا يجوز لأحدٍ الطعن في حديث واحدٍ ما لم ينتقده الحفاظ؛ لذلك أخرجوا من هذا

وأمـا العقل[١]، فقد دل على وجوب صفة الكمـال لله تعالى وتنزيهه عن النقص، والعلو صفة كمـال والسفل نقص؛ فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده.

وأمـا الفطرة؛ فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية، فمـا من داع أو خائف

الاتفاق مـا أعلهُ أئمة الشأن كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهم ممن كان من الحفاظ الأثبات.

* أمـا مثل هذا الجهمي القبوري الذي كل بلاءٍ فيه فلا عبرة بقوله قط.

وقد اعترض على هذا الحديث باعتراضات، من خلالها ترى ضعفه في علم الحديث.

أن هذا حديث مضطرب، وأن كلمة «أين» ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقصة الجارية زيدت في «صحيح مسلم»، وأن يحيى بن أبي كثير مدلس وقد عنعن، وأن الجارية كانت خرساء وصمـاء، وأن هذا الخبر خبر آحاد، وأن معاوية رضي الله عنه ليس بفقيه.

هذه الاعتراضات تكفي ركاكتها عن الرد عليها.

- وأمـا عنعنة يحيى بن أبي كثير فهو لا يحدث إلا عن ثقة صرح بذلك أبو حاتم، كمـا في ترجمة يحيى من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومع ذلك فقد صرح بالسمـاع كمـا في «مسند أحمد» وعند ابن خزيمة في «صحيحه» وغيرهمـا.

(١) وثبوت صفة العلو بالعقل من وجوه كمـا قال ابن أبي العز في «شرحه الطحاوية» (٢/ ٣٨٩):

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين إمـا أن يكون أحدهمـا ساريًا في الآخر قائمًـا به كالصفات، وإمـا أن يكون قائمًـا بنفسه بائنًا من الآخر.

الثاني: أنه لمـا خلق العالم فإمـا أن يكون خلقه في ذاته أو خارجًا من ذاته، والأول باطل، أمـا أولًا: فبالاتفاق، وأمـا ثانيًا: فلأنه يلزم أن يكون محلًّا للخسائس والقاذورات، تعالى الله علوًّا كبيرًا.

والثاني، يقتضي كون العالم واقعًا خارج ذاته؛ فيكون منفصلًا؛ فتعينت المباينة؛ لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية؛ لأنه غير معقول؛ فيكون موجودًا إمـا داخله وإمـا خارجه والأول باطل؛ فتعين الثاني؛ فلزمت المباينة.

فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يَمْنَةً ولا يَسْرَةً[١].

واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: «**سبحان ربي الأعلى**»[٢] أين تتجه قلوبهم حينذاك؟

وأما الإجماع؛ فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سمواته مستوٍ على عرشه؛ وكلامهم مشهور في ذلك نصًّا وظاهرًا[٣].

---

(١) ويؤيد ذلك ما جاء في قصة أبي العلاء الهمداني مع منكر صفة العلو، حيث قال له: دعنا مما تقول وقل لي فيما تجده عامة المسلمين في قلوبهم من التوجه في حالة الدعاء إلى العلو؟ فقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني وطفق ينزل من منبره.

وسند القصة صحيح مسلسل بالحفاظ.

انظر: «مختصر العلو» (٢٧٧)، «الفتاوى» (٩/ ٢٢٠)، «الاستقامة» (١/ ١٦٧)، «نقض التأسيس» (٢/ ٤٤٦)، «السير» للذهبي (١٨/ ٤٧٤) وغيرها.

ويؤيد ذلك ما جاء في قصة ابن تيمية مع منكر العلو، قال: ولقد كان عندك من هؤلاء النافين لهذا -أي: للعلو- من هو من مشايخهم، وهو يطلب مني حاجة، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء وقال: يا ألله، فقلت له: أنت محق، لمن ترفع طرفك ورأسك؟ وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بينت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم. ا.هـ.

«درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٣٤٣).

(٢) تقدم أنه صحيح عن حذيفة رضي الله عنه.

(٣) نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم منهم ابن قدامة في العلو، نقل عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص (١٤٤).

قال الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات(١).

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، ومحال أن يقع في مثل ذلك خلاف وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يخالفها إلا مكابر طمس على قلبه واجتالته الشياطين عن فطرته. نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلًا وأحق الأشياء وأثبتها واقعًا.

تنبيه ثالث: اعلم أيها القارئ الكريم، أنه صدر مني كتابة لبعض الطلبة تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه ذكرت فيها: أن عقيدتنا أن لله تعالى معية حقيقة ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وسلطانًا وتدبيرًا، وأنه سبحانه منزه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالًّا في أمكنتهم، بل هو العلي بذاته وصفاته.

وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستو على عرشه كما يليق بجلاله وأن ذلك لا ينافي معيته؛ لأنه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

وأردت بقولي: [ذاتية] توكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى، وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى: إنه سبحانه منزه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالًّا في أمكنتهم، وإنه العلي بذاته وصفاته، وإن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وقلت فيها أيضًا ما نصه بالحرف الواحد:

وقد تواترت الأدلة لفظيًّا ومعنويًّا على إثبات هذه الصفة.

انظر: الفتاوى (٥/ ٢٠٥)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٧٩).

(١) أثر صحيح، أخرجه مختصرًا الذهبي في «العلو» ص (١٣٨)، وصحح إسناده ابن تيمية في «الفتوى الحموية» ص (٤٣)، وصححه العلامة الألباني في «مختصر العلو» ص (١٣٨).

ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كل مكان؛ فهو كافر أو ضال إن اعتقده، وكاذب إن نسبه إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها. ا.هـ.

ولا يمكن لعاقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول: إن الله مع خلقه في الأرض، ومـا زلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره، وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالًا نشر في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض نشر يوم الإثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤هـ أربع وأربعمـائة وألف برقم (٩١١) قررت فيه مـا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق فضلًا عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة [ذاتية]. وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أن كل كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك ممـا لا يليق به تعالى؛ فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائنًا من كان وبأي لفظ كانت.

وكل كلام يوهم - ولو عند بعض الناس - مـا لا يليق بالله تعالى؛ فإن الواجب تجنبه لئلا يظن بالله تعالى ظن السوء، لكن مـا أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهم فيه مـا لا يليق بالله عز وجل.

المثال السابع والثامن:

قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]، **وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** [الواقعة: ٥٨] **حيث فسر القرب فيهما بقرب الملائكة.**

والجواب: أن تفسير القرب[1] فيهمـا بقرب الملائكة ليس صرفًا للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

---

(١) لفظ القرب، تارة بصيغة المفرد وتارة بصيغة الجمع فالأول نحو ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ و«إنمـا

أمـا الآية الأولى فإن القرب مقيد فيها بمـا يدل على ذلك، حيث قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾[ق: ١٦-١٨] ففي قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دليل على أن المراد به قرب الملكين المتلقيين.

وأمـا الآية الثانية[1]: فإن القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام: ٦١] ثم إن في قوله: ﴿وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٥] دليلًا بينًا على أنهم الملائكة؛ إذ يدل على أن هذا القريب في نفس المكان، ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة لاستحالة ذلك في حق الله تعالى.

بقي أن يقال: فلمـاذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟

تدعون سميعًا قريبًا»، والثاني نحو: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾.

وذكر ابن تيمية أن القرب الخاص هو مثل نزوله إلى سمـاء الدنيا وفي الحديث الصحيح «إن الله يدنو عشية عرفة» فهذا القرب كله خاص. «الفتاوى» (٥/ ٢٣٣، ٢٤٠)

(١) قال ابن تيمية: من الناس طوائف عندهم لا يحتاج إلى تأويل، ومنهم من يحوجها إلى تأويل ثم أقول: هذه الآية لا تخلو إمـا أن يراد بها قربه سبحانه أو قرب الملائكة.

فإن أريد بها قرب الملائكة؛ فقوله ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ فيكون الله سبحانه وتعالى قد أخبر بعلمه هو سبحانه بمـا في نفس الإنسان وأخبر بقرب الملائكة الكرام الكاتبين، ودليل ذلك قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى﴾ ففسر ذلك بالقرب الذي هو حين يتلقى المتلقيان، وبأي معنى فسر؛ فإن علمه وقدرته عام التعلق وكذلك نفسه سبحانه لا يختص بهذا الوقت وتكون هذه مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ ومنه قوله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾﴾. «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩)، «ومختصر الصواعق» (٤٧).

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب الملائكة إليه؛ لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله.

وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٨] فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم بأمر الله تعالى؛ صحت إضافة القراءة إليه تعالى، وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود: ٧٤] وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى.

المثال التاسع والعاشر:

قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [(١)] [القمر: ١٤] وقوله لموسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩].

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله؛ أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يربى فوق عين الله تعالى؟!

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.

---

(١) قالت المعطلة: الباء في ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ ظرفية فهل تقولون بالظاهر؟ فقد كفرتم! وإن تأولتم؛ فقد تناقضتم؟

والجواب: أن الباء هي للمصاحبة، وليس ما ذكره هو بظاهر للقرآن، ومن اعتقد هذا ظاهر القرآن؛ فقد كفر، وأهل اللغة لا يعقلون هذا القول، ومعنى للمصاحبة أي: عيني تصحبك وتنظر إليك.

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥] ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني أن المعنى أنه يسير داخل عينه ولا من قول القائل: فلان تخرج على عيني، أن تخرجه كان وهو راكب على عينه، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب؛ لضحك منه السفهاء فضلًا عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى؛ لأن الله تعالى مستو على عرشه بائن من خلقه لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حالٌّ في شيء من مخلوقاته - سبحانه وتعالى - عن ذلك علوًّا كبيرًا.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية؛ تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني: أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها.

وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها.

وهذا معنى قول بعض السلف بمرأى مني، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه؛ لزم من ذلك أن يراه.

ولازم المعنى الصحيح جزء منه كما هو معلوم من دلالة اللفظ حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

المثال الحادي عشر:

قوله تعالى في الحديث القدسي: «وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن

سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»[١].

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه البخاري[٢] في باب التواضع الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق (٣).

وقد أخذ السلف أهل السنة والجماعة بظاهر الحديث وأقروه على حقيقته[٣].

ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟ هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سمع الولي وبصره ويده ورجله؟ أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله؟

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الأول: أن الله تعالى قال: «**وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه**»، وقال: «**ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**».

فأثبت عبدًا ومعبودًا، ومتقربًا ومتقربًا إليه، ومحبًّا ومحبوبًا، وسائلًا ومسئولًا، ومعطيًا ومعطى، ومستعيذًا ومستعاذًا به، ومعيذًا ومعاذًا، فسياق الحديث يدل على اثنين متباينين كل واحد منهما غير الآخر، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفًا في الآخر أو جزءًا من أجزائه.

الوجه الثاني: أن سمع الولي وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء في مخلوق

---

(١) حكى الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٠٣- ٤٠٤) عند شرح هذا الحديث سبعة أقوال لأهل العلم في بيان معناه، ومن هذه الأقوال بحاجة إلى تأمل، ومنها ما هو مردود، ومنها ما هو مقبول.

(٢) حديث صحيح، رواه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قال الخطابي: هذه أمثال، والمعنى: توفيق الله لعبده في الأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء، وتيسير المحبة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه، ويعصمه عن مواقعة ما يكره من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره، ومن البطش فيما لا يحل له بيده، ومن السعي إلى الباطل برجله. «فتح الباري» (١١/ ٤٠٤).

حادث بعد أن لم يكن، ولا يمكن لأي عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعًا وبصرًا ويدًا ورجلًا لمخلوق، بل إن هذا المعنى تشمئز منه النفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير، فكيف يسوغ أن يقال: إنه ظاهر الحديث القدسي وإنه قد صرف عن هذا الظاهر، سبحانك اللهم وبحمدك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك[١]، وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه؛ تعين القول الثاني وهو أن الله تعالى يسدد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله؛ بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصًا، وبالله تعالى استعانة، وفي الله تعالى شرعًا واتباعًا، فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة وهذا غاية التوفيق، وهذا ما فسره به السلف، وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ موافق لحقيقته متعين بسياقه، وليس فيه تأويل ولا صرف للكلام عن ظاهره، ولله الحمد والمنة.

المثال الثاني عشر:

قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «من تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا، ومن تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة».

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في (كتاب الذكر والدعاء) من حديث أبي ذر رضي الله عنه[٢]، وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضًا[٣]، وكذلك روى البخاري نحوه من حديث

---

(١) وهذا قول الاتحادية، فقالوا: إن الحق عين العبد، واحتجوا بمجيء جبريل في صورة دحية، وقالوا: فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر، فقالوا: الله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلي أو بعضه. تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. «فتح الباري» لابن حجر رحمه الله تعالى (١١/ ٤٠٤)

(٢) برقم (٢٦٨٧)

(٣) في صحيح البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥)

أبي هريرة رضي الله عنه في (كتاب التوحيد) الباب الخامس عشر.

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية[1] بالله تعالى، وأنه - سبحانه - فعال لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**»[2] وقوله صلى الله عليه وسلم: «**ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه**»[3] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى.

فقوله في هذا الحديث: «**تقربت منه وأتيته هرولة**»[4] من هذا الباب.

والسلف أهل السنة والجماعة يُجرُون هذه النصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله عز وجل من غير تكييف ولا تمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول ص (٤٦٦ جـ٥) من «**مجموع الفتاوى**»: وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده؛ فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال

---

(١) وليس معنى هذا أن أفعال الله فيها شيء ليس باختياري، بل أفعال الله كلها اختيارية فقولهم اختيارية صفة كاشفة.

(٢) تقدم هذا الحديث أنه متفق عليه.

(٣) حديث متفق عليه رواه البخاري (١٤١٠) ومسلم (١٠١٤)

(٤) صفة الهرولة صفة ثابتة لله تعالى على ما يليق به سبحانه نحملها على ظاهرها من غير تعطيل ولا تحريف ولا تكييف ولا تمثيل. «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣/ ١٤٢)، و«الجواب المختار» للمؤلف رحمه الله تعالى ص (٢٤).

الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواءه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر. ا.هـ.

فأيُّ مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟

وأي مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ولا تمثيل؟

وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعالًا لما يريد على الوجه الذي يليق به؟

وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: «**أتيته هرولة**» يراد به سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه المتوجه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل، وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال في الحديث: «**ومن أتاني يمشي**» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله – عز وجل - الطالب للوصول إليه لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ومشاعر الحج والجهاد في سبيل الله ونحوها، وتارة بالركوع والسجود ونحوهما، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[1]، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع؛ فقاعدًا، فإن لم تستطع؛ فعلى جنب**»[2].

قال: فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله، وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئًا؛ جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل. وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه، وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجًا به عن ظاهره ولا تأويلًا كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون

---

(١) حديث صحيح.

(٢) حديث صحيح رواه البخاري (١١١٧).

حجة لهم على أهل السنة ولله الحمد.

ومـا ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر؛ لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف، ويجاب عمـا جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة أو من مـاهيتها كالطواف والسعي، والله تعالى أعلم.

المثال الثالث عشر:

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١].

والجواب: أن يقال: مـا ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يقال: إنها صرفت عنه؟ هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كمـا خلق آدم بيده؟ أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كمـا خلق غيرها لم يخلقها بيده؛ لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

أمـا القول الأول؛ فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهمـا: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل به القرآن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٣] وقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم: ٤١] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] فإن المراد مـا كسبه الإنسان نفسه ومـا قدمه وإن عمله بغير يده بخلاف مـا إذا قال: عملته بيدي كمـا في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩] فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية: خلقنا لهم

بأيدينا أنعامًا كما قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وإذا ظهر بطلان القول الأول؛ تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده؛ لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، **بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد**، فتنبه للفرق؛ فإن التنبه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم، وبه يزول كثير من الإشكالات.

المثال الرابع عشر:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يبايعون النبي صلى الله عليه وسلم نفسه كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] أنهم يبايعون الله نفسه، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية، والواقع استحالته في حق الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم مبايعة له؛ لأنه رسوله قد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله؛ لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله؛ لقوله تعالى: ﴿مَّن

يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠].

وفي إضافة مبايعتهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى من تشريف النبي صلى الله عليه وسلم، وتأييده، وتوكيد هذه المبايعة، وعظمها، ورفع شأن المبايعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد.

الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] وهذه أيضًا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين؛ لأن يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم.

وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم مبايعةً لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا. فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صلى الله عليه وسلم مع مباينته تعالى لخلقه وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] يد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم.

ويد النبي صلى الله عليه وسلم عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يبسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

المثال الخامس عشر:

قوله تعالى في الحديث القدسي: «يا بن آدم، مرضت فلم تعدني» الحديث.

وهذا الحديث رواه مسلم في (باب فضل عيادة المريض) من (كتاب البر والصلة والآداب) رقم (٤٣) ص (١٩٩٠) ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يا بن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن**

عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أمـا علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟! يا بن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب! وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟! قال: أمـا علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أمـا علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟! يا بن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب! كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أمـا إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي؟!».

والجواب: أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنمـا فسروه بمـا فسره به المتكلم به، فقوله تعالى في الحديث القدسي: «**مرضت واستطعمتك واستسقيتك**» بينه الله تعالى بنفسه حيث قال: «**أمـا علمت أن عبدي فلان مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان. واستسقاك عبدي فلان**». وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به وهو أعلم بمراده.

فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه؛ لم يكن في ذلك صرف الكلام عن ظاهره؛ لأن ذلك تفسير المتكلم به؛ فهو كمـا لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً، وإنمـا أضاف الله ذلك إلى نفسه أولًا للترغيب والحث كقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنمـا يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون. إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كمـا يقولون؛ لبينه الله تعالى ورسوله، ولو كان ظاهرها ممتنعًا على الله - كمـا زعموا -؛ لبينه الله ورسوله كمـا في هذا الحديث، ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعًا على الله؛ لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بمـا يمتنع عليه مـا لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة؛ لتكون نبراسًا لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السنة

والجماعة معروفة، وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد تقدم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات، ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل؛ فكيف يكون مذهبهم باطلًا وقد قيل: إنهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟!

وكيف يكون باطلًا وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟

وكيف يكون باطلًا وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

قلنا: الجواب عن السؤال الأول: أننا لا نسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر؛ فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ؛ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول: إن إجماع المسلمين قديمًا ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل؛ فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من الأسماء والصفات، وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وهم خير القرون بنص الرسول صلى الله عليه وسلم، وإجماعهم حجة ملزمة؛ لأنه مقتضى الكتاب والسنة، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات.

والجواب عن **السؤال الثاني**: أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون

لأنفسهم العصمة من الخطأ، بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ونزلوها منزلتها، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤] وقال عن إبراهيم: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١].

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال: اعتنق مذهب المعتزلة[1] أربعين عامًا يقرره ويناظر عليه، ثم رجع عنه وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٧١) من (المجلد السادس عشر) من «**مجموع**

---

(١) - ونسب هذا المذهب إلى واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد بن باب، وعند هؤلاء خمسة أصول:

الأصل الأول: التوحيد.

والأصل الثاني: العدل.

والأصل الثالث: الوعد والوعيد.

والأصل الرابع: منزلة بين المنزلتين.

والأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكل هذه الأصول الخمسة معانيها غير ظاهرها، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، فمثل التوحيد معناه هو نفي الصفات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معناه الخروج على الحاكم، والوعد والوعيد معناه إيجاب على الله ثواب المطيع وواجب عليه تعذيب العاصي، وهكذا.

الفتاوى» لابن قاسم: والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا ومن هؤلاء أصولًا عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة. ا.هـ.

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتديًا بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرره في كتابه: «**الإبانة عن أصول الديانة**» وهو من آخر كتبه أو آخرها.

قال في مقدمته: جاءنا - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، جمع فيه علم الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، من تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى وفي الجهل تردى، وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. فقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] إلى أن قال: فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كما أمرهم بالعمل بكتابه.

فنبذ كثير ممن غلبت شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله صلى الله عليه وسلم وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورفضوها، وأنكروها، وجحدوها افتراءً منهم على الله؛ قد ضَلُّوا وما كانوا مهتدين.

ثم ذكر - رحمه الله - أصولًا من أصول المبتدعة، وأشار إلى بطلانها ثم قال: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا - عز وجل - وبسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه

ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل الرئيس الكامل ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في القدر، والشفاعة، وبعض السمعيات، وقرر ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.

والمتأخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حـي عليم قدير والكلام له إرادة وكذاك السمع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها. ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص (٣٥٩) من (المجلد السادس من مجموع الفتاوى) لابن قاسم قال:

ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب **«الإبانة»** الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك؛ فهذا يعد من أهل السنة.

وقال قبل ذلك في ص (٣١٠): وأما الأشعرية فعكس هؤلاء وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي وآية الدين، والتوراة، والإنجيل واحد، وهذا معلوم الفساد بالضرورة. ا.هـ.

وقال تلميذه ابن القيم في **«النونية»** ص (٣١٢) من **«شرح الهراس»** ط الإمام:

واعلم بأن طريقهم عكس الـ طريق المستقيم لمن له عينان

إلى أن قال:

فاعجب لعميان البصائر أبصروا كون المقلد صاحب البرهان

ورأوه بالتقليد أولى من سواه بغير ما بصر ولا برهان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا معناهما عجبًا لذي الحرمان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره **«أضواء البيان»** ص (٣١٩) جـ (٢) على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف: اعلم أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء

واليد مثلًا في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعًا.

قال: ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به - جل وعلا- والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيل له: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] لم يبين حرفًا واحدًا من ذلك مع إجماع من يعتد به من العلماء **على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه**، وأحرى في العقائد لاسيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين؛ حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه.

وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة، سبحانك هذا بهتان عظيم ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله - جل وعلا - ورسوله صلى الله عليه وسلم.

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث. قال: وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ والله لا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله؛ لأنه كفر وتشبيه، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله - جل وعلا - وعدم الإيمان بها مع أنه - جل وعلا - هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهًا أولًا، ومعطلًا ثانيًا، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان

قلبه عارفًا بالله كما ينبغي، معظمًا لله كما ينبغي، طاهرًا من أقذار التشبيه؛ لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين؛ فيكون قلبه مستعدًا للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]. ا.هـ. كلامه رحمه الله.

والأشعري أبو الحسن - رحمه الله - كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث[1]، وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

ومذهب الإنسان ما قاله أخيرًا إذا صرح بحصر قوله فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في «الإبانة».

وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة؛ لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح، وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر

---

(١) اختلف العلماء في رجوع أبي الحسن الأشعري إلى مذهب السلف كيف كان؟

والصحيح في ذلك أنه رجع إلى مذهب السلف، ولكن بقي عليه رواسب معتزلية وكلابية، والناظر في كتبه يعلم ذلك جليًا، اختار هذا القول ابن حزم في «الفصل» (٣/ ٢٥) وابن تيمية وابن القيم، وابن أبي العز، وغيرهم. انظر: «الفتاوى» (٨/ ٤٢٤)، «العقل والنقل» (٢/ ١٦)، «منهاج السنة» (٢/ ٢٢٧)، «اجتماع الجيوش» (١٨١).

الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال؛ فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل دينًا وذا خلق؛ ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف.

أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره؛ فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف؛ وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين؛ لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين؛ لم تجد فيهم من حذا حَذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده؛ لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضًا أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقًا لشريعة الله - عز وجل - فإن كان مخالفًا لها وجب رده على قائله كائنًا من كان؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا؛ فهو رد**»[1].

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري (٦٢٩٧) ومسلم برقم (١٧١٨)

ثم إن كان قائله معروفًا بالنصيحة والصدق في طلب الحق اعتذر عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بمـا يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

قلنا: الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي. ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهمـا: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيمـا نبز به أخاه إن كان سالمًا منه؛ ففي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهمـا - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا كفر الرجل أخاه؛ فقد باء بها أحدهمـا**». وفي رواية: «**إن كان كمـا قال، وإلا رجعت عليه**»[1].

وفيه عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**ومن دعا رجلًا بالكفر أو قال: عدو الله، وليس كذلك؛ إلا حار عليه**»[2].

وعلى هذا؛ فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهمـا: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين؛ بحيث تتم شروط التكفير

---

(١) متفق عليه، رواه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

(٢) حديث صحيح، رواه مسلم (٦١).

أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافرًا أو فاسقًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٦﴾﴾ [التوبة: ١١٥-١١٦].

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور:

منها: أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنانًا به؛ فلا يكفر حينئذ؛ لقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل: ١٠٦].

ومنها: أن يغلق عليه فكره، فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في «صحيح مسلم»[1] عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه؛ فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ص (١٨٠) جـ (١٢) «**مجموع الفتاوى**» لابن

---

(١) رقم (٢٧٤٧)

قاسم: وأمـا التكفير؛ فالصواب أن من اجتهد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وقصد الحق فأخطأ؛ لم يكفر بل يغفر له خطؤه.

ومن تبين له مـا جاء به الرسول فشاق الرسول من بعد مـا تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين؛ فهو كافر.

ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم فهو عاص مذنب ثم قد يكون فاسقًا، وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته. ا.هـ.

وقال في ص (٢٢٩) جـ (٣) من المجموع المذكور في كلام له: هذا مع أني دائمًـا ومن جالسني يعلم ذلك مني أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية(١)؛ إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها؛ كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، ومـا زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية.

وذكر أمثلة ثم قال: وكنت أبين أن مـا نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا؛ فهو أيضًا حق لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، إلى أن قال:

---

(١) من اعتقاد أهل السنة أن لا يكفروا مسلمًـا بذنب مـا لم يصل به ذنبه كفرًا أو شركًا انظر تعليق العلامة ابن باز والألباني على «الطحاوية» (١/ ٤٧) «دار البصيرة».

فحكمه عندهم مؤمن فاسق بمعصيته لا يعطى الإيمـان المطلق ولا يسلب مطلق الإيمـان هذا حكمه في الدنيا، أمـا في الآخرة فهو داخل تحت مشيئة الله إن شاء الله عز وجل غفر له وإن شاء عذبه بقدر معصيته.

هذا مـا عليه الكتاب والسنة وعلم السلف خلافًا للمعتزلة والخوارج.

«الفتاوى» (٧/ ٦٧٩) «شرح مسلم النووي» (١/ ٢١٧).

والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة.

وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر، أوجب تأويلها وإن كان مخطئًا.

وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في «الصحيحين»[1] في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين، ففعلوا به ذلك فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له.

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته؛ إذا ذرى بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين؛ لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بالمغفرة من مثل هذا[2]. ا.هـ.

---

(١) رواه البخاري برقم (٧٥٠٦) ومسلم برقم (٢٧٥٦).

(٢) أحكام المتأول:

أن يكون صادرًا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا بين له الحق؛ رجع عن تأويله فهذا معفو عنه؛ لأن هذا منتهى وُسْعه.

أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وله وجه في اللغة العربية، فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا.

أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب، وليس له وجه في اللغة العربية؛ فهذا كفر لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له. «الإرشاد في معرفة الأحكام» ص (٢٠٩)

وبهذا علم الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقًا أو كفرًا يحكم على قائله أو فاعله بذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ص (١٦٥) جـ (٣٥) من «**مجموع الفتاوى**»:

راجع: «الفتاوى» (٢٠/ ٢٥٤) و«الفصل» لابن حزم (٣/ ٢٩٦) و«إيثار الحق» ص (٤٣٧) و«الإرشاد في معرفة الأحكام» للسعدي ص (٢٠٧) وراجع «الشفاء» لعياض (٢/ ١٠٥١).

- قال قوام السنة الأصفهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥١٠): المتأول إذا أخطأ وكان من أهل عقد الإيمان؛ نظر في تأويله، فإن كان قد تعلق بأمر يفضي به إلى خلاف بعض كتاب الله أو سنة يقطع بها العذر، أو إجماع فإنه يكفر ولا يعذر؛ لأن الشبهة التي يتعلق بها من هذا ضعيفة لا يقوى قوة يعذر بها؛ لأن ما شهد له أصل من هذه الأصول، فإنه في غاية الوضوح والبيان، فلما كان صاحب هذه المقالة لا يصعب عليه درك الحق، ولا يغمض عنده بعض موضع الحجة؛ لم يعذر في الذهاب عن الحق، بل عمل خلافه في ذلك على أنه عناد وإصرار.

ومن تعمد خلاف أصل من هذه الأصول، وكان جاهلًا لم يقصد إليه من طريق العناد؛ فإنه لا يكفر... ا.هـ.

- قال ابن حزم في «الدرة» ص (٤٤١): وأما من كان من غير أهل الإسلام من نصراني أو يهودي أو مجوسي أو سائر الملل أو الباطنية القائلين بإلهية إنسان من الناس أو بنبوة أحد من الناس، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم [فلا يعذرون بتأويل أصلًا] بل هم كفار مشركون على كل حال.

- قال ابن الوزير في «إيثار الحق» ص (٤١٥): لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع وتستر باسم التأويل فيما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى... ا.هـ.

- قال السعدي: في «الإرشاد» ص (٢٠٩): والمقصود أنه لا بد من هذا الملحظ في هذا المقام؛ لأنه وجد بعض التفاصيل التي كفر أهل العلم فيها من اتصف بها وثم أخر من جنسها لم يكفروه بها، والفرق بين الأمرين أن التي جزموا بكفره بها لعدم التأويل المسوغ وعدم الشبهة المقيمة لبعض العذر، والتي فصلوا فيها القول؛ لكثرة التأويلات الواقعة فيها. ا.هـ.

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع، يقال هي كفر قولًا يطلق كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه، مثل من قال: إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام أو لنشوئه في بادية بعيدة، أو سمع كلامًا أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن الكريم ولا أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها..

إلى أن قال: فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. ا.هـ. كلامه.

وبهذا علم أن المقالة أو الفِعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا؛ إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه، لكن من انتسب إلى غير الإسلام؛ أعطي أحكام الكفار في الدنيا، ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعًا لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها؛ فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق.

فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إمامًا له يستضيء بنورهما، ويسير على منهاجهما؛ فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه؛ حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على

وجوه متعسفة؛ فيجعل الكتاب والسنة تابعينِ لا متبوعينِ، وما سواهما إمامًا لا تابعًا! وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى؛ لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾﴾ [المؤمنون: ٧١].

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب، ويعرف شدة افتقاره إلى ربه؛ فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦].

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقًّا واتبعه، ورأى الباطل باطلًا واجتنبه. وأن يجعلنا هداة مهتدين، وصلحاء مصلحين، وألَّا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهَّاب.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله

محمد الصالح العثيمين

تعقيب

معية الله تعالى لخلقه

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الكلمة التي نشرناها في «مجلة الدعوة السعودية»

في عدد (٩١١) الصادر يوم الإثنين الموافق ٤/ ١/ ١٤٠٤هـ

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليمًا.

أما بعد:

فقد كنا تكلمنا في بعض مجالسنا على معنى معية الله تعالى لخلقه، ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا، فكثُر سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟

وإننا:

(أ) لئلا يعتقد مخطئ أو خاطئ في معية الله ما لا يليق به.

(ب) ولئلا يتقول علينا متقول ما لم نقله أو يتوهم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

(جـ) ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن الكريم ووصفه بها نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

نقرر ما يأتي:

أولًا: معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع السلف، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ۝١٢٨﴾ [النحل: ١٢٨]

وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهما إلى فرعون: ﴿لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦] وقال عن رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت**»[١] حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»، وضعفه بعض أهل العلم، وسبق قريبًا ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له، وقد أجمع السلف عن إثبات معية الله تعالى لخلقه.

ثانيًا: هذه المعية حق على حقيقتها، لكنها معية تليق بالله تعالى ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق؛ لقوله تعالى عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤] وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تشبه صفات المخلوقين.

قال ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محدودة[٢]. ا.هـ. نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧) من (المجلد الخامس) من «**مجموع الفتاوى**» لابن قاسم.

وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص (١٠٢) من المجلد المذكور: ولا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك - يعني مما جاء في الكتاب والسنة - يناقض بعضه بعضًا ألبتة مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل**

(١) حديث ضعيف، ضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (١١٠٠).

(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥)، والفتاوى لابن تيمية (٥/ ٨٣)

وجهه»[١] ونحو ذلك، فإن هذا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝﴾ [الحديد: ٤] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: «والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»[٢].

وذلك أن كلمة - مع - في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة. ا.هـ. كلامه.

ثالثًا: هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيرًا وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة لم تخص بشخص أو وصف كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فإن خصت بشخص أو وصف اقتضت مع ذلك النصر والتأييد والتوفيق والتسديد.

مثال المخصوصة بشخص: قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝﴾ [طه: ٤٦] وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

ومثال المخصوصة بوصف: قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝﴾ [الأنفال: ٤٦] وأمثاله في القرآن الكريم كثيرة.

---

(١) تقدم أنه في البخاري ومسلم انظر تعليق رقم (٢٧٥).

(٢) تقدم أنه لا يثبت.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) من (المجلد الخامس) من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال: ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

قال: ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار لا تحزن إن الله معنا، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[النحل: ١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[طه: ٤٦] هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد.

إلى أن قال: ففرق بين معنى المعية ومقتضاها وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع. ا.هـ.

وقال محمد بن الموصلي في كتاب «**استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**» لابن القيم في المثال التاسع ص (٤٠٩) ط الإمام: وغاية ما تدل عليه - مع - المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور، وذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازم بحسب متعلقه، فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم، وإذا كان ذلك خاصًّا كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[النحل: ١٢٨] كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة.

فمعية الله تعالى مع عبده نوعان: عامة وخاصة، وقد اشتمل القرآن الكريم على النوعين، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي بل حقيقتها ما تقدم من الصحبة اللائقة. ا.هـ.

وذكر ابن رجب في شرح الحديث التاسع عشر من «**الأربعين النووية**»: أن المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة، وأن العامة تقتضي علمه واطلاعه ومراقبته

لأعمالهم.

وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة: ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعية معية علمه، قال: ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضًا مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم فهو - سبحانه - مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء. ا.هـ.

رابعًا: هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطًا بالخلق أو حالًا في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه؛ لأن هذا معنى باطل مستحيل على الله عز وجل، ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئًا مستحيلًا باطلًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «**العقيدة الواسطية**» ص (١١٥) ط ثالثة من شرح محمد خليل الهراس: وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان. ا.هـ.

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلا الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان. تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا، وكبُرت كلمة تَخرجُ مِن أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقولونَ إِلا كذِبا.

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة، لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة المتضمنة لوصفه تعالى بالنقائص وإنكار علوه على خلقه.

وكيف يمكن أن يقول قائل: إن الله تعالى بذاته في كل مكان أو إنه مختلط بالخلق وهو - سبحانه - قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

خامسًا: هذه المعية لا تناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق علو الذات، وعلو الصفة، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾[البقرة: ٢٥٥] وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:١] وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ

ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[النحل: ٦٠].

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة، والإجماع والعقل، والفطرة على علو الله تعالى.

أما أدلة الكتاب والسنة؛ فلا تكاد تحصر، مثل قوله تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [غافر: ١٢] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] وقوله: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧] وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**»[١] وقوله: «**والعرش فوق الماء والله فوق العرش**»[٢].

وقوله: «**ولا يصعد إلى الله إلا الطيب**»[٣].

ومثل إشارته إلى السماء يوم عرفة: يقول: «**اللهم اشهد**»[٤]، يعني على الصحابة حين أقروا أنه بلغ.

---

(١) تقدم أنه حديث أبي سعيد الخدري وأنه في الصحيح.

(٢) حديث موقوف على ابن مسعود من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عنه، وفيه: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وما بين السماء الثالثة والتي تليها وبين الأخرى مسيرة خمسمائة عام، وما بين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وما بين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، والعرش فوق الماء والله عز وجل فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه» رواه ابن خزيمة ص (١٠٥)، والدارمي في «الرد المريسي» ص (١٠٥)، وفي «الرد على الجهمية» ص (٢١) وأبي الشيخ في «العظمة» (٢/٦٨٨) وحسن إسناده ابن القيم في «اجتماع الجيوش» ص (١٠٠) والذهبي في «العلو» ص (١٠٣)، وهو كما قالوا أنه حسن، وله حكم الرفع.

(٣) حديث رواه البخاري برقم (٧٤٣).

(٤) تقدم أنه صحيح.

ومثل إقراره الجارية حين سألها: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: أعتقها؛ فإنها مؤمنة»[1].

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

وأما **الإجماع**؛ فقد نقل إجماع السلف على علو الله تعالى غير واحد من أهل العلم.

وأما **دلالة العقل على علو الله تعالى**؛ فلأن العلو صفة كمال والسفول صفة نقص، والله تعالى موصوف بالكمال منزه عن النقص.

وأما **دلالة الفطرة على علو الله تعالى**؛ فإنه ما من داع يدعو ربه إلا وجد من قلبه ضرورة بالاتجاه إلى العلو من غير دراسة كتاب ولا تعليم معلم.

وهذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض؛ ولو كانا متناقضين؛ لم يجمع القرآن الكريم بينهما.

وكل شيء في كتاب الله تعالى تظن فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك. قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

الثاني: أن اجتماع المعية والعلو ممكن في حق المخلوق. فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا، ولا يعد ذلك تناقضًا، ومن المعلوم أن السائرين في الأرض والقمر في السماء، فإذا كان هذا ممكنًا في حق المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء.

قال الشيخ محمد خليل الهراس ص (١١٥) في شرحه «**العقيدة الواسطية**» عند قول المؤلف: بل القمر آية من آيات الله تعالى، من أصغر مخلوقاته وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان. قال: وضرب لذلك مثلًا بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغيره أينما كان، قال: فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى؛ أفلا يجوز

---

(١) تقدم أنه صحيح.

بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علمًا وقدرة.

والذي هو شهيد مطلع عليهم يسمعهم ويراهم ويعلم سرهم ونجواهم، بل العالم كله سمواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقة في يد أحدنا[1]، أفلا يجوز لمن هذا شأنه، أن يقال: إنه مع خلقه مع كونه عاليًا عليهم بائنًا منهم فوق عرشه؟!. ا.هـ.

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعًا في حق الخالق، فإن الله لا يماثله شيء من خلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى: ١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «**العقيدة الواسطية**» ص (١١٦) ط ثالثة من «**شرح الهراس**»: وما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو عليٌّ في دنوه قريب في علوه. ا.هـ.

وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

١- أن معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢- أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن تشبه معية المخلوق للمخلوق.

٣- أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة، وتقتضي مع ذلك نصرًا وتأييدًا وتوفيقًا وتسديدًا إن كانت خاصة.

٤- أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطًا بالخلق، أو حالًّا في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.

٥- إذا تدبرنا ما سبق؛ علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة، وكونه في

---

(١) هذا ما جاء به حديث، ولا يثبت، علقت عليه في النبراس على شرح الهرس للواسطية.

السمـاء على عرشه حقيقة. سبحانه وبحمده لا نحصي ثناء عليه، هو كمـا أثنى على نفسه.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين[1].

حرره الفقير إلى الله تعالى:

محمد الصالح العثيمين في ٢٧/ ١١/ ١٤٠٣هـ

(١) انتهيت من التحقيق والتعليق مع النظر في تصحيحها، في الأول من جمـادى الآخرة لعام ١٤٢٧هـ وذلك في مركز الحديث بدمـاج حرسها الله ورحم الله شيخها وعالمها

علق عليها: العبد الفقير لمولاه كمـال بن ثابت العدني غفر الله له ولوالديه ولمشايخه. اللهم آمين


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com